

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبركات والبركات
والبركات والبركات والبركات

بذلوا الجهد في بحيرات
والبركات والبركات والبركات
والبركات والبركات والبركات
والبركات والبركات والبركات



في شرح السار الفاضل الكامل
والجديد لانا الشيخ احمد
البركات والبركات والبركات
والبركات والبركات والبركات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبركات والبركات
والبركات والبركات والبركات

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عَدَاةً لَكَ فِي الْأَرْضِ وَالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتَ تُوعَدُ فِيهَا. أُولَئِكَ حِصَّةُ الْغَافِلِينَ. أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْأَنْدَالَ حِصَّةٌ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ وَحِصَّةٌ لِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْأَنْدَالَ حِصَّةٌ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ وَحِصَّةٌ لِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْأَنْدَالَ حِصَّةٌ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ وَحِصَّةٌ لِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ

[illegible][illegible]

[illegible]

الحار والدليل استغفار من كل الركن وما كان لئلا ان الانسان يفرح الا فرح اذ ليس به احد يضره منه ولا ينجيه

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والمؤمنين الذين هم خير خلق الله
والذين هم خير خلق الله

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

استمال علیہ سنا دھا صافی ان خلد بر سر خاں صاحب علی ہجو صبح الالہ در میوسم الالہ بر یوسف علی اولی الخیر منہا جنم الخیر بر روح الامیاب الی یوحنا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في بيان الملامح والخصائص التي تميزها عن غيرها من العلوم
 والادب في هذا العلم من حيث هو العلم الذي يتناول
 في بيان الملامح والخصائص التي تميزها عن غيرها من العلوم
 والادب في هذا العلم من حيث هو العلم الذي يتناول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام من قبله
والنبي محمد صلى الله عليه وسلم
الذي جاء به في هذه الأمة
التي هي خير أمة أخرجت للناس

في حفظ الامور و في الجود
و في العفو و في العفو و في العفو

فكبرية الصيغة مشتقة من كونها حرة لا ياتى بها الا في هذه الاقسام ويكون معنى قوله لا ياتى بها
في الصيغة لازمة للمراد ولا تنفك عنه ولا يكون المراد منه وما مر غير الصيغة هو الفعل وهذا
الترادف او يقال انما هو دافعة على التخصيص كما هو صوابه اى انهم في هذا المراد غير الصيغة
والفعل من الفعل
الفعل يكون فيها الترادف ثم قوله لا ياتى بها على اللزوم لا يمكن ان يكون هو ايضا كذا في الترادف لان المراد
لا يوجد بدون اللزوم فلا يهتم في الاشتراط قط فينبغي ان يحمل اللزوم المسأولى كما يوجد في اللزوم
بدون الصيغة ولا الصيغة بدون المراد فقد فهم في الترادف والاشتراط جميعا كما كانت فيهم
بعد ذلك في الترادف قصد اقل هو حتى لا يكون الفعل موجبا لمشي اذا كان المراد مخصوصا
بالصيغة لا يكون فعل النبي عليه السلام اياهم حرج اما لانهم وكل المراد النبي واما لانهم مشار
للمراد في حكم الحرج وهذا الحد يبيننا وينبهم في كل ما لم يكن هو أمته عليه السلام ولا
له ولا مخصوصا به وانه قد مر كونه موجبا لا اتفاق هو المراد الوصال وهو انما لا يشترط
فيكون حتى لا يكون الفعل موجبا وجه لنا ان الصيغة عليه السلام صحابة بل من صوم الوصال يخرج
العالى وانه عليه السلام اصل فواصل صحابه فانهم عليهم الواقعة في وصال الصوم
ايكم شئ بطعن ربي وسبق في اني انتم استطيعون الصيام متواليين بالليل والنهار
قوة روحانية هذا الطعم غنة واسقى من شراب المحبة كما قال فاضل شعور وحركة
خير رب الله وكل شراب دونه كسراب وهذا نوى كلمة المجاهدين فيطردون شراب
قطرة في الاربعينيات لينج من الكراهة وهذا في صوم الغرض الفعل سواء وروى انه عليه
كان يصوم صحابه اذ جعل عليه ففعلوا ما فعلهم فلما قضى صومته قال امامهم على انما كان
قالوا ان شاء الله ففعل ذلك قال حينئذ عليه السلام ففعل ان فيما قد انما جاء احدكم من
فان رأى عليه قدر ما يطعمه ويصل به من عسك الصيغة اما الشافعي فقال تارة على
الفعل للوجوب كاللازمة عليه السلام مشغل عن ارج صلاته فيومر تخدق فقصاها من تارة وقال
كما يجوز ان يصلى فجعل مثله ففعله اية كانه لا ياتى بها على المصطفى قوله هو النبي فنفذ في

[illegible]

موجب على الدولة توفير ما غلب عليه السلام هو خلقنا بفضل حبك للشأن في نفس ثابت التوازن من أجل البقي حبيذا السلام

الكتاب المذكور في هذا المجلد من كتب
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
المرعشي النجفي قدس سره

[illegible]

[illegible]

المختص من غير ان يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر

والامر لا يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر

فحكمه فقال واذا اريدت به الاباحة والندى اذ اريدت بالاكراهة والندى على ان
الوجوب في مختلف فيه فقول الحقيقة لانه بعضه في الحقيقة في كونه اية اية الا
منها البعض الوجوب بعض الشيء يكون حقيقة فاصح لان الوجوب لا يخرج من الفعل مع حرمة التولد والامر
هو جواز الفعل فقط والندى هو جواز الفعل مع رجحانه فيكون كل منهما مستعلا في بعض معنى
وهو معنى الحقيقة القائمة التي اريدت بلفظ الحقيقة وهو متاخر الاسلام هو قول لانه جاز
اصلا في قول انه ليس حقيقة بل مجاز لانه قد جاء في اصله وهو الوجوب لا الا وجوب وجواز الفعل
مع حرمة التولد والاحكام الفعل مع جواز التولد والندى هو جواز الفعل مع جواز التولد فاصح
من نظر الجنس ان هو جواز الفعل فقط ان لم يستعمل في بعض معناه يكون حقيقة فاصح من نظر
الجنس والفصل جميعا ان كل منهما معان متباينة والامر جاز فلو يكون الاما واما
ان هذا الاختلاف في لفظ الامر او في صيغة فذلك في التوسيع بالامر بدلية ثم لما فرغ المحقق من بيان
الموجبه حكمه اذ ان سبيل انه بل يحمل التكرار اوله فقال هو والافتقار على وجهه في الحقيقة
الامر كالتكرار الاول كذا ذهب اليه قوم كذا ذهب اليه قوم كذا ذهب اليه قوم كذا ذهب اليه قوم
كان معناه فلو الصلوة مرة واليد على التكرار عندنا اصلا وذهب قوم الى ان وجه التكرار كذا
نزل الامر فاجاب قال ارفع يدي عن هذا كذا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ففهم التكرار مع انه كان على ما بين
ثم علم ان فيهم جماعة على ما عليه فسال وذهب الشافعي الى انه يحمل التكرار على ضربين
أطلب منك يا وهوك في التكرار في الاتات شخصك كذا تحمل العموم على غيره ففتن
والفرق بين الوجوب والحصول في الوجوب بوجبه والاحتياط بوجبه ودليلنا شيئا هو ضرورة كان
معلقا كشرط ومخصوصا بوصف اوله يمكن شره على بعض اصحاب الشافعي روح
فانهم ذهبوا الى انه اذا كان الامر معلقا بشرط كقوله نعم وان كنت منبأ فاطم
او مخصوصا بوصف كقوله نعم السارق والسارفة فاقطعوا يد بهما سكر
الشرط الوصف فان الفعل يكرر بكونه الجائبة والفتنة بكونه الترتيب عندنا على ما هو
والامر لا يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر

والامر لا يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر

والامر لا يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر والامر لا يكون له اختصاص بالامر

هو غير الشافعي لا يجهل التكرار ان تطلق نفسها فحينئذ الزوج من غير ان ينفذ
 الشافعي في اصله على وجه يتصور في في اسئلة المذكورة يعني ان عدلا لا يحل التكرار وانما
 من الشارع او غير تلك المرأة في قوله طلق فليس ان تطلق نفسها فحينئذ الزوج ذلك وان
 ليس هو ان ينفذ واحدة فلها ان تطلق نفسها واحدة ثم تكرر بالمص بغير بيان لانه وان الفعل
 لا يشترط كمالا في عدم احتمال التكرار فقال هو كذا اسرافا على يد على المصدر مرة ولا يجهل العدد
 فليس فتقوله يدل على ان الوجه التشبيه ولا يجهل عطف عليه وفي بعض النسخ لا يجهل عدد التكرار
 فيكون هو بيان وجه التشبيه وقوله يدل وقبح حاله اي كذا اسرافا على الفعل لا يجهل العدد
 يدل على المصدر واحدة فهو احسن من اسرافا على التكرار يدل عليه اقتضاها من قوله انت طالق فانه
 خارج عما تضمن فيه وسيأتي بيانه هو حتى لا يرد بآية السقوة واحدة وبالفعل الواحد
 لا يرد واحدة فيش فغير على عدم احتمال اسرافا على التكرار وانما على الشافعي فيهما ذهب اليه بانه
 على الشافعي في قول ان السارق قطع يدك يعني اولا فترجمه اليسري ثانيا ثم يدك اليسرى ثالثا ثم يجره
 اليسرى اربعاً فترجمه عليه السلام من قرأ فاقطع عن عارده فاقطع عن عارده فاقطع عن عارده فاقطع
 وعندنا لا تقطع اليد اليسرى في انك انك يدك اليسرى حتى يتبين ان السارق اسرافا على يد على المصدر
 مرة والمصدر لا يرد بآية الواحد او الكل وكل الرقات كما يصح في آخر الفرص كما لا يرد مائة اربعين و
 بالفعل الواحد لا يرد بآية واحدة ولا يرد بآية واحدة فاقطعوا يدك على الشافعي ولا يجهل العدد فانه
 لا يرد اليسرى كما لا يقيم فتبين ان لا تقطع الرجل اليسرى في الآية الثانية لانه لا تقطع الرجل اليسرى في الآية
 الآية فلا بد ان يثبت بفعله اليد ان كانت مشرقة بها في الآية وكان تصديق الذي مر بها
 لا يجهل ان يثبت اليسرى باليد ان لا يجهل الزيادة به على الآية لا يجهل من العمل باليمين لا يجهل
 الجمل فانه كما ينبغي في غير المحصر يجهل ان اليد ان لا يجهل الزيادة على الآية لا يجهل من العمل باليمين لا يجهل
 تقبيل الزوجي فقال هو وحده كما هو في بيان ادعوه هو ايم من الزوج بالامر من يثبت كذا في قوله

ان تطلق نفسها فحينئذ الزوج من غير ان ينفذ
 الشافعي في اصله على وجه يتصور في في اسئلة المذكورة يعني ان عدلا لا يحل التكرار وانما
 من الشارع او غير تلك المرأة في قوله طلق فليس ان تطلق نفسها فحينئذ الزوج ذلك وان
 ليس هو ان ينفذ واحدة فلها ان تطلق نفسها واحدة ثم تكرر بالمص بغير بيان لانه وان الفعل
 لا يشترط كمالا في عدم احتمال التكرار فقال هو كذا اسرافا على يد على المصدر مرة ولا يجهل العدد
 فليس فتقوله يدل على ان الوجه التشبيه ولا يجهل عطف عليه وفي بعض النسخ لا يجهل عدد التكرار
 فيكون هو بيان وجه التشبيه وقوله يدل وقبح حاله اي كذا اسرافا على الفعل لا يجهل العدد
 يدل على المصدر واحدة فهو احسن من اسرافا على التكرار يدل عليه اقتضاها من قوله انت طالق فانه
 خارج عما تضمن فيه وسيأتي بيانه هو حتى لا يرد بآية السقوة واحدة وبالفعل الواحد
 لا يرد واحدة فيش فغير على عدم احتمال اسرافا على التكرار وانما على الشافعي فيهما ذهب اليه بانه
 على الشافعي في قول ان السارق قطع يدك يعني اولا فترجمه اليسري ثانيا ثم يدك اليسرى ثالثا ثم يجره
 اليسرى اربعاً فترجمه عليه السلام من قرأ فاقطع عن عارده فاقطع عن عارده فاقطع عن عارده فاقطع

٢٣
 كما لا يكره في معنى انك تطلق نفسها فحينئذ الزوج من غير ان ينفذ
 الشافعي في اصله على وجه يتصور في في اسئلة المذكورة يعني ان عدلا لا يحل التكرار وانما
 من الشارع او غير تلك المرأة في قوله طلق فليس ان تطلق نفسها فحينئذ الزوج ذلك وان
 ليس هو ان ينفذ واحدة فلها ان تطلق نفسها واحدة ثم تكرر بالمص بغير بيان لانه وان الفعل
 لا يشترط كمالا في عدم احتمال التكرار فقال هو كذا اسرافا على يد على المصدر مرة ولا يجهل العدد
 فليس فتقوله يدل على ان الوجه التشبيه ولا يجهل عطف عليه وفي بعض النسخ لا يجهل عدد التكرار
 فيكون هو بيان وجه التشبيه وقوله يدل وقبح حاله اي كذا اسرافا على الفعل لا يجهل العدد
 يدل على المصدر واحدة فهو احسن من اسرافا على التكرار يدل عليه اقتضاها من قوله انت طالق فانه
 خارج عما تضمن فيه وسيأتي بيانه هو حتى لا يرد بآية السقوة واحدة وبالفعل الواحد
 لا يرد واحدة فيش فغير على عدم احتمال اسرافا على التكرار وانما على الشافعي فيهما ذهب اليه بانه
 على الشافعي في قول ان السارق قطع يدك يعني اولا فترجمه اليسري ثانيا ثم يدك اليسرى ثالثا ثم يجره
 اليسرى اربعاً فترجمه عليه السلام من قرأ فاقطع عن عارده فاقطع عن عارده فاقطع عن عارده فاقطع

في حقوق الزنا فلو كانت باليمين لا يجهل من العمل باليمين لا يجهل
 الجمل فانه كما ينبغي في غير المحصر يجهل ان اليد ان لا يجهل الزيادة على الآية لا يجهل من العمل باليمين لا يجهل

[illegible]

توسط انتقال از ملک به ملک فی بطنه الحامل که از ملک اولی و ثانی

[illegible]

[illegible][illegible]

النفوس الحرة مما إذا انقصا من ما شرع إذا كان عند القتل السب أو أمة ثم داء القيمة فيها إذا خرج
على عبد بعد بيعه فهو هذا الكبير القيمة والآن هو في معنى الإداو ولقد عرفت بلفظ الإداو أي ذابح الرجل
أمرأة على عبد بخيرته فإن اشترى عبدا وسكنا سلمه إليها فلا خفاء أنه إذا وادى إحدى اليعامنة
عبد وسط فعلا قضاء لكنه في معنى الخلاء لأن العبد معلوم للذات بحمل الحصة فلا كيد قطع النافعة
بينهما من أن يسلمها عبدا وسطا والوسط لا يتحقق إلا بالتقويم ليكون قبل القيمة أدنى وكثر القيمة
أعلى أو سطعا بين بين فكان الرجوع إلى التقويم فعلا كانت القيمة في معنى الإداو ثم حتى يتغير القول
فقد كملوا أبا جاسم السبي روي عن علي بن ربيعة في معنى الإداو أي تجزير المرأة على قول القيمة كما لو أتاها بعد
السبي تجزير على قول العبد فكذا تجزير على قول القيمة ثم روي عن حماد بن عمار في معنى الإداو أي تجزير
السابق فقال حماد وعلي بن ربيعة في الإداو أي تجزير ثم القتل عدل للولي فلهما فشيء لا لاجل الشغل
الكامل سابق على النشل القاتل قال أبو حنيفة من روج في صورة قطع رجل يد رجل عدل ثم قتله قبل أن يركب
ينبغي للولي أن يفعل مثل ما فعل القاتل فيقطعه ولا ثم يقتله ليكون جزاء الفعل بالفعل إذا فعل
ستعد من القاتل فيبقى أن يكون كذلك من الذي رعاية للشغل الكامل ولو أقيم على القتل جازله
أيض لأنه عفى عن بعض موجب فصا كما إذا عفى عن كذا وعناهما لا يقتض الولي إلا القتل لأن
موجب القطع دخل في موجب القتل إذا أفضى إليه ولم ير شيئا بينهما وهذا السئلة على غاية
وجه والمذكور في المتن واحد منهما وذلك لأنه لا يحملوا ما أن يكون القطع والقتل
عبد من أو خطائين أو الأول عبد والثاني خطاء أو بالعكس فهي أربعة وعلى كل تقدير ينص
إسما أن يتحمل بينهما أو إذا كان الثاني بعد البر فمما جبايتان لمخافا فلا يتداخلان سواء
كانا عبد من أو خطائين أو كان أحدهما عبد والآخر خطاء أو كان قبل البر فكان أحدهما
عبد والآخر خطاء لا يتداخلان اتفاقا وكانا خطائين يتداخلان اتفاقا وكانا عبد من أو خطائين
المخلافية المذكورة في المتن يتداخلان عندهما لا عند واحد أو كلاهما إذا عفى عن أحدهما فلا يتداخلان
بينهما فالكلام في هذا في رتبة من ولا يضمن النشل القيمة " قطع النشل لا يوم النمرة

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

ذلك بالضرورة ان الحكم والحكم لا يكونان في نفس واحدة عند المعتزلة
 الحكم الحسن والقبح هو العقل لا دخل فيه للشع وعند الاخرى الحكم جاهل الشع لا
 دخل فيه العقل **فترشح** في تقسيم الحسن الى خمسة والى غيره وتقسيم كل منهما الى اقسامها
فقال وهو اما ان يكون لينة **ش** اي الحسن اما ان يكون لذات المأمور به بان
 يكون حسنة في خلت ما وضع له وذلك من غير واسطة وهذا ثلثة النوع على ما قال
هو وهو اما ان لا يقبل القوط او يقبله **ش** اي اى لا يقبل ذلك الحسن السقوط بل المأمور
 بل يكون دائما حسنا ولمسوا به على الكلف وواجبا عليه او يقبل القوط في حين من
 الاجسام من الاعذار **فراو** يكون ملحقا بهذا القسم لكنه مشابه للحسن لخصي في غير
ش اي يكون المأمور به ملحقا بالحسن بعينه لكنه مشابه للحسن لغيره فهو في وجه
 وانما جعله من اقسام الحسن لينة اعتبار الاصل كما استغف عليه فيما بعد ولكن في التقسيم
 والواجب ان يقول وهو ان يكون لينة بالذات او بالواسطة والاول اما ان لا يقبل

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

السقوط او يقبله وقد وقع التسامح في هذا التقسيم كثيرا كالصديق والصلوة و
 الزكوة **ش** تنسب الى ترتيب الف والاول مثال لا يقبل السقوط من التصديق كما مر في
 وكيفية اعدام عاقبه بالنظر الى هذا الزكوة في حال الاكراه فان الزكوة على اجزائها كغير
 يكون له التلطف باللسان بشرط ان يبقى التصديق على حاله فلا تقبل السقوط التصديق
 لا يقبله قط وحسن التصديق ثابت بعينه لان العقل يحكم بان شكر النعم انما في وجه
 والالتفات الى بعض السقوط من الصلوة تسقطها بعضا والفقهاء لا يرون ذلك ولا يرون
 وطاعة في تقسيم الزكوة الى اقسامها...

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

عند الله تعالى وهذه العداوة بمخلق لله تعالى لا اختيار للنفس في كونها في نفسه...

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

صالح
کمال و دلاوری
خداوندی
الطاف
عزیز
مخلص
مخلص
مخلص

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

مختلفة وما لا يترافا فالتقدير في قوله تعالى ولا يسموا ولا
 صفة الفاعل في تقدير المكنة لا يحسنه لا يشترط فيها حوان الحيل والتماء بل هو
 التما في يوم العيد تجلبه الصلة فاذا فالتقدير هذا التما يقع عليه الراجح له وعند
 رج كل من هلك فيها فاضلا عزيمه تجلبه الصلة ولا يشترط ملك التما فلان في
 هذا القول موضع بان يعطى اليوم الصلة ثم يما منه عند غير تلك الصلة ثم لما في الم
 عربيان حسن المامر به شرع في بيان جوانب مناسبة واطراف انما هم وصل ثبت
 صفة ابو المامر به اذا في به قال بعض المتكلمين لا تشيخ بعض اختلافه انه اذا اراد المامر
 مع رعاية الشرط ولا كان فعل يجوز لئان تحريك تبيان به بالجواز وتوقف حتى
 ينظر في الخارج يدل على طهارق المامر وبسائر الشرط فقال بعض المتكلمين لا يحكم به حتى
 نعلم من خارج انه يستجمع للشرط ولا كان لا ترى ان رافد حجه بالجماع
 الرق فهو ما يبالا اذ شرعا بالمضي على فعاله مع انه لا يجوز الودى اذ الودى من قابل
 هم والصحيح عند الفقهاء انه ثبت صفة الجواز المامر به وانتهاء الكراهة في المامر به
 المصحيح عند انه ثبت جواز ايجاد الفعل صفة الجواز المامر به وهو من الاشتغال على ملك به
 فلا يلزم تكليفه لا يطاق اذا امكن فلا بد من استقلاله بعد اتمامه فمما قد اذاعه بعض الاحرام
 وخرج عنه ولا مرجح صحيح في العادة القبول عند وعند بكر المكن لا ثبت بطلان الانشاء
 للرسول لان عمر بن عبد الله مامر به كذا مع انه مكره شرعا والقول عند مامر به مع انه مكره شرعا
 تما في الكراهة ليس في فعل المامر به بل في معناه وهو تشبيهه بعبدة الشجرين التما محذوا
 شرا هذا غير محرم وانما عند صفة الرجوع المامر به لا تتبع صفة الجواز فاخلافا للشيخ في قول
 بحث آخر عن سائر من يجب الامور الواجب بوجاهة اذا نسخ الرجوع بانما هو فعل صفة الجواز لا في
 صفة اياه لا في التما في بقع صفة الجواز استنسا لا بصوم عاشورائه فانه قد نسخ صفة صفة
 لكن عندنا لا تتبع صفة الرجوع التما في موضع الرجوع كما ان قطع لاعتصاف الفاطمية كان على سائر

مختلفة وما لا يترافا فالتقدير في قوله تعالى ولا يسموا ولا
 صفة الفاعل في تقدير المكنة لا يحسنه لا يشترط فيها حوان الحيل والتماء بل هو
 التما في يوم العيد تجلبه الصلة فاذا فالتقدير هذا التما يقع عليه الراجح له وعند
 رج كل من هلك فيها فاضلا عزيمه تجلبه الصلة ولا يشترط ملك التما فلان في
 هذا القول موضع بان يعطى اليوم الصلة ثم يما منه عند غير تلك الصلة ثم لما في الم
 عربيان حسن المامر به شرع في بيان جوانب مناسبة واطراف انما هم وصل ثبت
 صفة ابو المامر به اذا في به قال بعض المتكلمين لا تشيخ بعض اختلافه انه اذا اراد المامر
 مع رعاية الشرط ولا كان فعل يجوز لئان تحريك تبيان به بالجواز وتوقف حتى
 ينظر في الخارج يدل على طهارق المامر وبسائر الشرط فقال بعض المتكلمين لا يحكم به حتى
 نعلم من خارج انه يستجمع للشرط ولا كان لا ترى ان رافد حجه بالجماع
 الرق فهو ما يبالا اذ شرعا بالمضي على فعاله مع انه لا يجوز الودى اذ الودى من قابل
 هم والصحيح عند الفقهاء انه ثبت صفة الجواز المامر به وانتهاء الكراهة في المامر به
 المصحيح عند انه ثبت جواز ايجاد الفعل صفة الجواز المامر به وهو من الاشتغال على ملك به
 فلا يلزم تكليفه لا يطاق اذا امكن فلا بد من استقلاله بعد اتمامه فمما قد اذاعه بعض الاحرام
 وخرج عنه ولا مرجح صحيح في العادة القبول عند وعند بكر المكن لا ثبت بطلان الانشاء
 للرسول لان عمر بن عبد الله مامر به كذا مع انه مكره شرعا والقول عند مامر به مع انه مكره شرعا
 تما في الكراهة ليس في فعل المامر به بل في معناه وهو تشبيهه بعبدة الشجرين التما محذوا
 شرا هذا غير محرم وانما عند صفة الرجوع المامر به لا تتبع صفة الجواز فاخلافا للشيخ في قول
 بحث آخر عن سائر من يجب الامور الواجب بوجاهة اذا نسخ الرجوع بانما هو فعل صفة الجواز لا في
 صفة اياه لا في التما في بقع صفة الجواز استنسا لا بصوم عاشورائه فانه قد نسخ صفة صفة
 لكن عندنا لا تتبع صفة الرجوع التما في موضع الرجوع كما ان قطع لاعتصاف الفاطمية كان على سائر

مختلفة وما لا يترافا فالتقدير في قوله تعالى ولا يسموا ولا
 صفة الفاعل في تقدير المكنة لا يحسنه لا يشترط فيها حوان الحيل والتماء بل هو
 التما في يوم العيد تجلبه الصلة فاذا فالتقدير هذا التما يقع عليه الراجح له وعند
 رج كل من هلك فيها فاضلا عزيمه تجلبه الصلة ولا يشترط ملك التما فلان في
 هذا القول موضع بان يعطى اليوم الصلة ثم يما منه عند غير تلك الصلة ثم لما في الم
 عربيان حسن المامر به شرع في بيان جوانب مناسبة واطراف انما هم وصل ثبت
 صفة ابو المامر به اذا في به قال بعض المتكلمين لا تشيخ بعض اختلافه انه اذا اراد المامر
 مع رعاية الشرط ولا كان فعل يجوز لئان تحريك تبيان به بالجواز وتوقف حتى
 ينظر في الخارج يدل على طهارق المامر وبسائر الشرط فقال بعض المتكلمين لا يحكم به حتى
 نعلم من خارج انه يستجمع للشرط ولا كان لا ترى ان رافد حجه بالجماع
 الرق فهو ما يبالا اذ شرعا بالمضي على فعاله مع انه لا يجوز الودى اذ الودى من قابل
 هم والصحيح عند الفقهاء انه ثبت صفة الجواز المامر به وانتهاء الكراهة في المامر به
 المصحيح عند انه ثبت جواز ايجاد الفعل صفة الجواز المامر به وهو من الاشتغال على ملك به
 فلا يلزم تكليفه لا يطاق اذا امكن فلا بد من استقلاله بعد اتمامه فمما قد اذاعه بعض الاحرام
 وخرج عنه ولا مرجح صحيح في العادة القبول عند وعند بكر المكن لا ثبت بطلان الانشاء
 للرسول لان عمر بن عبد الله مامر به كذا مع انه مكره شرعا والقول عند مامر به مع انه مكره شرعا
 تما في الكراهة ليس في فعل المامر به بل في معناه وهو تشبيهه بعبدة الشجرين التما محذوا
 شرا هذا غير محرم وانما عند صفة الرجوع المامر به لا تتبع صفة الجواز فاخلافا للشيخ في قول
 بحث آخر عن سائر من يجب الامور الواجب بوجاهة اذا نسخ الرجوع بانما هو فعل صفة الجواز لا في
 صفة اياه لا في التما في بقع صفة الجواز استنسا لا بصوم عاشورائه فانه قد نسخ صفة صفة
 لكن عندنا لا تتبع صفة الرجوع التما في موضع الرجوع كما ان قطع لاعتصاف الفاطمية كان على سائر

وقد نحت لنا فريضة وجعلنا في هذا القياس والمأخوذ ما شاورنا فيه ما شئت من غيرنا من
 لاذك التمس العجب للاداء وقيل في ذلك الخلاف في ما بينه وبينه في قوله عليه السلام جلف
 على عمن فاعرف ما خيرا منها فليكن فيه ثم لياتي بالاداء هو خيرا فانه يدل على وجوبه
 الكفاية على الخس قد نفع وجوبه بما لا يجمع ولكن يجوز على ما عندنا وبمعرفة اصل
 ثم لما فرغ المصنف من ما هو عليه وملحقا بغيره في بيان تقسيمه الى المطلق والوقت
 فقال هو كلامه من مطلق عن الوقت ثم ابيح له ما هو المطلق غير مقيد بوقت
 بغوته كالركبة وصدة الفطر فانها بعد وجود السبب في ملك المال والسر والظن
 حلال للجول بغير الظن لا يتقيدان بوقت في وقتان بغوته بل كلما ادى يكون اداءه قضاء
 وان كان المستحيل العمل به على الترخي خلافا للكرخي في شيء هذا الامر المطلق يحمل عندنا
 على الترخي بخلاف العبر في اداؤه بل يحس قاضيه وعندنا كرخي ح كابد فيه من الترخي
 لا لاجل العادة بمعنى انه ياتم بالتأخير لا بمعنى انه يصير قاضيا وعندنا لا ياتم لاجل العادة
 ادراكا لعلامات الموت ولم يرد فيه في قلنا هو ما اشار اليه بقوله ثم لا يبرى على شيء
 بالتقيد في بعض مواضع كلام المصنف من التفسير والتبصير في كل ما كان على الزوال وعلى موضع
 بالتقيد ولو كان مقاضا للفتح ومفيدا في كل ما كان على الترخي في كل ما كان على الترخي
 للكرخي ومنه لا يبرى سبب الجوب في كل ما كان على الترخي في كل ما كان على الترخي
 ان لا يبرى المار به قبل وجوده وبغيره في كل ما كان على الترخي في كل ما كان على الترخي
 وان كان الترخي الحقيقي في كل شيء هو الله تعالى ولكن بضا العيوب في الظاهر والوقت
 لان في كل لحظة ومراعاة من الله تعالى الى جانب العبد وهو يقتض الشكر في كل علة
 وانما خص هذه الاوقات بالعبادة لعظمة ما وعظمتها وتجدد النعم فيها وتلا
 بقى الى الحج في تحصيل المعاش ان استغرق الوقت العبادة هو كم من العلة في كل
 قال الوقت فيها بفضل الاداء اذا ادى على السبب من غير ان يكون ظرا ولا يصح

Handwritten text in Persian script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

والله اعلم بالصواب

وہاں سے لے کر ان کے گھر تک
ان کے گھر کے سامنے
ان کے گھر کے سامنے
ان کے گھر کے سامنے

ابو بكر الصديق (رضي الله عنه) قال: من كان له دين على رجل فليؤدبه
 فان الدين امانة ولا يؤمن بالامانة حتى يؤمن بالامانة
 ابو بكر الصديق (رضي الله عنه) قال: من كان له دين على رجل فليؤدبه
 فان الدين امانة ولا يؤمن بالامانة حتى يؤمن بالامانة

الاجل من موسى فونان على اخوته فليزجوا في النار
والله اعلم بالصواب

انجیل ناصیحه
شف البرود
خامنه

ما يشبه جنة عدن من
 وله عليه السلام جلف
 فانه يدل على وجوبه
 عنده ولم يردنا اصلا
 به الاطلاق والوقت
 بل في غير وقت ينفذ
 حال الراس والنظر
 يكون اداء قضاء
 هذا المطلق محمول عندنا
 لا بد فيه من التوخيلا
 اياهم لا في اخر الزمان
 من ان لا يرد على ما
 الى الجوار على موضعه
 بوجه اما ان يكون نظرا
 بغير فعله والواجب
 ايا في وجوب المأمور
 والظاهر ان الوقت
 يقتضي الشك في حاله
 بعد التوخيلا ولا
 مكر في الصلوة فليس
 من قضا ولا يسبح

[illegible][illegible]

وقد نحت لنا
 لا يذالك التس الح
 على عجين فراع
 الكفاة على الح
 ثم لما فرغ المص
 فقال هم ولا نر
 بغوته كالزرك
 حران الحول وجو
 واكان السطح
 على التراخي عيلا
 لاهر العبادة بم
 ادراك علامات
 بالنفق تشيع
 بالنفق ويكون
 للكم وفي الملا
 اربع المار
 وانكان المور
 لان في كل حجة
 وانما خص ه
 يقضي الى الم
 فان بعوت فيما

[illegible]

و کنگ جرمه
تغیبت لایم
الکلب
عالم علم علی
نعت الامور
فی عالم علی
و لیل الخیر
الاولی الشیخ
و یاقوت الخیر

مراسم تقدیم

پون وال طاقت کذا فی
شیر علی الشکر

العشبة او الغاملا مسكرو
تجسبنا للفخاخه كما

عبد الحميد البیج و بشرا و
حصول نفیض فیما یج تمام
نفس النصار و

عن محمد بن سعد عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام قال من قرأ سورة الفاتحة في كل يوم لم يزل الله عز وجل يحبه

منی نطفہ

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

PL

فيكون البيع لا يملك ان يكون له بيع وصفا للشيء عنه الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون
 البيع فيه حيا والبيع عنه في بعض الاحيان وصفه كانه في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه
 والبيع وقت النداء في مثل هذه الامور لا يملك الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون
 لانه وضع لشيء هو قبيح واصل وضعه والعقل مما يحرمه لم يرد عليه الشيء لان قبيح ان يضع
 من العقل السلامة ومع العقل ما لا يقبله من العقل لان البيع في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه
 وانما القبيح فيه لاجل ان الشيء في البيع مما لا يملك الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون

فيكون البيع لا يملك ان يكون له بيع وصفا للشيء عنه الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون
 البيع فيه حيا والبيع عنه في بعض الاحيان وصفه كانه في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه
 والبيع وقت النداء في مثل هذه الامور لا يملك الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون
 لانه وضع لشيء هو قبيح واصل وضعه والعقل مما يحرمه لم يرد عليه الشيء لان قبيح ان يضع
 من العقل السلامة ومع العقل ما لا يقبله من العقل لان البيع في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه
 وانما القبيح فيه لاجل ان الشيء في البيع مما لا يملك الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون

قبيحة شيئا لان الشارع اخرج المحدث من ان يكون احلا لاداء الوصم يوم النكاح لما اخرج
 وضعا فان الوصم في نفسه عبادة وامساك لله تمام وانما يحرم لاجل ان يوم الغريم فيها ابد تم
 وفي الوصم اعراض عن هذا المعنى لان منة الوصم في الوقت اكل في يوم الغريم وفي
 الحرام وصفه بالفساد فاسدا ولم يلزم بالشرع عكس الذي فانه في نفسه طاعة وكسالة
 في التسمية وانما الفساد في الفعل فيجب صوره وبذلك اصله في الاوقات المذكورة فاعاوان كانت
 من هذا القسم ايضا لكن الوقت ليس اطلاقا في تعريفها ولا معيارا لها فاذ لم تكن فاسدة بل مكرهة فلا يملك
 ويجوز القضاء ولا فساد والبيع وقت النداء ومثلا لاقبيح لغوي حيا وان كان البيع في ذاته امر مشروع عقيد
 للملك وانما يحرم وقت النداء لان فيه ترك البيع الى الجهة الواجب لقوله تم فاستحقا الزكركم الله ذروا
 البيع وهذا المعنى مما يحاوي البيع في بعض الاحيان فيما اذا باع وفكر البيع وينفك عنه في بعض الاحيان
 وحيث اذا اسحق الى الجهة وباع والمربي بان يكون البائع والتشتر كرايين في مغبنة تذهب الى الجامع
 وفيما اذا لم يبيع ولم يسع الجهة بلا اشتغال في نحو آخر فهذا البيع كبيع الغائب المالك بعد القبض ومثله
 وعلى الخافض مشروع من حيث انما كانت حرة وانما يحرم لاجل ان في يومها يمكن ان ينكح من الطرفين
 ويجوز ان يكون في وقت النداء لان في الوقت كذا الصلوة ولا في الغيب في وقت النداء وانما يحرم لاجل ان
 الذي هو مما ينكح الصلوة بان يبعد الصلوة بوقت كذا الزمان لم يرد في ما كتبه من قبل الشافعي من ان يكون
 لا يصح وانما في وقت النداء لان في وقت النداء لان في وقت النداء لان في وقت النداء لان في وقت النداء

فيكون البيع لا يملك ان يكون له بيع وصفا للشيء عنه الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون
 البيع فيه حيا والبيع عنه في بعض الاحيان وصفه كانه في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه
 والبيع وقت النداء في مثل هذه الامور لا يملك الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون
 لانه وضع لشيء هو قبيح واصل وضعه والعقل مما يحرمه لم يرد عليه الشيء لان قبيح ان يضع
 من العقل السلامة ومع العقل ما لا يقبله من العقل لان البيع في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه
 وانما القبيح فيه لاجل ان الشيء في البيع مما لا يملك الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون

فيكون البيع لا يملك ان يكون له بيع وصفا للشيء عنه الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون
 البيع فيه حيا والبيع عنه في بعض الاحيان وصفه كانه في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه
 والبيع وقت النداء في مثل هذه الامور لا يملك الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون
 لانه وضع لشيء هو قبيح واصل وضعه والعقل مما يحرمه لم يرد عليه الشيء لان قبيح ان يضع
 من العقل السلامة ومع العقل ما لا يقبله من العقل لان البيع في بعض اقسامه كالبيع في بعض اقسامه
 وانما القبيح فيه لاجل ان الشيء في البيع مما لا يملك الا ان كان فيه شيء من صفاته كالبيع الثاني ما يكون

[illegible]

في هذه الايام الشرعية التي كان القائلون بانها في اذان حال فتح على لعنه هذه الدنيا
والشرع في الدنيا التي هي في الدنيا ايضا انتهى فلو كان في الدنيا المقتضى في هذا
غاية تحقيق هذا العلم في علم الاصل الذي هو في الدنيا ايضا انتهى فلو كان في الدنيا المقتضى في هذا
منه على اصيل في شرع في وصفه في علم الاصل الذي هو في الدنيا ايضا انتهى فلو كان في الدنيا المقتضى في هذا
التي هي في الدنيا ايضا انتهى فلو كان في الدنيا المقتضى في هذا

[illegible][illegible][illegible][illegible]

عزة التي هي واجبة في كل حية ^{منها} ما في الناس من مالك ربه ان قوامكم عزة انوال الدينية فلم
تفهم فاستصغر الوهم واستعجب بطونهم فلم يروى الله عليه السلام ان عمر بن الخطاب ابل الصدقة
وغيره من اصحابها واولاها ففهموا ثم اردوا واقتتلوا واعدوا وقاتلوا الا ببل ففت رسول الله في قريته
فاخذوا وانا لمقطع ايدهم واخذوا من قلوبهم وشرابهم وشرابهم ما في قلوبهم وشرابهم ما في قلوبهم
على ظهره في حله وبه تسكن محمد بن حبان في كل ما يروى عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى
هو خير بقره امة السلام استن هو اعلى الاول في قوله تعالى لا يظلم احد منكم الا ان يظلمه فليظلمه فليظلمه
كله خمس حرام ولا يحمل ثبته واستواءه للصادق وغيره عندنا حقيقه ربح ويحل عندنا في يوسف في قوله
لنصره وروى على علمه في وقته هذا الحديث التاسع مائة وثمانون عليه السلام ما روى في قوله تعالى
التي فيها القبر والاولا امرته فسلها عن اعماله فحالت كان بر الغنم ولا يستغفر من بوله فوالله اعلم
استنزه هو الاول انا علامه عذاب القبره فهو بحسب شأن النزول ايضا خاصه في قوله تعالى وكل

(12)

[illegible]

مبحث صلات

نخصص في الصلاة له وهو من في البيت ان لم يمسك يمينه بالقباس على المصيرين الاولين
ونحو الواحد وقوله عليه السلام لم يعيد عابسا ولا غاربا ولم يبق تحت هذا العالم الا الامن
النار فليكن المصير من جانب الى جنة فيقول له ولا يجوز تخصيصه تعالى ولا ياكلوا مما كرهنا
عليه في قوله كما آتانا ما يقاسم ونحو الواحد **فمن** اي لا يجوز تخصيصه الشافعي في العامة وقوله
تعالى ولا ياكلوا مما كرهنا لم يعيد عليه بالقباس على الناس في قوله عليه السلام لم يبق على اسم الله
اوله يسمى وتخصيصه الداخل في البيت بعد ما فصل عن قوله من قوله كما آتانا ما يقاسم على اقل
بعد الدخول وعلى الاطراف وقوله عليه السلام لم يعيد عابسا ولا غاربا لم ياكلوا مما كرهنا
نخصص **فمن** قيل قوله لا يجوز اي لان هذين علمين ايضا بنصوصين اولهما انما عزم نخصص
ثانيا بالقباس ونحو الواحد لان الناس ليسوا داخلين في قوله كما آتانا ما يقاسم اذ هو معنى ان لا ياكلوا مما كرهنا
حتى يقاسم عليه العامة وكذا الذي عليه تخصيصه في قوله لا ياكلوا مما كرهنا لان الناس ليسوا
والاطراف كما هي كالت من المالك لان المال كان القابل لغيره في قوله من قوله من قوله كما آتانا
من قوله بعد ما كساها الدم بركة او نفا وقصاص لانه باشر هذه الاصول من الدخول في قوله
عن مضمون الآية لانه مخصوص بها لا من غير ذلك فخصصه داخل البيت والمقصود بان يكون داخل
ان حكمها واحد بل قوله لم يعيد عابسا ولا غاربا فليكن المصير من جانب الى جنة فيقول له ولا يجوز تخصيصه
شرح في بيان العلم المخصوص واورده في ثلثة مذاهب بين كل مذهب دليل وشبهة بمسئلة فقهية
وقال رحمه الله خصصا معطوف ومجمل لا يبقى قطعا لكنه لا يسقط الاحتجاج به **فمن** ان
الحق هو العلم الذي كاسم حصصه **فمن** وهو المجرى في قوله لا ياكلوا مما كرهنا فليكن المصير من جانب الى جنة فيقول له ولا يجوز تخصيصه
هذان سائر الدلائل العقلية من غير ايرادها وتخصيصها في الاصل فخصص العلم على بعض مسئلة كحكم مستقل
فان لم يكن كلاما باطلا عقلا وحسا واردة او نحو ذلك فخصصها اصطلاحا ولو لم يكن ظاهرا وان لم يكن
مستقلا كما بقاعدة او شرطا او استثناء او صفة او سيجي تفصيلها وكذا ان لم يكن موقفا على احد
تخصيصها على ما عاين في هذا العالم وان كان في ذلك نسي تخصيصها لانه غرضه هو قطع العلم على بعض

من الناس من يترك الصلاة في البيت ان لم يمسك يمينه بالقباس على المصيرين الاولين
ونحو الواحد وقوله عليه السلام لم يعيد عابسا ولا غاربا ولم يبق تحت هذا العالم الا الامن
النار فليكن المصير من جانب الى جنة فيقول له ولا يجوز تخصيصه تعالى ولا ياكلوا مما كرهنا
عليه في قوله كما آتانا ما يقاسم ونحو الواحد **فمن** اي لا يجوز تخصيصه الشافعي في العامة وقوله
تعالى ولا ياكلوا مما كرهنا لم يعيد عليه بالقباس على الناس في قوله عليه السلام لم يبق على اسم الله
اوله يسمى وتخصيصه الداخل في البيت بعد ما فصل عن قوله من قوله كما آتانا ما يقاسم على اقل
بعد الدخول وعلى الاطراف وقوله عليه السلام لم يعيد عابسا ولا غاربا لم ياكلوا مما كرهنا
نخصص **فمن** قيل قوله لا يجوز اي لان هذين علمين ايضا بنصوصين اولهما انما عزم نخصص
ثانيا بالقباس ونحو الواحد لان الناس ليسوا داخلين في قوله كما آتانا ما يقاسم اذ هو معنى ان لا ياكلوا مما كرهنا
حتى يقاسم عليه العامة وكذا الذي عليه تخصيصه في قوله لا ياكلوا مما كرهنا لان الناس ليسوا
والاطراف كما هي كالت من المالك لان المال كان القابل لغيره في قوله من قوله من قوله كما آتانا
من قوله بعد ما كساها الدم بركة او نفا وقصاص لانه باشر هذه الاصول من الدخول في قوله
عن مضمون الآية لانه مخصوص بها لا من غير ذلك فخصصه داخل البيت والمقصود بان يكون داخل
ان حكمها واحد بل قوله لم يعيد عابسا ولا غاربا فليكن المصير من جانب الى جنة فيقول له ولا يجوز تخصيصه
شرح في بيان العلم المخصوص واورده في ثلثة مذاهب بين كل مذهب دليل وشبهة بمسئلة فقهية
وقال رحمه الله خصصا معطوف ومجمل لا يبقى قطعا لكنه لا يسقط الاحتجاج به **فمن** ان
الحق هو العلم الذي كاسم حصصه **فمن** وهو المجرى في قوله لا ياكلوا مما كرهنا فليكن المصير من جانب الى جنة فيقول له ولا يجوز تخصيصه
هذان سائر الدلائل العقلية من غير ايرادها وتخصيصها في الاصل فخصص العلم على بعض مسئلة كحكم مستقل
فان لم يكن كلاما باطلا عقلا وحسا واردة او نحو ذلك فخصصها اصطلاحا ولو لم يكن ظاهرا وان لم يكن
مستقلا كما بقاعدة او شرطا او استثناء او صفة او سيجي تفصيلها وكذا ان لم يكن موقفا على احد
تخصيصها على ما عاين في هذا العالم وان كان في ذلك نسي تخصيصها لانه غرضه هو قطع العلم على بعض

هذا هو الحق الذي كاسم حصصه

في معنى الجاهل بل هو انتظام جميع من السببية واما عيدين يشترط الاحتياج الى الاستعانة فيه يكون الجمع
النكر واسطة بين الخاص العام على ما ذكر في التوضيح والاخر مثاله قولهم ورططوا القوم صفته صفة
مفرد يدل انه مخفي ويحجب حال قومان وقوم لكن معناه من العام لانه يطلق على القصة التي اشترط كذا
ان رططوا يطلق الى السعة ولكن بشرط في المطلق لفظ القوم ان تكون الاحاد مجتمعة وانما يصح الاستعانة
لواحد في ذلك كما في القوم لا يزيد باعتبار ان معنى الجموع لا يكون الا باعتبار معنى كل واحد مجتزا
ما اذا قيل يطلق رطط هذا الخبر القوم لا يزيد لان الحكم معناه متعلق بالجموع من حيث الجموع ولعل يصح
بناء العرف الاحاد ولا يصح العرف بزوج الاولاد ومن وما يجملان القوم والقوم واصطفا
القوم فربما في انما في اصل الوضع للقوم ويستعملان في المفرد من غير ان يكون سواء استعمالا
في الاستعانة في الشرط والمفرد ما قبل المفرد يكون في الاحياء فتقتض لا يطرده ومن وفي وقت
من يعقل كما في ذوات ما لا يعقل فتقوى الاصل في من ان يكون لذوات من يعقل كقوله عليه السلام
من عقل قبيلا لله عليه وسلم وقد يستعمل في غير من يعقل بحال كما في قوله تعالى فمن عيشي علي فليطعمه
في ما ان يكون في ذوات ما لا يعقل بقا ما في الدار والحجاب ثم لا يزيد في وقد يستعمل في غيرها
كما سبينا في م فاذا قال من شاء من عبدي العتق فهو مرفوعا نحو استعنته فربما يكون كلمة من عامة
وذلك ان معناه كل من شاء العتق من عبدي فهو وكلمة من في نفسها عامة ومقتضى صفة عامة
الشبهة ومن يجتمعت النيات فانشاء الكل لا بد ان يعقوب جميعا عملا بعبي كلمة من مجتزا ما اذا قال من
شئت عبدي عتقه فاعتقه باسناد الشبهة الى الجماع فليكن له مستند ان يعقوب الاحاد اعني في نفسه
مع لان كلمة من للقوم ومن للقبض فلا يستقيم العمل بها الا اذا جئ واحد ضم غير عتق وكذا في
صفة خاصة للمخاطب وقيل كلمة من للقبض في كل من المتأخرين لكن في المثال الاول لا بد
الاشارة في بعض مع قطع النظر عن غير ذلك وفي المثال الثاني في واحد متعلق مشبهة
بالكل دفعة فلا يستقيم الا تخصيص البعض ولكن يريد عليه انه انشاء الكل على الترتيب في
يحدث على كل واحد انه شاء عتقه ما لم يكن به بعضا من العبد خاصا فيه م فاذا قال

[illegible]

ذلك النفل الموجود على حقيقة وان دخل فردى يستحق النفل ولا عامة على جماعة وهو ان يدخل
 بمفرده كل واحد من عليه بانه يلزم مع بين الحقيقة والجماعة من الجواب انه لا ياب تأخير مع غيره بل
 لو كان كذلك كان النفل تام في صورة ما دخل اياه بل هو من السابق في الدخول واحدا من
 لوجاعة فيكون للجماعة نفلا واحدا هو الاول والاولى احد ملا بعوم الجاه لا في ان يقر ان من
 من هذا الكلام هو انما على الجماعة والجماعة فاذا استحقه جماعة باعتبار ظاهر معناه الحقيقي
 فاستحقا الواحد من الطرفين لا في بطلان النفل فيه اذ انما كان النفل تام في كل واحد من
 منهم النفل فشيء اذا قال كل من دخل هذا المعنى والا فله من النفل كذا فدخل عشرة ما يجب لـ واحد
 منهم نفلا تام لا كلمة كل الا حاطة على سبيل الاخر فاعبر كل واحد من الداخلين كان ليس بمفرده وهو
 اول بالنسبة الى مختلف من الناس لم يدخل ولو دخل عشرة فردى كان النفل الاول معناه لانه الاول
 من كل وجه وكلمة كل تحت المفهوم م وكلمة من يدخل النفل فشيء ان قال يدخل هذا
 المعنى والا فله من النفل كذا فدخل عشرة معا ليستحق احد منهم لا في الاول اسلم فربما دخل واحد
 يوجد بل وجد الداخلون لا يكون وكلمة من استحق محكمة في العموم حتى تؤثر في غيره لفظه لا محالة
 كلمة كل في جميع فانه يتغير بما قبله ولو دخل عشرة فردى يستحق الاول له جماعة وان كان
 ثم لما فرغ من بيان العام والخاص والمعنى ومضا ذكر ما يكون عمومه عارضا بدليل خارجي على ان
 في موضع النفل يتم شروط ذلك لانها في اصل وضعها للماهية او الفرق ولها غير معين على خلاف
 القارين فاذا دخل عليها النفل فحقا في الماهية او الفرق الغير المعين لا يكون الا ذلك
 فان نقص معنى من الاستغرافية كان نصافيه كما في لا يدخل في الدرس وقوله لا اله
 الا الله والا لكان ظاهرا فيه ومحتلا للمفهوم والدليل على عمومها الاجتماع والاستحسان
 وقوله تعالى اذا قالوا ما ازل الله على شئ من شئ قل من انزل الكتاب الذي جاء شئ من شئ من
 قوله على شئ من شئ من شئ معبدا للسلب الكلي لما كان قوله من انزل الكتاب ظاهرا على
 انما يجب الجزئي في السلب الجزئي لا بانما يقتضي ايجاب الجزئي م وفي الاثبات تختص شئ

لا يجوز ان يدخل احد من الجماعة على حقيقة وان دخل فردى يستحق النفل ولا عامة على جماعة وهو ان يدخل
 بمفرده كل واحد من عليه بانه يلزم مع بين الحقيقة والجماعة من الجواب انه لا ياب تأخير مع غيره بل
 لو كان كذلك كان النفل تام في صورة ما دخل اياه بل هو من السابق في الدخول واحدا من
 لوجاعة فيكون للجماعة نفلا واحدا هو الاول والاولى احد ملا بعوم الجاه لا في ان يقر ان من
 من هذا الكلام هو انما على الجماعة والجماعة فاذا استحقه جماعة باعتبار ظاهر معناه الحقيقي
 فاستحقا الواحد من الطرفين لا في بطلان النفل فيه اذ انما كان النفل تام في كل واحد من
 منهم النفل فشيء اذا قال كل من دخل هذا المعنى والا فله من النفل كذا فدخل عشرة ما يجب لـ واحد
 منهم نفلا تام لا كلمة كل الا حاطة على سبيل الاخر فاعبر كل واحد من الداخلين كان ليس بمفرده وهو
 اول بالنسبة الى مختلف من الناس لم يدخل ولو دخل عشرة فردى كان النفل الاول معناه لانه الاول
 من كل وجه وكلمة كل تحت المفهوم م وكلمة من يدخل النفل فشيء ان قال يدخل هذا
 المعنى والا فله من النفل كذا فدخل عشرة معا ليستحق احد منهم لا في الاول اسلم فربما دخل واحد
 يوجد بل وجد الداخلون لا يكون وكلمة من استحق محكمة في العموم حتى تؤثر في غيره لفظه لا محالة
 كلمة كل في جميع فانه يتغير بما قبله ولو دخل عشرة فردى يستحق الاول له جماعة وان كان
 ثم لما فرغ من بيان العام والخاص والمعنى ومضا ذكر ما يكون عمومه عارضا بدليل خارجي على ان
 في موضع النفل يتم شروط ذلك لانها في اصل وضعها للماهية او الفرق ولها غير معين على خلاف
 القارين فاذا دخل عليها النفل فحقا في الماهية او الفرق الغير المعين لا يكون الا ذلك
 فان نقص معنى من الاستغرافية كان نصافيه كما في لا يدخل في الدرس وقوله لا اله
 الا الله والا لكان ظاهرا فيه ومحتلا للمفهوم والدليل على عمومها الاجتماع والاستحسان
 وقوله تعالى اذا قالوا ما ازل الله على شئ من شئ قل من انزل الكتاب الذي جاء شئ من شئ من
 قوله على شئ من شئ من شئ معبدا للسلب الكلي لما كان قوله من انزل الكتاب ظاهرا على
 انما يجب الجزئي في السلب الجزئي لا بانما يقتضي ايجاب الجزئي م وفي الاثبات تختص شئ

كقوله والله لا اكلم واحدا الا رجلا كقوله في مثل النكوة الموصوفة فان رجلا كان نكوة في
الاجناس خاصة رجل واحد لم يكلمه نكوة كقوله في مثل النكوة الموصوفة فان رجلا كان نكوة في
فلا يخفى بكلم من كان من رجال الكوفة هو قوله والله لا اكلم الا رجلا كقوله في مثل النكوة
النكوة الموصوفة وهو خطا لا رتبة فان قوله يكلمه نكوة موضوعة لم يولد له لم يصف قبله ان يكلمه نكوة
بعد قرآن يوم واحد لان هذا الكلام قد ورد في قوله تعالى يا ربيعة اشرك حتى تقضى الاشهر الا ربع يوم واحد
بفعله ان يكلمه نكوة لم يكن من قبله لان لا يوم مفرق فيه يكون شتى من العيون بعد الصفة العامة
هم فلا يخفى به وكذا اذا قال اى عبيدكم نكوة فهو مفرق به انهم يعقون في مثل ثالث لكن النكوة
عامة يعوم الوصف على سبيل التشبيه للقاعد فان قوله اى عبيدكم نكوة نكوة نكوة مضافا الى
العرقة ولكن يشبه النكوة في الابعاد وصف بصفة عامة وهو مفرق فيهم بعم البصفة يعقون فيهم
ضربا الى ما قبله مجتمعين ومنه مفرق بخلاف اذا قال اى عبيدكم مفرق فهو باضاهة العرب
الى المصالح جعل العبيد مفرق بين فاعلم يعقون كلهم مفرق الى المصالح فيهم بل ان مفرق مفرق
عن الاول لعدم اللاحق ان مفرق مفرق يعقون الى تعيين واحد منهم ووجه الفرق على ما هو
الشعور ان في الاول وصفه بالصارية فيعمهم البصفة وفي الثاني قطع عن الوصفة لكن يشبه
الى المصالح ان اى فلا يعوم ويصار الى اخص المخصوص واعترض عليه بان كلهم مفرق فيهم بل ان مفرق مفرق
فليس شتى من المثالين من قبل لان اياهم مفرق او شط وان ردم الوصف المصروف في كل من
الثالثين حاصل لانه في الاول وصفه بالصارية وفي الثاني بالمفردية الاتري ان في قوله
الايم ما اقر بكما فيه وجدا لعموم مع ان يرمي ما يعقون لانه لا فاعلا فيبقى ان يكون في
الفعول به كذلك واجيب بان العرب يقوم بالصارب فلا يقوم بالمفرد والفعول
به فضلا لا عين الفعل عليه بخلاف ان ما هو مفعول فيه فانه من ومن الفعل لا يباراة
عن الحدوث مع لزمان متبدا لزمان وتقبل في العرق بينهما ان في الصورة الاولى
لا على العنق يضرب العبيد يسارع كل منهم الى ضربه لاحل عقه فلا يمكن التمييز في مفرق اللاحق

تفسير قوله والله لا اكلم واحدا الا رجلا كقوله في مثل النكوة الموصوفة فان رجلا كان نكوة في
الاجناس خاصة رجل واحد لم يكلمه نكوة كقوله في مثل النكوة الموصوفة فان رجلا كان نكوة في
فلا يخفى بكلم من كان من رجال الكوفة هو قوله والله لا اكلم الا رجلا كقوله في مثل النكوة
النكوة الموصوفة وهو خطا لا رتبة فان قوله يكلمه نكوة موضوعة لم يولد له لم يصف قبله ان يكلمه نكوة
بعد قرآن يوم واحد لان هذا الكلام قد ورد في قوله تعالى يا ربيعة اشرك حتى تقضى الاشهر الا ربع يوم واحد
بفعله ان يكلمه نكوة لم يكن من قبله لان لا يوم مفرق فيه يكون شتى من العيون بعد الصفة العامة
هم فلا يخفى به وكذا اذا قال اى عبيدكم نكوة فهو مفرق به انهم يعقون في مثل ثالث لكن النكوة
عامة يعوم الوصف على سبيل التشبيه للقاعد فان قوله اى عبيدكم نكوة نكوة نكوة مضافا الى
العرقة ولكن يشبه النكوة في الابعاد وصف بصفة عامة وهو مفرق فيهم بعم البصفة يعقون فيهم
ضربا الى ما قبله مجتمعين ومنه مفرق بخلاف اذا قال اى عبيدكم مفرق فهو باضاهة العرب
الى المصالح جعل العبيد مفرق بين فاعلم يعقون كلهم مفرق الى المصالح فيهم بل ان مفرق مفرق
عن الاول لعدم اللاحق ان مفرق مفرق يعقون الى تعيين واحد منهم ووجه الفرق على ما هو
الشعور ان في الاول وصفه بالصارية فيعمهم البصفة وفي الثاني قطع عن الوصفة لكن يشبه
الى المصالح ان اى فلا يعوم ويصار الى اخص المخصوص واعترض عليه بان كلهم مفرق فيهم بل ان مفرق مفرق

تفسير قوله والله لا اكلم واحدا الا رجلا كقوله في مثل النكوة الموصوفة فان رجلا كان نكوة في
الاجناس خاصة رجل واحد لم يكلمه نكوة كقوله في مثل النكوة الموصوفة فان رجلا كان نكوة في
فلا يخفى بكلم من كان من رجال الكوفة هو قوله والله لا اكلم الا رجلا كقوله في مثل النكوة
النكوة الموصوفة وهو خطا لا رتبة فان قوله يكلمه نكوة موضوعة لم يولد له لم يصف قبله ان يكلمه نكوة
بعد قرآن يوم واحد لان هذا الكلام قد ورد في قوله تعالى يا ربيعة اشرك حتى تقضى الاشهر الا ربع يوم واحد
بفعله ان يكلمه نكوة لم يكن من قبله لان لا يوم مفرق فيه يكون شتى من العيون بعد الصفة العامة
هم فلا يخفى به وكذا اذا قال اى عبيدكم نكوة فهو مفرق به انهم يعقون في مثل ثالث لكن النكوة
عامة يعوم الوصف على سبيل التشبيه للقاعد فان قوله اى عبيدكم نكوة نكوة نكوة مضافا الى
العرقة ولكن يشبه النكوة في الابعاد وصف بصفة عامة وهو مفرق فيهم بعم البصفة يعقون فيهم
ضربا الى ما قبله مجتمعين ومنه مفرق بخلاف اذا قال اى عبيدكم مفرق فهو باضاهة العرب
الى المصالح جعل العبيد مفرق بين فاعلم يعقون كلهم مفرق الى المصالح فيهم بل ان مفرق مفرق
عن الاول لعدم اللاحق ان مفرق مفرق يعقون الى تعيين واحد منهم ووجه الفرق على ما هو
الشعور ان في الاول وصفه بالصارية فيعمهم البصفة وفي الثاني قطع عن الوصفة لكن يشبه
الى المصالح ان اى فلا يعوم ويصار الى اخص المخصوص واعترض عليه بان كلهم مفرق فيهم بل ان مفرق مفرق

تفسير قوله والله لا اكلم واحدا الا رجلا كقوله في مثل النكوة الموصوفة فان رجلا كان نكوة في
الاجناس خاصة رجل واحد لم يكلمه نكوة كقوله في مثل النكوة الموصوفة فان رجلا كان نكوة في
فلا يخفى بكلم من كان من رجال الكوفة هو قوله والله لا اكلم الا رجلا كقوله في مثل النكوة
النكوة الموصوفة وهو خطا لا رتبة فان قوله يكلمه نكوة موضوعة لم يولد له لم يصف قبله ان يكلمه نكوة
بعد قرآن يوم واحد لان هذا الكلام قد ورد في قوله تعالى يا ربيعة اشرك حتى تقضى الاشهر الا ربع يوم واحد
بفعله ان يكلمه نكوة لم يكن من قبله لان لا يوم مفرق فيه يكون شتى من العيون بعد الصفة العامة
هم فلا يخفى به وكذا اذا قال اى عبيدكم نكوة فهو مفرق به انهم يعقون في مثل ثالث لكن النكوة
عامة يعوم الوصف على سبيل التشبيه للقاعد فان قوله اى عبيدكم نكوة نكوة نكوة مضافا الى
العرقة ولكن يشبه النكوة في الابعاد وصف بصفة عامة وهو مفرق فيهم بعم البصفة يعقون فيهم
ضربا الى ما قبله مجتمعين ومنه مفرق بخلاف اذا قال اى عبيدكم مفرق فهو باضاهة العرب
الى المصالح جعل العبيد مفرق بين فاعلم يعقون كلهم مفرق الى المصالح فيهم بل ان مفرق مفرق
عن الاول لعدم اللاحق ان مفرق مفرق يعقون الى تعيين واحد منهم ووجه الفرق على ما هو
الشعور ان في الاول وصفه بالصارية فيعمهم البصفة وفي الثاني قطع عن الوصفة لكن يشبه
الى المصالح ان اى فلا يعوم ويصار الى اخص المخصوص واعترض عليه بان كلهم مفرق فيهم بل ان مفرق مفرق

[illegible]

الاولى التي ثبتت نوع تغير ظلت تبقى فيها كثافة والتفكك خلافا للمرجع اذا اعتيد معرفة كانت الثانية
عين الاولى فثبت لان اللاحق بشر الحضور ومذكور فيها سبق ومثال احاطة القاعدتين بقرنه نعد
فان وضع العسير ان مع العسير ان العسير اريد معرفة فليكن عن الاول الي العسير مكر افليكن في الاول
فلمن مع كل عشر واحد سمين وهو معنى قول الربيع ان مع ما عاين النبي عليه السلام الربيع
عسير سمين وقال الشاعر اذا اشتد بك البولي « فغكر في الفرشح » فعبيرين سمين اذا كثره
فارجح « وقال في الاسلام عندك في هذا المقام نظر لانه يجهل ان تكون الجملة الثانية تأكيد
للاولى كما ان قولنا ان مع زيد كتابا ان مع زيد كتابا لا دلالة على ان معه كتابا فليكن العشر
والعشر واحد ^{عشر} العبد كل كان الثانية غير الاولى فلو لاحضا لو كانت عين الاولى التي ثبتت
بلا اشعار حرف يداله عليه وهو بطور لم يوجد له مثال في النسخ قد جعلوا في كتابه ما اذا
الف مقيد بعبك بحرف شاهدين في مجلس ثم بان غير مقيد بعبك بحرف شاهدين في
في محاسن يكون الثاني غير الاول ويليه القان وينبغي ان يعلم ان هذا كله عند الحكماء
المقام من الخرافات والافتقار لعدم معرفة المعانيق لقوله فهو هذا الكتاب انما هو سائر كتابه هو وانما
عليكم من حيث يتبعوا انما انزل الكتاب على القنبرين قبلنا فاكتبنا الاول انزلوا فاما التوراة وما تحجب منه
تعال والتوراة تترك مع عدم معانيق لقوله نعم وهو الذي في السماء والارض على وقد اقره اربعة
معرفة المعانيق لقوله نعم وهو الذي في السماء والارض على وقد اقره اربعة
مع عدم المعانيق لقوله نعم اما التوراة والارض على ذلك ثم بعد ذلك المخرج وهي ما ينبغي التخصيص
في العالم كما ينبغي ان يكون في التوراة التخصيص لكن لما كان في التوراة على انما انزلوا فاما التوراة
التي هي من غير انما انزلوا فاما التوراة التي هي من غير انما انزلوا فاما التوراة التي هي من غير
فمن هو ما انزلوا فاما التوراة التي هي من غير انما انزلوا فاما التوراة التي هي من غير
فاما انظر ما في التوراة التي هي من غير انما انزلوا فاما التوراة التي هي من غير
لان احد من سائر الانبياء يتبعهم الانبياء الباقية من النسخ الثانية فيكون انما انزلوا فاما التوراة التي هي من غير

في قوله سبحانه والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا
 من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم
 ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في
 سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله

بعد الشك والاحتياط في الشكل والجل اذا انشاها بعد ابدانها صاعدا ايضا والله سبحانه
 واليه المرجع والمآب الى الحق تعالى هو وحصل غير الواحد والقياس ونحوه فلا بد ان لا يشمل
 ما اذا حصل التأويل غير الواحد بل بالقياس ثم الترجع من المشترك يكون بالتأمل في الصفة و
 قد يكون بالتأمل في السياق كما قلنا في اقرء بالنظر في نفسه بالنظر في المقتضى وقد يكون بالنظر في
 التسمية كما في قوله تعالى لعل الكلمة الصيام المرفوض عرف انه من اجل وقوله اهلنا دار المقام
 فخر انه من الحلول ومحكمه العمل به على احتمال الغلط في شيء حكم المأول اجري العمل بما جا
 تأويل المتعدد مع اعتنا انه غلط ويكون الصبي في الحجة والآخر الحاصل انه ظني واجب العمل غير
 قطعي العلم فلا يخفى ثم شرع في تقسيم الثاني فقال هم واما الظاهر فاسم الكلام طهر المراد
 السامع بصفة شيء لا يحتاج الى الطلب للتأمل كما في مقابلتها ولا بد على الصفة شيء
 آخر من الشرح كما في النص فخرج هذا الكلام من قوله بصفة لكن بشرط في هذا كون السامع من
 الجنس وفيه ان يادلف الكلام اشارة الى ان هذا التقسيم يتناول الكلام لا الراجح كما الاول
 والثاني يتناول بالكلية والمراد من الظاهر في قوله ما ظهر الظاهر القوي فلا بد ان هذا
 تعريف الشيء نفسه ومحكمه وجوب العمل بالذي ظهر على سبيل القطع واليقين في شيء صحيح
 الحدود والشار بالظاهر غاية الجميل الجازم هو احتمالنا في شيء من الراجح غير هو اما الظاهر ان
 وضوح الظاهر من جنس المشكلة في نفس الصفة في شيء من نفسه معنى فهم الظاهر بسبب
 التكلم بما ذكرنا من ذلك الظاهر في فهمه من الصفة والشخص فيها من القوم ان ينسب اليه
 وفي الظاهر من الشيء فيكون بينهما ما اذا قيل جاني القوم كما تصاحب القوم واذا قيل لا فلا يخرج جاني القوم
 كما في الآية قالوا في القوم كذا في الآية ان الظاهر ان ينسب القوم الى نفسه في الآية
 وهكذا حال كل قومه الذين المذكور بعضهم ان بعض يوجب العمل بالذي هو على يكون بينهما عامي
 مطلقا ومحكمه العمل بما هو على تمام التأويل في غير الجاء في حكمه في العمل بالذي هو صحيح
 احتمال التأويل في الجاء في هذا الثاني قد يكون في نفسه جمع بل لا يكون عاما يحمل في نفسه غيره بان

في قوله سبحانه والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا
 من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم
 ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في
 سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله

في قوله سبحانه والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا
 من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم
 ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في
 سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله

في قوله سبحانه والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله
 والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا
 من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم
 ليقاتلوا في سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في
 سبيل الله والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله

عم الفضل في تعظيم آدَم عليه السلام لكنه يفتخر في تخصيصها بآدم و بعض الملائكة الذين يكونون

79

لا تخفنا من الكوارث فعلى ان نواجهها بحسن تدبيرها ولا نغير اوضاعها مع مصادق

[illegible]

[illegible]

نعم شيات عذراوات على شتمائے نفی کل لایز شاة عذراوات سائمه جرح فخر من اوجس مودعه فطیر فیما شاة الان یستاد بریاد لا یخرج فی عذرة برة ولذات عذراوات منسج و شاة العذرة و یمن سحفة

والباض ودمية وهو عدم الصفاء فلما تأملنا علمنا ان اولى الجبهة وضواء القارح في وبياض الغشاء فتلك
 م واسا الجبل فان رجع فيه المصافي وشبهه المراد به اشتباها لا يدرك تغير المصافي بل بالرجوع الى التفسير
 ثم الطلب التماس ^{في} ان جام المصافي عبارة عن اجتماعها على الغشاء من غير جريان احد كما لا يشهد
 بالبرهان في التشريح او يكون باعتبار غلبة اللطافة على الجسمية في قوله ثم ان الانسان خلق
 خلقها اذ فيه الشرح عا وازامته المعنوية ما فانه قبل بيانه ثم كان مجالا ليعلم له واصلا في قوله
 اذامته ^{في قوله} لا يفسد شئ من تشريح التشريح في قوله وشبهه المراد به اشتباها لا يدرك
 المعنى بذكر بحره الطلب التشريح في قوله ثم بعد الجمل فانه يحتاج الى التفسير طلبا
 الاول الاستفسار عن الجمل ثم الطلب الاوصاف ثم التماس المعنيين فيكون جمل غريب عن
 وطنه ووقع في جملة بين الناس لا توقف عليه الا بالاجابة الاستفسار عن الامام في زيادة خطأ
 على الشكل فقال المفسر ^{في قوله} زيادة طعن على النص ثم لما علم الجمل بعد ثلث طلبا خرج منه
 التماس بلانه لا يجوز طلبه لانهم يقبضه باي طلب كان ثم حكاه اعتقاد الحقيقة فيها هو الاول والتوقف
 فيه الى ان تبين بيان الجمل ثم سواء كان بيانها شافيا بالصلوة والركعة في قوله ثم واقم الصلوة

وانما الزكاة في الصلوة في اللغة الدعاء ولم يعلم في دعاء يراود فاستغفر فافهمنا النبي عليه السلام بانما
 بنا ناشافيا من اوعاها ثم طلبنا ان هذه الصلوة على ابي يعقوب تشتمل فوجدنا اهاشاشا
 على القيام والقعود والركوع والسجود والتمتع والقرآن والتسبيح والاذكار فلما تأملنا علمنا ان بعضها
 فزير في بعضها وبعضها مائة وبعضها مائة فصار من ابعدا الحكماء حكمة الزكاة مباحا في اللغة
 وذكر غير ذلك فينبغي النبي عليه السلام بقوله هاتوا معكم من الزكاة وكم عليه السلام في ذلك ان يمشي حتى يبلغ
 عشرين مثقالا او عشرين كفة حتى يبلغ ما في ركوعه من كل شيء ثم يطلبنا الانساب والشرط
 والاداء والصلوات فلهذا من حكم الصلوة وحول الحواشي وكذا القياس ان يكون الماشي انما يركب في قوله تعالى
 انما جعل الزكاة من اجل الله تعالى في الصلوة والتمتع والقرآن والتسبيح والاذكار فلهذا من حكم الصلوة وحول الحواشي وكذا القياس ان يكون الماشي انما يركب في قوله تعالى
 انما جعل الزكاة من اجل الله تعالى في الصلوة والتمتع والقرآن والتسبيح والاذكار فلهذا من حكم الصلوة وحول الحواشي وكذا القياس ان يكون الماشي انما يركب في قوله تعالى

وتخصيصها وتاويلها في التفسير الاحادي فيلجام شره ولما وقع المصوح عن اقسام التقسيم
 الثاني شرع في بيان التقسيم الثالث فقال هـ اما الحقيقة فاسم لكل مقدار يد بهما وضع
 شره فالمتطهر من الدنوس يتناول اللحم والجزا وغيره وتو له اريد به ما وضع لفصل يخرج ما لا
 بالوضع فبذلك المعنى بحيث يدل عليه من غير قوة فان كان ذلك لثنتين من جهة واضع
 اللقمة فوضع لقوى اكان من الشارع فوضع شرعي اكان من قوم محض فوضع عرفي عام
 وان كان من قوم غير معين فوضع عرفي عام العبر العبر الحقيقة هو اوضع شئ من الاوضاع للذات
 وفي الجواز عندها في حقيقة من حواش الاقفا وقد وصف بها العنان والاستمال اما الجواز اولى
 انه من خطأ اللوم هـ وعكها وجوا وضع لخاصا كان او عام شره فان الحقيقة تجز الخاضع
 العاميها فبان قوله يا ايها الذين امنوا الركون وقوله شره لا يخرج الزنا خاص باعتبار الفاعل لم لا
 هـ واما الجواز فاسم لما اريد به غير ما وضع لعلنا نسبة بينهما شره اسم لكل مقدار يد بهما
 وضع له لاجل خاصية بين المعنى الموضوع له ونحو الموضوع له واختر به عن استعماله في العلم
 كما لاسم نسبة بينهما من الضل فانه وان اريد به غير ما وضع له لكان لاسم نسبة بينهما ولم يدرك قوله
 قيام قوله لا لخص منها بيان الجواز بحسب ارادة الحكم وقد تم به والقرينة انما يصلح لاجل اهل فهم
 السامع وهو الذي لا يسي في ذكرها في خرجت الجواز والامام والامام قوله انما يكتله شئ فيفسد في
 اضع انه اريد به غير ما وضع له لان ما وضع له هو الشيء لا التاكيد والزيادة فيلزم من قوله لا بد في
 الحقيقة والجواز كما هو في الحقيقة اي من حيث له ما وضع له وغير ما وضع له لئلا ينقض الشرطان طورا
 وعكسا فانما الصافي في الحقيقة للعلم وفي الشرع كما كان الطرة فمن حيث لاقية حقيقة في العلم له
 عليه انه ما وضع له من حيث انه ما وضع له الجواز لان لا يخلو وضع له من حيث انه غير ما وضع له
 حيث الشرع حقيقة في اكون لهما ما وضع له من حيث انما ما وضع له مما لا يخلو له غير ما وضع له من حيث
 انه غير ما وضع له في العلم كما هو استعمله في العلم انما الجواز كالحقيقة في كونه خاصا عاما وليس كذلك الجواز
 علما ان جميع اوضاع علما جازة في العلم لا يكون له الجواز في العلم علما واما في العلم في العلم ولا يكون له

والاصل في هذه المسئلة ان كل ما وضع له من حيث انه ما وضع له الجواز لان لا يخلو وضع له من حيث انه غير ما وضع له
 فانما الصافي في الحقيقة للعلم وفي الشرع كما كان الطرة فمن حيث لاقية حقيقة في العلم له
 عليه انه ما وضع له من حيث انه ما وضع له الجواز لان لا يخلو وضع له من حيث انه غير ما وضع له
 حيث الشرع حقيقة في اكون لهما ما وضع له من حيث انما ما وضع له مما لا يخلو له غير ما وضع له من حيث
 انه غير ما وضع له في العلم كما هو استعمله في العلم انما الجواز كالحقيقة في كونه خاصا عاما وليس كذلك الجواز
 علما ان جميع اوضاع علما جازة في العلم لا يكون له الجواز في العلم علما واما في العلم في العلم ولا يكون له

والاصل في هذه المسئلة ان كل ما وضع له من حيث انه ما وضع له الجواز لان لا يخلو وضع له من حيث انه غير ما وضع له
 فانما الصافي في الحقيقة للعلم وفي الشرع كما كان الطرة فمن حيث لاقية حقيقة في العلم له
 عليه انه ما وضع له من حيث انه ما وضع له الجواز لان لا يخلو وضع له من حيث انه غير ما وضع له
 حيث الشرع حقيقة في اكون لهما ما وضع له من حيث انما ما وضع له مما لا يخلو له غير ما وضع له من حيث
 انه غير ما وضع له في العلم كما هو استعمله في العلم انما الجواز كالحقيقة في كونه خاصا عاما وليس كذلك الجواز
 علما ان جميع اوضاع علما جازة في العلم لا يكون له الجواز في العلم علما واما في العلم في العلم ولا يكون له

فافضل العلم الجواز والامام

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

ان جميع افراد من واحد كماله بالصاع جميع افراد من غيره...
 ان جميع افراد من واحد كماله بالصاع جميع افراد من غيره...
 ان جميع افراد من واحد كماله بالصاع جميع افراد من غيره...

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

ان يقع انه يسر باب جملوا الجدة فانه يصح ان يقع انه اثبت يصح ان يقع انه ليس ثابت كذا قيل الم
يصح ان يقع عليه انه اسد والاشترط عنه بان يقع انه ليس على جملوا الرجل الشجاع فانه يصح ان يقع انه اسد
يصح ان يقع انه ليس باسدهم ومتى امكن العمل على مقتضى الجواز فلهذا اصل كبرنا ان يقع عليه كثر من الاحكام
اي ما دام امكن العمل بالمعنى الحقيقي فخط المعنى الجواز لا مستغنى المستغنى لان اصله هو كون العقد
ينفقد ون الغرم فلو اى يكون العقد المذكور قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم على ما ينقل
وهو المصدق فلهذا حقيقة هذا اللفظ ونسب الغرم حتى يشيل الغرم المصدق جميعا لانه جاز
والجواز لان حقيقة الحقيقة والحق فلو غرم من صدقة فاللفظ على فعل ما من كذا باطلا
انفحق لان فيه ولا كفارة والغرم ان يخلص على فعل ما من كذا باطلا لان فيه لا يتم دون الكفارة عندنا وعند
الشافعي راجح فيه الكفارة البطلان المنقذ ان يخلص على فعل ما من كذا باطلا لان فيه لا يتم دون الكفارة عندنا وعند
وذلك لان الله تعالى ذكره السلف في الوصين فقال في صورة القبر لا يؤخذكم الله بالكفارة ما كنتم
ولكن يؤخذكم بما كنتم تقولونكم وقال في صورة المائدة عزمه ولكن يؤخذكم بما عقدتم على ما
فكفارة الاله فالتساقي راجح يقول بان قوله بما عقدتم على ما من كذا باطلا لان فيه لا يتم دون الكفارة عندنا وعند
وحد فليس كالاتية الغرم والمنقذ جميعا والرواثة في المائدة مقدرة بالكفارة ففعل
عليها الرواثة فلهذا لا يكون في القبر يكون الاتم والكفارة في جميعا فليكن بين الاثنين
بعد المنقذ ونحن نقول ان معنى الغرم المذكور بان قوله بما عقدتم على ما من كذا باطلا لان فيه لا يتم دون الكفارة عندنا وعند
فقط فاية المائدة تدل على ان الكفارة في المنقذ فقط جملوا ما كتب عليكم في القبر فانه عام
للفرم والمنقذ جميعا والرواثة فيها مطلقة فنسب الى الغرم الكمال وهو الرواثة الاخرية
فيكون الاتم في الغرم والمنقذ جميعا هذا هو غاية التجزئ في هذه المائدة يسر هذا حتى المعاد
ايضا انشاء الله تعالى ون الكفارة في العقد فلو اى يكون النكاح المذكور قوله تعالى ونكحوا
ما كنتم اباكم من النساء محمولا على ما في دون العقد فليس هو في الملال والارواح والى ما بين
ايضا لان النكاح في الاصل الفقه هو ما كان بالارواح والعقد ما سمي كاهنه فليس هو في العقد فليس هو في النكاح

[illegible]

في الامم الغنم فان لم يكن
 في الغنم من سواي الا جاد منها ومن ذاك
 في سبب غنم كل واحد من هذه الغنم
 في الامم الغنم فان لم يكن
 في الغنم من سواي الا جاد منها ومن ذاك
 في سبب غنم كل واحد من هذه الغنم

الوجه الثاني في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثالث في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الرابع في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ

الوجه الخامس في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السادس في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السابع في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ

الوطى والعقد مجاز ومنه الشعر والعقد الشافعي رحمه الله تعالى على ان المعاني
 فلا ثبت حمدة للصالحين بالانوار يخرج على حقيقة اللغوية فثبت حمدة المصالح بالانوار
 وتتميل اجتماعهما من لفظ واحد فمن تمة السبق اي بتجمل اجتماع المعنى الحقيقي
 للمجاز في حال كونهما مرادين معا لفظ واحد بان يكون كل منهما متعلق الحكم كما تقول لا
 الاسد وتريد السبع والرجل الشجاع معا وكان اللفظ بالنظر الى هذا الاستعمال
 وصحة الشافعي حيث يمكن الجمع بينهما كما في هذا المثال بخلافه اذا لم يكن كالموجب العباد
 في الامر والاتناع في جواز استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون الحقيقة من اضافة على عييل
 للمجاز كما يتبين في امتناع استعماله في المعنى الحقيقي والمجاز ما بحيث يكون اللفظ
 يكون حقيقة بخلافه وكذا الاتناع في جواز اجتماعهما بحسب احتمال اللفظ اياها وبحسب التداول
 الظاهري يشبهه من غير الارادة ككسائي واذا التزاع في ارادتهما معا باستقلال
 يجوز وهذا لا يجوز في استعماله العقلي في علم الحرف والاستعمال والتصريح او في حركته عند
 لا يجوز بالحق كما استحال ان يكون التثنية الواحدة الامس وعارية في هذا واحد في اللفظ
 بمنزلة التثنية في التثنية والتثنية كالتثنية كما ان استعمال التثنية في حالة واحد في
 الملك والعريضة كما ان ذلك سمي اللفظ الواحد بطريق الحقيقة والمجاز في الاتناع الى المثال ان يقول ان
 انه من الثوب الواحد الابان احدهما بطريق الملك الآخر بطريق العارية ليكون اللفظ بمنزلة التثنية
 بمنزلة التثنية والمجاز بمنزلة الملك والعارية هو يقال ان اللفظ استقام التثنية الموهون من التثنية
 عليه ما في بطريق الملك والله ابره جميعا كما تقول ان لينة هذا ليس بطريق العارية لانه من التثنية
 التثنية يبره من اللفظ ولكن بطريق الملك من التثنية كما ما ناعا فاذا اذ اعاد حق الملك اصله
 بطريق العارية فقط لانه لا يظفر ثمة الملك فيه من التثنية في المعنى في هذا المثال
 التثنية الى التثنية والواو اذا كانا معنيين في حق حقيقة اللفظ الموهون بين التثنية في المعنى
 معنيين المعنى وكما معنيين المعنى مجازا فاذا اذ اوحى جمل الواليد ولم معنيين معنيين جميعا بلفظ الوصية والمجاز

الوجه الثامن في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه التاسع في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه العاشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الحادي عشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثاني عشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثالث عشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الرابع عشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الخامس عشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السادس عشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السابع عشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثامن عشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه التاسع عشر في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه العشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الحادي والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثاني والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثالث والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الرابع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الخامس والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السادس والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السابع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثامن والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه التاسع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه العشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ

الوجه الحادي والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثاني والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثالث والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الرابع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الخامس والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السادس والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السابع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثامن والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه التاسع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه العشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الحادي والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثاني والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثالث والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الرابع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الخامس والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السادس والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السابع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثامن والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه التاسع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه العشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ

الوجه الحادي والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثاني والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثالث والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الرابع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الخامس والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السادس والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه السابع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه الثامن والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه التاسع والعشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ
 والوجه العشرون في ان اللفظ لا يصدق على ما لا يصدق عليه اللفظ

[illegible]

45

[illegible]

[illegible][illegible]

لأن السبب يحتاج إلى السبب من الثبوت السبب لا يحتاج إلى السبب من معنى الشرية لأن العتق
 لم يشترط إلا لاجل قول ملك الرقبة ومن الملك التمتع بالعتق لا يحصل منه اتفاقا في بعض الأحوال كذا البيع إنما
 شرع لملك الرقبة وحل الرقبة إنما يحصل منه اتفاقا في بعض الأحوال كذا البيع إنما
 الأول إذا كان السبب عتقا بالسبب كقولهم نعم لي في بيعي من الرقبة كذا البيع إنما
 وقال الشارح يجوز استعانة العتاق بالعتق كذا البيع إنما يحصل منه اتفاقا في بعض الأحوال كذا البيع إنما
 العتق مضمون القول في موضوع فروغ القيد العتاق موضوع لاثبات التمتع فلا يشاهدان أصلا ولكن ودعا
 أصل التمتع أن العتاق إنما هو سبب لإزالة ملك التمتع التي كانت على جملتك اليقين دون التمتع التي
 كانت في الكساح كذا البيع إنما هو سبب لثبات التمتع التي كانت من جهة ملك الميراث وللتمتع التي كانت
 الكساح ليعب بله يكتفي وهذا كونه سببا لكونه سببا على وجه مخصوصه ثم بعد فراغ من بيان
 علامات التمتع شرع أن يبين للمعنى خرج تترك الحقيقة في معنى يترك التمتع فقال وإذا كانت
 الحقيقة متعذرة أو محجوزة عن الجواز فهو معنى التمتع لا يمكن الوصول إليه إلا بمشقة وبالجهود
 الوصول إليه لأن الناس كرهوا كذا لفظه لا يأمن هذه التمتعة ثم مثال التمتع ذكره التمتع منها
 متعذرة في الجواز فهو معنا فان لم تكن التمتع ذات غرض ياد بها التمتع بالبيع ولو كانت أكل من عين
 التمتع لم يحدث لأن التمتع لا يتحقق به حكم ولا يقع من المحلوط عليه هو علم أكل التمتع هو
 غير متعذر وإنما التمتع أكلها لا نقول اليقين إذا دخلت على النقي يكون للمع فوجب
 اليقين أن يصير الفعل ممنوعا باليمن فكذا لا يكون ما كولا لا يكون ممنوعا باليمن بل جعلها
 أو لا يقع فيه في دار فلان فقرع فقال له يجوز أن يضع القدر في الدار فافض خارج ولو
 أن يدخل فيها لكن الناس همجرو في رقبته لا يدخل للشرع ولو وضع القدر في الدار من غير دخول
 لم يحدث كذا هو مجموع التمتع شرعا كالمجهوز شرعا فشرع بقوله أو مجموعة أي لا يلزم
 في الصير إلى الجواز أن تكون الحقيقة مجموعة عادة بل للجهر شرعا أي كالمجهوز شرعا
 التوكيد بالاعتقالات هو أن يقرع له في أن فقرع جازا بان يحل على التمتع على مطلق

أي أن العتق لا يكون

الحج بان الخصوص كذا فقط حكما كان الذي اوجع بلا وهو حرم شرع الفول نعم لا تأمر عوا خلا لادن
الى اوجع طلقا لاد ولا فورا عجا اصر على الطلاق الخاص على العام فلذا لو اكريل على موكله ما رزعه خلا
ولو انما شرح **م** واذا طلق لا يكلم هذا العيب لم يقيد بزمان صباه **فق** عطف على قوله يصرف
تفرع فان لم يكن له حبان الصبي وهو غير كامل م من ليرحم على صفة فلم يترك ولم يجعل عالنا انطيس
يصرف الى الجاراي لا يكلم هذه الذات لوكلمه بعد اكبر بحيث ايعلم ان لا يقر اذ اهل على الذات يلزم حبان الصبي
ما دام صبي وترك التوبة اذ اكبر معاجرة المؤمن فو طنة ايام ما لم تزل الجاراي للفتنة ارض الوعد يفضي
الى تارة معاجرة لا تقول العتق في هذا الموضع الفصل **هـ** هذه الفتنة انما تلزم التزاما وتقبل للذات لا لصفة لا تقبل
قوله صبي لا يقبل لا يكلم صيا بالكتير يقيد بزمان صبا لان صفة الصبا وما مضى لا يخلع **م**
داع الى العلف لا نه فلا يكون سفيها يحكمه من رزعه فصلا الى الصلح ان كان صبي رزعه **ع** واذا كانت
مستعلة للجواز متعارفة على هذا حقيقة ترجع خلا لما فتق بعني ما ذكرنا سابقا كان الحقيقة للهجرة الى
فكن معجزة بل كانت مستعلة الجواز فكل كل الجواز متعارفا على استعمال الحقيقة وما الباقي عنهم من اللفظ
الحقيقة اولى عندنا بصفة دم كنهها الجاراي في رواية دعوى الجاراي في رواية **ع** اذا دخلت لادك من
هذه الحنفية او لا شرب **م** هذا التفتق حقيقة لا دلان على كل من من التفتق وهو مستعلة لادك على
تقلا ولو قضاه الجاراي وهو في حال استعمال في العادة فعندك اذا نجحت اذا اكل من التفتق واستهان بالروا
وعلى هذا ينبغي ان نجحت السويق نعم ولكن لا كان جسا العرف في الرب لمعتبر حقيقة الثاني ان بشر
الفرات بطريق الكرع فهي مستعلة كما هو عادة اهل البرادي ولكن الجواز على استعمال الجواز من عرف او
يجتنب فيه الماء منها فندبه بحيث بالكرع فقط وعندنا ما بالاداء والفرز او بها وبالك رجمها ولو
شوب من غيرها شوب من الفرات لا نجحت لانه انقطع اسم الفرات عنه بخلاف ما اذا قيل من
ماء الفرات فانه نجحت بالافتاق فكل اكله اذ لم يوان نرى شيئا فكل حسب ما نرى **م**
وهذا بناء على اصل اخر هو انه الخليفة في الحكم عنده وعندنا في الحكم **فق** معنى الخلاف
الاركوني من ابي حنيفة روح وصاحبه روح سني على اصل اخر مختلف فيما بينهم وهما

١٦

الحج بان الخصوص كذا فقط حكما كان الذي اوجع بلا وهو حرم شرع الفول نعم لا تأمر عوا خلا لادن
الى اوجع طلقا لاد ولا فورا عجا اصر على الطلاق الخاص على العام فلذا لو اكريل على موكله ما رزعه خلا
ولو انما شرح **م** واذا طلق لا يكلم هذا العيب لم يقيد بزمان صباه **فق** عطف على قوله يصرف
تفرع فان لم يكن له حبان الصبي وهو غير كامل م من ليرحم على صفة فلم يترك ولم يجعل عالنا انطيس
يصرف الى الجاراي لا يكلم هذه الذات لوكلمه بعد اكبر بحيث ايعلم ان لا يقر اذ اهل على الذات يلزم حبان الصبي
ما دام صبي وترك التوبة اذ اكبر معاجرة المؤمن فو طنة ايام ما لم تزل الجاراي للفتنة ارض الوعد يفضي
الى تارة معاجرة لا تقول العتق في هذا الموضع الفصل **هـ** هذه الفتنة انما تلزم التزاما وتقبل للذات لا لصفة لا تقبل
قوله صبي لا يقبل لا يكلم صيا بالكتير يقيد بزمان صبا لان صفة الصبا وما مضى لا يخلع **م**
داع الى العلف لا نه فلا يكون سفيها يحكمه من رزعه فصلا الى الصلح ان كان صبي رزعه **ع** واذا كانت
مستعلة للجواز متعارفة على هذا حقيقة ترجع خلا لما فتق بعني ما ذكرنا سابقا كان الحقيقة للهجرة الى
فكن معجزة بل كانت مستعلة الجواز فكل كل الجواز متعارفا على استعمال الحقيقة وما الباقي عنهم من اللفظ
الحقيقة اولى عندنا بصفة دم كنهها الجاراي في رواية دعوى الجاراي في رواية **ع** اذا دخلت لادك من
هذه الحنفية او لا شرب **م** هذا التفتق حقيقة لا دلان على كل من من التفتق وهو مستعلة لادك على
تقلا ولو قضاه الجاراي وهو في حال استعمال في العادة فعندك اذا نجحت اذا اكل من التفتق واستهان بالروا
وعلى هذا ينبغي ان نجحت السويق نعم ولكن لا كان جسا العرف في الرب لمعتبر حقيقة الثاني ان بشر
الفرات بطريق الكرع فهي مستعلة كما هو عادة اهل البرادي ولكن الجواز على استعمال الجواز من عرف او
يجتنب فيه الماء منها فندبه بحيث بالكرع فقط وعندنا ما بالاداء والفرز او بها وبالك رجمها ولو
شوب من غيرها شوب من الفرات لا نجحت لانه انقطع اسم الفرات عنه بخلاف ما اذا قيل من
ماء الفرات فانه نجحت بالافتاق فكل اكله اذ لم يوان نرى شيئا فكل حسب ما نرى **م**
وهذا بناء على اصل اخر هو انه الخليفة في الحكم عنده وعندنا في الحكم **فق** معنى الخلاف
الاركوني من ابي حنيفة روح وصاحبه روح سني على اصل اخر مختلف فيما بينهم وهما

الحج بان الخصوص كذا فقط حكما كان الذي اوجع بلا وهو حرم شرع الفول نعم لا تأمر عوا خلا لادن
الى اوجع طلقا لاد ولا فورا عجا اصر على الطلاق الخاص على العام فلذا لو اكريل على موكله ما رزعه خلا
ولو انما شرح **م** واذا طلق لا يكلم هذا العيب لم يقيد بزمان صباه **فق** عطف على قوله يصرف
تفرع فان لم يكن له حبان الصبي وهو غير كامل م من ليرحم على صفة فلم يترك ولم يجعل عالنا انطيس
يصرف الى الجاراي لا يكلم هذه الذات لوكلمه بعد اكبر بحيث ايعلم ان لا يقر اذ اهل على الذات يلزم حبان الصبي
ما دام صبي وترك التوبة اذ اكبر معاجرة المؤمن فو طنة ايام ما لم تزل الجاراي للفتنة ارض الوعد يفضي
الى تارة معاجرة لا تقول العتق في هذا الموضع الفصل **هـ** هذه الفتنة انما تلزم التزاما وتقبل للذات لا لصفة لا تقبل
قوله صبي لا يقبل لا يكلم صيا بالكتير يقيد بزمان صبا لان صفة الصبا وما مضى لا يخلع **م**
داع الى العلف لا نه فلا يكون سفيها يحكمه من رزعه فصلا الى الصلح ان كان صبي رزعه **ع** واذا كانت
مستعلة للجواز متعارفة على هذا حقيقة ترجع خلا لما فتق بعني ما ذكرنا سابقا كان الحقيقة للهجرة الى
فكن معجزة بل كانت مستعلة الجواز فكل كل الجواز متعارفا على استعمال الحقيقة وما الباقي عنهم من اللفظ
الحقيقة اولى عندنا بصفة دم كنهها الجاراي في رواية دعوى الجاراي في رواية **ع** اذا دخلت لادك من
هذه الحنفية او لا شرب **م** هذا التفتق حقيقة لا دلان على كل من من التفتق وهو مستعلة لادك على
تقلا ولو قضاه الجاراي وهو في حال استعمال في العادة فعندك اذا نجحت اذا اكل من التفتق واستهان بالروا
وعلى هذا ينبغي ان نجحت السويق نعم ولكن لا كان جسا العرف في الرب لمعتبر حقيقة الثاني ان بشر
الفرات بطريق الكرع فهي مستعلة كما هو عادة اهل البرادي ولكن الجواز على استعمال الجواز من عرف او
يجتنب فيه الماء منها فندبه بحيث بالكرع فقط وعندنا ما بالاداء والفرز او بها وبالك رجمها ولو
شوب من غيرها شوب من الفرات لا نجحت لانه انقطع اسم الفرات عنه بخلاف ما اذا قيل من
ماء الفرات فانه نجحت بالافتاق فكل اكله اذ لم يوان نرى شيئا فكل حسب ما نرى **م**
وهذا بناء على اصل اخر هو انه الخليفة في الحكم عنده وعندنا في الحكم **فق** معنى الخلاف
الاركوني من ابي حنيفة روح وصاحبه روح سني على اصل اخر مختلف فيما بينهم وهما

هذا الكلام لان النبوة من الاسرار ما يمكن حتى يحل على الجاز الذي هو الحق لا ينفك عن الحق
قوله وذاك اسد الخلد امكان الحقيقة لا لاناسلمه مجاز بل حقيقة بحرف التثنية اي ذلك
كاسد القول له ريت اسد اوى فانه ان كان محاذ الالكن العمود بالحقيقة خبره لدية لا كونه
اسد اوى بل لم الحال صلا وقيل يكن فنه اسد المسح وهو بعد قد تعد الحقيقة والحجاز
مع اذا كان لكم متعنا فتر يعني قد تعد المعنى الحقيقي للمعنى المجازي ما اذا كان له الحكين
متعنا فليغو الكلام حينئذ النقرة ص كافي قوله لا ملة هذه بنتي في ملة ملة النسب قد
للملة والبرسانته حق لتع الحق بل لاك لبا فتر فانه اذا كانت لامرة مفرقة النسب
استحال ان تكون بنته وان كانت اصغر من امه وكان اذا كانت البرسانته فانه استحال
تكون بنته اذ اقله المعنى الحقيقي ظاهر بالحق المعنى المجازي فلا يكون محاذ الالكن من قوله
ان طلق فهو باطل لان الطلاق يقتضي سابقية صحة النكاح في التثنية فتعني ان يكون محاذ
فلا ينفك فيه فيها نكاح في الاخلاق فاذا امكن محازا منه فلا تقع الملة بذلك القول اذ
فليغو الكلام لانهم قالوا انه على ذلك يفرق الثاني بينها لان الملة ثبت بهذا
الغضاب لانه بالامر صاظا لا ينسج حقها والواجب فيها التفرق كافي في الملة فغو اولها
منه عطف على قوله مفرقة النسب فلو تولا التمسك من قوله مفرقة النسب لا بان يكون مفرقة النسب
حينئذ هو لولته اولها كبرسانته حتى تعد الحقيقة فلو تعد الطلاق معا بان كانت ملة نفسه لم
كن كبرسانته ثبتت نسبها فاذ ان قوله لا كبرسانته عطف على قوله ولان لانه فهو ساقط
الحكم بمجول النسب لان حق لا يخرج من جهة النسب فيقول ان قوله لا كبرسانته على قوله
اللفظ قول الله بالتبني شرع لهم بعد ذلك بيان قرين العمل المجازي وتواتر الحقيقة وحسنه على قوله
من الحقيقة فترك لانه لانه كالتبني والصلوة لم تقع ما ان الصلوة لليلة لا كبرسانته فغو ان المجازي
عليه يوم ان كان صاظيل وليلع انفت لا لالكن العلوية فليغو انهم فغو من قوله لا كبرسانته
على ان المجازي عليه صلا لانه لانه فليغو انهم فغو من قوله لا كبرسانته فغو من قوله لا كبرسانته

هذا الكلام لان النبوة من الاسرار ما يمكن حتى يحل على الجاز الذي هو الحق لا ينفك عن الحق
قوله وذاك اسد الخلد امكان الحقيقة لا لاناسلمه مجاز بل حقيقة بحرف التثنية اي ذلك
كاسد القول له ريت اسد اوى فانه ان كان محاذ الالكن العمود بالحقيقة خبره لدية لا كونه
اسد اوى بل لم الحال صلا وقيل يكن فنه اسد المسح وهو بعد قد تعد الحقيقة والحجاز
مع اذا كان لكم متعنا فتر يعني قد تعد المعنى الحقيقي للمعنى المجازي ما اذا كان له الحكين
متعنا فليغو الكلام حينئذ النقرة ص كافي قوله لا ملة هذه بنتي في ملة ملة النسب قد
للملة والبرسانته حق لتع الحق بل لاك لبا فتر فانه اذا كانت لامرة مفرقة النسب
استحال ان تكون بنته وان كانت اصغر من امه وكان اذا كانت البرسانته فانه استحال
تكون بنته اذ اقله المعنى الحقيقي ظاهر بالحق المعنى المجازي فلا يكون محاذ الالكن من قوله
ان طلق فهو باطل لان الطلاق يقتضي سابقية صحة النكاح في التثنية فتعني ان يكون محاذ
فلا ينفك فيه فيها نكاح في الاخلاق فاذا امكن محازا منه فلا تقع الملة بذلك القول اذ
فليغو الكلام لانهم قالوا انه على ذلك يفرق الثاني بينها لان الملة ثبت بهذا
الغضاب لانه بالامر صاظا لا ينسج حقها والواجب فيها التفرق كافي في الملة فغو اولها
منه عطف على قوله مفرقة النسب فلو تولا التمسك من قوله مفرقة النسب لا بان يكون مفرقة النسب
حينئذ هو لولته اولها كبرسانته حتى تعد الحقيقة فلو تعد الطلاق معا بان كانت ملة نفسه لم
كن كبرسانته ثبتت نسبها فاذ ان قوله لا كبرسانته عطف على قوله ولان لانه فهو ساقط
الحكم بمجول النسب لان حق لا يخرج من جهة النسب فيقول ان قوله لا كبرسانته على قوله
اللفظ قول الله بالتبني شرع لهم بعد ذلك بيان قرين العمل المجازي وتواتر الحقيقة وحسنه على قوله
من الحقيقة فترك لانه لانه كالتبني والصلوة لم تقع ما ان الصلوة لليلة لا كبرسانته فغو ان المجازي
عليه يوم ان كان صاظيل وليلع انفت لا لالكن العلوية فليغو انهم فغو من قوله لا كبرسانته
على ان المجازي عليه صلا لانه لانه فليغو انهم فغو من قوله لا كبرسانته فغو من قوله لا كبرسانته

هذا الكلام لان النبوة من الاسرار ما يمكن حتى يحل على الجاز الذي هو الحق لا ينفك عن الحق
قوله وذاك اسد الخلد امكان الحقيقة لا لاناسلمه مجاز بل حقيقة بحرف التثنية اي ذلك
كاسد القول له ريت اسد اوى فانه ان كان محاذ الالكن العمود بالحقيقة خبره لدية لا كونه
اسد اوى بل لم الحال صلا وقيل يكن فنه اسد المسح وهو بعد قد تعد الحقيقة والحجاز
مع اذا كان لكم متعنا فتر يعني قد تعد المعنى الحقيقي للمعنى المجازي ما اذا كان له الحكين
متعنا فليغو الكلام حينئذ النقرة ص كافي قوله لا ملة هذه بنتي في ملة ملة النسب قد
للملة والبرسانته حق لتع الحق بل لاك لبا فتر فانه اذا كانت لامرة مفرقة النسب
استحال ان تكون بنته وان كانت اصغر من امه وكان اذا كانت البرسانته فانه استحال
تكون بنته اذ اقله المعنى الحقيقي ظاهر بالحق المعنى المجازي فلا يكون محاذ الالكن من قوله
ان طلق فهو باطل لان الطلاق يقتضي سابقية صحة النكاح في التثنية فتعني ان يكون محاذ
فلا ينفك فيه فيها نكاح في الاخلاق فاذا امكن محازا منه فلا تقع الملة بذلك القول اذ
فليغو الكلام لانهم قالوا انه على ذلك يفرق الثاني بينها لان الملة ثبت بهذا
الغضاب لانه بالامر صاظا لا ينسج حقها والواجب فيها التفرق كافي في الملة فغو اولها
منه عطف على قوله مفرقة النسب فلو تولا التمسك من قوله مفرقة النسب لا بان يكون مفرقة النسب
حينئذ هو لولته اولها كبرسانته حتى تعد الحقيقة فلو تعد الطلاق معا بان كانت ملة نفسه لم
كن كبرسانته ثبتت نسبها فاذ ان قوله لا كبرسانته عطف على قوله ولان لانه فهو ساقط
الحكم بمجول النسب لان حق لا يخرج من جهة النسب فيقول ان قوله لا كبرسانته على قوله
اللفظ قول الله بالتبني شرع لهم بعد ذلك بيان قرين العمل المجازي وتواتر الحقيقة وحسنه على قوله
من الحقيقة فترك لانه لانه كالتبني والصلوة لم تقع ما ان الصلوة لليلة لا كبرسانته فغو ان المجازي
عليه يوم ان كان صاظيل وليلع انفت لا لالكن العلوية فليغو انهم فغو من قوله لا كبرسانته
على ان المجازي عليه صلا لانه لانه فليغو انهم فغو من قوله لا كبرسانته فغو من قوله لا كبرسانته

الحج حسب عهد العباد المعبودة وفي حكمها سائر

[illegible][illegible]

الا ولا كانت الثانية موقوفة ولا لى ناظرا فلم ان يوقف ككاح لانه على الحره وهو غير ككاح
 على الحره خارجا من شرطه الثانية محل عقد ككاح ان يكتم بعتقا ويقول هذا وهذا كله اذا قيل فوضي
 من جانب الزوج لان الموقوفى الوكيل لا يتولى في الككاح قبل ان يكتم الموقوفى الوكيل من جانب
 فلو انه من فوضي موقوفه لا يطل قبل اكله لاجل قوله في غير ان الزوج لان ككاح الموقوفه
 عليه ولا لى اقله فمفسر ككاحه هذا العقد ان اعتبره الولي بالعدل واحل ان قال عقد الموقوف
 ولها منها العلم تحقق المانع بين الحره والامه وان اعتقوا بكلام مفسر فاجاز الزوج ككاحها او اخل
 منها جاز ككاح العقد الاول لا يطل ككاح الثانية فلا يلحقه لاجل هذا اذا كان ككاحها عقد فاما اذا كان
 في عقدين فكان ككاح الزوجين واحدا فكذلك وان كان اثنين فاعتقت ككاحا على الشافعي ككاحا
 موقوفان فانهما اجاز الزوج جاز وان اجازها معا جاز ككاح العقد الاول **م** ولما زوج وحل
 اثنين في عقدين غير الزوج فلهذا يخرج من ككاح هذا وهذا بلا خلاف اذا اجازها معا على
 ما عرفت بطل ككاح الثانية **ف** هذا ايضا بطل ككاح موقوف على امره او امره لغيره لانه اذا
 معلق عقدين فبلغ الزوج خبر ككاح فان اجازها الزوج بكلام موصول قال الزوج ككاح هذا وهذا بطل ككاح
 كانه اجازها معا فلهذا يلحق بالاول والى ان اجازها الزوج بكلام مفصول بطل ككاح الثانية ولا
 وهذا المستطاع لاجل الاول فلجاب بان هذه الموقوفه انما بطل ككاحها لان الاول للموقوفه بطل
 لان ككاحه موقوف على امره اذا كان في امره ما يغير ككاحه كالشرط والاستثناء فمفسر اذا قام في الكلام
 يكون اول الكلام موقفا عليها فلا يما فغير ذلك ككاحها ككاح الاخير فغير اولها اذ يلزم من
 الاخيرين بسبب تزويج الاخيرين فلذا توقف اول الكلام على غيره فلا يجزى في الزمان **م**
 وفلذلك يكون الاول ككاح مفسر من بيان الجواز فمفسر الاول ان كونها ككاحه كان بيان حقيقة **م**
 ككاحه بعد ادخال الثاني وانما خرج من الاخير لا ككاح اداء مفسر فالواو في قوله انت حريست البطحا
 اذ لا يحسن عطفت الخبر على اداء فمفسر على الحال والحال ان يكون شرطا وقيل العالم فيبقى ان يوقف
 على اداء الاخر فيرد عليه ان الحال موقوفه على قوله اداء الثاني فيبقى ان يكون اداء موقوفاً

٩٣

في ككاحها موقوف على امره اذا كان في امره ما يغير ككاحه كالشرط والاستثناء فمفسر اذا قام في الكلام
 يكون اول الكلام موقفا عليها فلا يما فغير ذلك ككاحها ككاح الاخير فغير اولها اذ يلزم من
 الاخيرين بسبب تزويج الاخيرين فلذا توقف اول الكلام على غيره فلا يجزى في الزمان **م**
 وفلذلك يكون الاول ككاح مفسر من بيان الجواز فمفسر الاول ان كونها ككاحه كان بيان حقيقة **م**
 ككاحه بعد ادخال الثاني وانما خرج من الاخير لا ككاح اداء مفسر فالواو في قوله انت حريست البطحا
 اذ لا يحسن عطفت الخبر على اداء فمفسر على الحال والحال ان يكون شرطا وقيل العالم فيبقى ان يوقف
 على اداء الاخر فيرد عليه ان الحال موقوفه على قوله اداء الثاني فيبقى ان يكون اداء موقوفاً

على التقوى لا يتحقق موقفا على الاداء ولجيب باه من باب الغيب اي كمن جرائته موعود والواقع ما يهين
قبل الحال الغلبة ايراد الى القائل لك مقل كما يه في حال الاداء فتكون الحجة موقوفة عليه وان الحجة
الحالية قائمة مقام جواب الامر كما به قبل اطلاق الفاضل وان الحجة على الاداء والحال مصعب في المعنى والو
لا يتقدم على الموصوف فالجواب لا يتقدم على الاداء م وقد تكون لعطف الجملة في هذا تصحيح ان تكون
على الحقيقة والالتزام من حال الى حال في مجاز ليخرج عليه للتال للختلف فيه على اسيا في محتمل ان
تكون السامع من اصل العطف هو الشاكر في الحكم لم يوجد هنا وانما هي في مجرد النبوت والواقع
م فلا يجاب به الشاكر في الجزاء كونه طالق ثلثا وهذه طالق فطلق الثانية وحلقة فقط
ش كذا من الجملتين مائة لا يقتصر احد على الاخرى والعطف ليس لا يخرج سياقة الكلام م
وكذا في قولها طلقى ولت الف درهم حتى لا يطعها كالحجج للزوج عليها عندني خيفة من كذا
ولت الف معطوف على ما سبق وليس لصال حتى يكون شرط لا لا اصل للاتفاق ان يكون بل واصل لانما ان
الان مني خلا ومير يمان جانبه ليس انهم صنع العدل والحق بل من اجلها واذ كان مكان لواء فيه
تأمل م وقالوا هذا الحال فمير شرط واولا لا يجب التمسك ان عندها هذا الاو ليست للعطف كما
كانت عنده بل الحال في معنى الشرط العامل فمير كما قال طلقى فالحال لتت الفاعل في تمام طلق
كان نقاد ولا طلق بذلك الشرط كما معا وفي معنى النفي فيجب ان لا يكون الطلاق باننا م والفاء
لوصول الغيب فتش اي تكون المعطوف عليه متعقبا للامثلة م فتش اي المعطوف من المعطوف عليه
نزان ان طلق فتش اي قال ذلك الولي بحيث لا يثبت اذ لم يكن الزمان فصلا اصلا كان مقاربا تستعمل فيه
كله مع واطلاق التزجي منها بالمعنى التعلق الاصطلاحي الذي يكون من لول ثم م فاذا قال ان دخلت
هذا الدار هذه الدار فانت طالق فالشرط ان يخل في الثانية بعد الدار بل لا يتبع فتش فان لم تدخل الدار
او دخلت حيا ما هذا لو دخلت الاولى بطل الثانية ووضعت الثانية بعد الاولى فتراجح من نظر لانه لم يعد الشرط
م واستعمل في احكام العلق تش على سبيل الحقيقة لان الفاء للعقب الاحكام تعقب العلق لا يتبع
عليها بالان ان كانت مقاربا باننا م فاذا قال لعنتك هذا العلق بكذا فقال لا خير فيه

على التقوى لا يتحقق موقفا على الاداء ولجيب باه من باب الغيب اي كمن جرائته موعود والواقع ما يهين
قبل الحال الغلبة ايراد الى القائل لك مقل كما يه في حال الاداء فتكون الحجة موقوفة عليه وان الحجة
الحالية قائمة مقام جواب الامر كما به قبل اطلاق الفاضل وان الحجة على الاداء والحال مصعب في المعنى والو
لا يتقدم على الموصوف فالجواب لا يتقدم على الاداء م وقد تكون لعطف الجملة في هذا تصحيح ان تكون
على الحقيقة والالتزام من حال الى حال في مجاز ليخرج عليه للتال للختلف فيه على اسيا في محتمل ان
تكون السامع من اصل العطف هو الشاكر في الحكم لم يوجد هنا وانما هي في مجرد النبوت والواقع
م فلا يجاب به الشاكر في الجزاء كونه طالق ثلثا وهذه طالق فطلق الثانية وحلقة فقط
ش كذا من الجملتين مائة لا يقتصر احد على الاخرى والعطف ليس لا يخرج سياقة الكلام م
وكذا في قولها طلقى ولت الف درهم حتى لا يطعها كالحجج للزوج عليها عندني خيفة من كذا
ولت الف معطوف على ما سبق وليس لصال حتى يكون شرط لا لا اصل للاتفاق ان يكون بل واصل لانما ان
الان مني خلا ومير يمان جانبه ليس انهم صنع العدل والحق بل من اجلها واذ كان مكان لواء فيه
تأمل م وقالوا هذا الحال فمير شرط واولا لا يجب التمسك ان عندها هذا الاو ليست للعطف كما
كانت عنده بل الحال في معنى الشرط العامل فمير كما قال طلقى فالحال لتت الفاعل في تمام طلق
كان نقاد ولا طلق بذلك الشرط كما معا وفي معنى النفي فيجب ان لا يكون الطلاق باننا م والفاء
لوصول الغيب فتش اي تكون المعطوف عليه متعقبا للامثلة م فتش اي المعطوف من المعطوف عليه
نزان ان طلق فتش اي قال ذلك الولي بحيث لا يثبت اذ لم يكن الزمان فصلا اصلا كان مقاربا تستعمل فيه
كله مع واطلاق التزجي منها بالمعنى التعلق الاصطلاحي الذي يكون من لول ثم م فاذا قال ان دخلت
هذا الدار هذه الدار فانت طالق فالشرط ان يخل في الثانية بعد الدار بل لا يتبع فتش فان لم تدخل الدار
او دخلت حيا ما هذا لو دخلت الاولى بطل الثانية ووضعت الثانية بعد الاولى فتراجح من نظر لانه لم يعد الشرط
م واستعمل في احكام العلق تش على سبيل الحقيقة لان الفاء للعقب الاحكام تعقب العلق لا يتبع
عليها بالان ان كانت مقاربا باننا م فاذا قال لعنتك هذا العلق بكذا فقال لا خير فيه

موصول مع الاول المصطفى كصحيح لا تعصا كان الاول المصطفى فيكم فقد وشرع هذا الخلاف ما بينه وبين
مر حتى اذا قال البصر لا يدخل هانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت المار فصدت بيع الاول لا يدخله بيعه
نفس الاول المصطفى لا يمكن في التكلم كانه قال انت طالق فسكت على هذا القول خرج هذا الخلاف لم يوجب خلا
لاجله لان ما خرج طهوه فليوا هذا اخر شرط مروط قدم الشرط بل قال ان دخلت المار
فانت طالق ثم طالق ثم طالق مروط الاول به ووقع الثاني ولغا الثالث نفس لان الاول متصل
بالشرط لانه ان يكون موطا به ثم فسكت وقال طالق ووقع هذا الثاني في الحال ثم لما قال طالق لغا الثالث
لعدم العمل وبما قد قلنا الاول ايمان كلها ثانيا بالكاخ ووجب الشرط بغير الطلاق ج بالنسبة السابق
لا سيما اذا كان التوحي في التكلم بقي قوله طالق بلا عتدا فكيف بيع كذا فنقول الخبر المبدأ لا لا المصطفى
لا يضر ويكافئه حال ثم انت طالق بخلاف الشرط فانما لا يحتاج الى التقيده واما لا تنطلق
جيبا ويغير على الترتيب لان الوصول في التكلم متحقق عندا لا فصل في العبارة فيعتل الكمال الشرط
سواء قدم الشرط واخره كان في وقت الوقوع يزيل على الترتيب فان كانت ملوكة بها بيع لاولها با
به كرايع الثاني الثالث ولما عندنا في خيفه ترج فان كانت غير ملوكة بها فقد علت حالها وان كانت
ملوكة بها فان قطع لاوله يقع لاوله والثاني في الحال وتعلق الثالث بالشرط كما فسر سكت على الاول
ثم قال انت طالق ان دخلت المار وان قدم الشرط فقل الاول بالشرط ووقع الثاني الثالث في الحال
لما قلنا هكذا قبل في قوله مروط فليكن من بينه ثم ليات بالذي هو خبر نفس بيان الحكم
ثم يدل بيان حقيقته وجوابه على مقل وهو ان السانفي دع يقول لجواز تقديم الكفاية بالمال
على البحث لانه م قال من حلف على عين عوي غير خيل منها فليكن من بينه ثم ليات بالذي هو
خبرنا بيان المتيقن كناية عن البحث وذكرها فقط ثم بدل التكفير فعلم ان تقديم الكفاية على البحث
جاء فاجاب المصنف ان لفظه في هذا الحديث م استعمل بمعنى الواو ولا حقيقة كذا قيل
عليه الواو اشارة اخرى على غير ذلك بالذي هو خبر م يكن من بينه نفس فانه يقتضي نقل البحث
على الكفاية بغيرها لان جعل في الواو اشارة اخرى على الواو فيقول من بينه فوجب كذا لا ابرار اعني
الواو في قوله م قال من حلف على عين عوي غير خيل منها فليكن من بينه ثم ليات بالذي هو خبر
م قال من حلف على عين عوي غير خيل منها فليكن من بينه ثم ليات بالذي هو خبر

الاول في المصطفى وان كان في المصطفى فيكم فقد وشرع هذا الخلاف ما بينه وبين
مر حتى اذا قال البصر لا يدخل هانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت المار فصدت بيع الاول لا يدخله بيعه
نفس الاول المصطفى لا يمكن في التكلم كانه قال انت طالق فسكت على هذا القول خرج هذا الخلاف لم يوجب خلا
لاجله لان ما خرج طهوه فليوا هذا اخر شرط مروط قدم الشرط بل قال ان دخلت المار
فانت طالق ثم طالق ثم طالق مروط الاول به ووقع الثاني ولغا الثالث نفس لان الاول متصل
بالشرط لانه ان يكون موطا به ثم فسكت وقال طالق ووقع هذا الثاني في الحال ثم لما قال طالق لغا الثالث
لعدم العمل وبما قد قلنا الاول ايمان كلها ثانيا بالكاخ ووجب الشرط بغير الطلاق ج بالنسبة السابق
لا سيما اذا كان التوحي في التكلم بقي قوله طالق بلا عتدا فكيف بيع كذا فنقول الخبر المبدأ لا لا المصطفى
لا يضر ويكافئه حال ثم انت طالق بخلاف الشرط فانما لا يحتاج الى التقيده واما لا تنطلق
جيبا ويغير على الترتيب لان الوصول في التكلم متحقق عندا لا فصل في العبارة فيعتل الكمال الشرط
سواء قدم الشرط واخره كان في وقت الوقوع يزيل على الترتيب فان كانت ملوكة بها بيع لاولها با
به كرايع الثاني الثالث ولما عندنا في خيفه ترج فان كانت غير ملوكة بها فقد علت حالها وان كانت
ملوكة بها فان قطع لاوله يقع لاوله والثاني في الحال وتعلق الثالث بالشرط كما فسر سكت على الاول
ثم قال انت طالق ان دخلت المار وان قدم الشرط فقل الاول بالشرط ووقع الثاني الثالث في الحال
لما قلنا هكذا قبل في قوله مروط فليكن من بينه ثم ليات بالذي هو خبر نفس بيان الحكم
ثم يدل بيان حقيقته وجوابه على مقل وهو ان السانفي دع يقول لجواز تقديم الكفاية بالمال
على البحث لانه م قال من حلف على عين عوي غير خيل منها فليكن من بينه ثم ليات بالذي هو
خبرنا بيان المتيقن كناية عن البحث وذكرها فقط ثم بدل التكفير فعلم ان تقديم الكفاية على البحث
جاء فاجاب المصنف ان لفظه في هذا الحديث م استعمل بمعنى الواو ولا حقيقة كذا قيل
عليه الواو اشارة اخرى على غير ذلك بالذي هو خبر م يكن من بينه نفس فانه يقتضي نقل البحث
على الكفاية بغيرها لان جعل في الواو اشارة اخرى على الواو فيقول من بينه فوجب كذا لا ابرار اعني
الواو في قوله م قال من حلف على عين عوي غير خيل منها فليكن من بينه ثم ليات بالذي هو خبر
م قال من حلف على عين عوي غير خيل منها فليكن من بينه ثم ليات بالذي هو خبر

من اجل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى
 قد خلق الانسان على صورة نفسه التي هي صورة الحق والعدل
 والبر والرحمة والحياء والشفقة والكرامه والجلال والاعزاز
 والكرامه والجلال والاعزاز والكرامه والجلال والاعزاز
 والكرامه والجلال والاعزاز والكرامه والجلال والاعزاز

القاضي الاخي الفناء لا يعجز القاضي بالحق عبدة البتة فالحاصل ان جهة الانسانية والخرقية قد
 اعتبرت في كل من المدين والبيان بوجهين مختلفين احقيا طافا في المدين حيث قبول التغيير والبيان
 البيان مريض كونه في موضع التهمة وغيره فان بين الملتصق بالثمة وان بين عبدا قيمة التهمة
 المال في موضع مريض يصح عدم التهمة فلو اخذنا في الكلاية يصح قولنا ان يقول وكلت هذا
 وهذا فاجابنا تصحيحه ولا يشترط اجتماعه لان اولى موضع الفناء التغيير والتوكيل انما
 بحال البيع والعبارة في مكانه لا يصح التزديد فيما بان يقول بعت هذا او هذا وبت هذا بالبيع
 او الفلين واجرت هذا وهذا واجرت هذا بالبيع او الفلين ليقول الحق عليه او الحق عليه
 مع عدم تعيين من له عاقله الا ان يكون من له عاقله معلوما في اثنين او ثلاثة فيشترط ان يقع
 لا يصح البيع العاجلة قط الا ان يكون من له عاقله معلوما بان يقول عاقله في البيع والمشتري
 الا بقره والسائر يكون كذا واقعا في اثنين او ثلاثة من المبيع والتمتع والامارة لا يزيد من
 الا ان الثلاثة تشمل على العبد والوسط والردى والاربع انما عاقله عليه وبها لا يغيره فقيمة الى المناقاة
 من له عاقله يصح استحسانها لهذا هذا الشايع في الاصل وعند غيره والشايع في الاصل قياسا لجهالة
 وفي المهر كذا عند هذا لان صح التغيير في التقدير يجب الاقل في شئ اذا دخل في المهر فيقول
 تزوجت على هذا وهذا فانه اعطاهما صح هذا والكثير من ان يصح التغيير فيكون له كذا كذا
 الفهم في غير ما يشترط في الفهم فان يكون على الفهم ما عاقله دينارا ويقول على الفهم
 صرح به او يقول على هذا العبد وهذا العبد ان لا يوافق ولا يشترط على الفهم وغيره فيصح
 فيعطيه ما شاء وان لم يصح التغيير بان يكون بين القليل والكثير من الفهم فيقول تزوجت على
 صرحه وفي غير ذلك لا يمتنع فانه لا يمتنع هذا الاختيار على معاني اعطاء القليل لثمة ولا يعبر فيها فيكون
 الاصل لبراهة التمسك الى الفهم لبراهة الصلح في تغيير عاقله الزيادة وقد روي عن هذا التفسير ان
 التقديرين اتفاقا لانه اذا تزوج على هذا العبد وهذا العبد صح هذا القول فكذا في هذا
 وهذا يصح في كل شئ من جهة المال انما هذا المصالح في الفهم في الاصل في الفهم في الاصل في الفهم

من اجل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى
 قد خلق الانسان على صورة نفسه التي هي صورة الحق والعدل
 والبر والرحمة والحياء والشفقة والكرامه والجلال والاعزاز
 والكرامه والجلال والاعزاز والكرامه والجلال والاعزاز
 والكرامه والجلال والاعزاز والكرامه والجلال والاعزاز

اجرت من العبد او من غيره او من غيره او من غيره او من غيره
 الفصل في العبد او من غيره او من غيره او من غيره او من غيره
 مع تعيين من له عاقله او من غيره او من غيره او من غيره او من غيره
 ان من له عاقله او من غيره او من غيره او من غيره او من غيره
 في البيع والعبارة في مكانه لا يصح التزديد فيما بان يقول بعت هذا او هذا وبت هذا بالبيع
 او الفلين واجرت هذا وهذا واجرت هذا بالبيع او الفلين ليقول الحق عليه او الحق عليه
 مع عدم تعيين من له عاقله الا ان يكون من له عاقله معلوما في اثنين او ثلاثة فيشترط ان يقع
 لا يصح البيع العاجلة قط الا ان يكون من له عاقله معلوما بان يقول عاقله في البيع والمشتري
 الا بقره والسائر يكون كذا واقعا في اثنين او ثلاثة من المبيع والتمتع والامارة لا يزيد من
 الا ان الثلاثة تشمل على العبد والوسط والردى والاربع انما عاقله عليه وبها لا يغيره فقيمة الى المناقاة
 من له عاقله يصح استحسانها لهذا هذا الشايع في الاصل وعند غيره والشايع في الاصل قياسا لجهالة
 وفي المهر كذا عند هذا لان صح التغيير في التقدير يجب الاقل في شئ اذا دخل في المهر فيقول
 تزوجت على هذا وهذا فانه اعطاهما صح هذا والكثير من ان يصح التغيير فيكون له كذا كذا
 الفهم في غير ما يشترط في الفهم فان يكون على الفهم ما عاقله دينارا ويقول على الفهم
 صرح به او يقول على هذا العبد وهذا العبد ان لا يوافق ولا يشترط على الفهم وغيره فيصح
 فيعطيه ما شاء وان لم يصح التغيير بان يكون بين القليل والكثير من الفهم فيقول تزوجت على
 صرحه وفي غير ذلك لا يمتنع فانه لا يمتنع هذا الاختيار على معاني اعطاء القليل لثمة ولا يعبر فيها فيكون
 الاصل لبراهة التمسك الى الفهم لبراهة الصلح في تغيير عاقله الزيادة وقد روي عن هذا التفسير ان
 التقديرين اتفاقا لانه اذا تزوج على هذا العبد وهذا العبد صح هذا القول فكذا في هذا
 وهذا يصح في كل شئ من جهة المال انما هذا المصالح في الفهم في الاصل في الفهم في الاصل في الفهم

من اجل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى
 قد خلق الانسان على صورة نفسه التي هي صورة الحق والعدل
 والبر والرحمة والحياء والشفقة والكرامه والجلال والاعزاز
 والكرامه والجلال والاعزاز والكرامه والجلال والاعزاز

والم قولك ليس هو كذا لانه الحاله لا يثبت بالنسبة الى من هو في الحاله وان كان اقل من البت
فانما لا يردج عظيمه اليها شاء وفي الكفاية لحد الاشياء عند الخلط فالبعث فثقت ان كل
رد فيها من الاشياء بكتفه او كما في كفارة العين من قولك فاطعام عشرة مساكين من اوسطها انطوي
عليك وكسوم اخذ في دفعه وكما في كفارة حلق الرأس من عذ من قبله تم فذلك من حياء او صدق
وكذا في كفارة حره الصيد من قبله تم فذلك من حياء او صدق وكذا في كفارة حلق الرأس من عذ من قبله تم فذلك من حياء او صدق
طعام مساكين او عذ لك حياء واجب فالحاله كذا على سبيل ما قلنا في الكفاية من الكفاية
واحد في نزع وان عذ لك عذاب على واحد منها بخلاف البصم ثم الحراوة والعترة لانه لكل واجب
على سبيل البذل فان حالها ما سقط وجوب وايضا وان ادى لكل نزع الكفاية وان عذ لك عذاب على
قلنا خلاف فضع للفقهاء في هذا الفرع من حقيقة كفاية او غيره في حياء او صدق
في قوله فان يقتل او يصلو التخيير عند مالك ثم عندنا على ما قلنا في نزع الكفاية من الكفاية
الله رسول في الارض فسا ان يقتل او يصلو او يقتل اهل بيته من خلاف ان يقتل او يصلو
انهم ثم فانظر الى ما بين ذلك الصلوات العشر في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
من الصلوات العشر في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
الاصغر كونه وشيخ في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
فقط والصلوات العشر في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
الاربعة ولكن لا يتركها في بعض اقسامها اعلى في علمها قلنا في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
فقط والصلوات العشر في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
الاربعة ولكن لا يتركها في بعض اقسامها اعلى في علمها قلنا في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء

والم قولك ليس هو كذا لانه الحاله لا يثبت بالنسبة الى من هو في الحاله وان كان اقل من البت
فانما لا يردج عظيمه اليها شاء وفي الكفاية لحد الاشياء عند الخلط فالبعث فثقت ان كل
رد فيها من الاشياء بكتفه او كما في كفارة العين من قولك فاطعام عشرة مساكين من اوسطها انطوي
عليك وكسوم اخذ في دفعه وكما في كفارة حلق الرأس من عذ من قبله تم فذلك من حياء او صدق
وكذا في كفارة حره الصيد من قبله تم فذلك من حياء او صدق وكذا في كفارة حلق الرأس من عذ من قبله تم فذلك من حياء او صدق
طعام مساكين او عذ لك حياء واجب فالحاله كذا على سبيل ما قلنا في الكفاية من الكفاية
واحد في نزع وان عذ لك عذاب على واحد منها بخلاف البصم ثم الحراوة والعترة لانه لكل واجب
على سبيل البذل فان حالها ما سقط وجوب وايضا وان ادى لكل نزع الكفاية وان عذ لك عذاب على
قلنا خلاف فضع للفقهاء في هذا الفرع من حقيقة كفاية او غيره في حياء او صدق
في قوله فان يقتل او يصلو التخيير عند مالك ثم عندنا على ما قلنا في نزع الكفاية من الكفاية
الله رسول في الارض فسا ان يقتل او يصلو او يقتل اهل بيته من خلاف ان يقتل او يصلو
انهم ثم فانظر الى ما بين ذلك الصلوات العشر في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
من الصلوات العشر في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
الاصغر كونه وشيخ في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
فقط والصلوات العشر في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
الاربعة ولكن لا يتركها في بعض اقسامها اعلى في علمها قلنا في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
فقط والصلوات العشر في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء
الاربعة ولكن لا يتركها في بعض اقسامها اعلى في علمها قلنا في اربعة اجزاء من الصلوات العشر قطع اليد في الاجزاء

الال اصل من قول لم يأخذ الال من لحد الال لم يقبل قطعت يلا ورجله من جلاد ومن اذ لا خفاة
 نعى من لا من كل اجل الحقيقة ثم قوله من قول لحد الال صلب على خصله الصلب لهذا الحكم لا انحصار
 هذا الحالة بالصلب بحيث لا يجوز فيها غير بل ثبت للامام فيها ولا بد من انشاء قطع من قبل
 او صلب من غير قطع لان الجناية تجعل لحد والقتل قد جرى كلنا بحيثين فيه الموضع الذي ليس
 عن الوطن كما هو الظاهر بالنفي عن الظهور على وجه لا من بان يحبسوا حتى يتولوا ثم شرع في
 آخرها على ما كتب حقيقه ثم خاصة من قال فلا اذا قال العدة واثبت هذا هو الال
 لانه اسم لا حله ما غير عين ذلك غير محل للمقتضى حقيقة كلمة او ان يرد بين الشدين يكون
 كالمحل منها حال ذلك الحكم على سبيل البدل حتى بين المتكلم على الال حله ما واصلنا لا بد من غير
 صالح للمقتضى واستعمال الحكم الحقيقي فمثل الكلام قيل ان هذا اذا لم يرد ان يولى اصل خاصة يقتضي
 على ما في البسوم وعندنا هو ذلك لكن على اجمال العين فقتل مقتضى حال وخفيصة من لا لا
 في الحقيقة ونفسه على ما قلتم كونه على سبيل الجواز يحتمل النفي من حتى لو لم يغير كما في مثله القدر
 ثمن بل يرد بين العدين ويقول هذا هو هذا فيغير القاضى على التبيين فلو لم يحتمل النفي لما اجوز
 من فالحل المحتمل ان لا يحد رقت لان كلام الحاكم البالغ يصح حتى لا يمكن للحقيقة والمعاملة
 فجعلها وضع بحقيقته مجازا اعما يحتمل ان استحال حقيقته فشرع على اصله لا كور في القلاو
 سئلته هذا ابى يجعله مجازا اعما يحتمل بدل استعمال الحقيقة من وهما سئل ان الاستعانة عند
 استعمال الحكم فشرعها جازا فيصلا في ذلك التنازل فيظل منها لا يطل منه ثم ذكر كذا الزها
 فصار من استعانة العموم قصير عني والوطء كذا فيها تقضى كان الموتى على اثبات الحكم للظهور
 والعلو عليه عليها كذا فيفتكون معنى الاول والاول على الاحتكام لاوله على ان يكون منها عن
 لهما فلا يكون عينها وذلك شئانها مستعانة معنى لهما لولا ان كانت في يوم النقص لا لانه لا
 لهذا الصواب لا يفتقر من كذا لولا انهم فلا انما اوله حتى اذا كان له ما بحث وكذا ما بحث لولا
 ضعه في المكان الذي كان فيه لولا انهم فلا انما اوله حتى اذا كان له ما بحث وكذا ما بحث لولا
 فكم كان حاله ان اوله لولا انهم فلا انما اوله حتى اذا كان له ما بحث وكذا ما بحث لولا

من قوله من لحد الال من لحد الال لم يقبل قطعت يلا ورجله من جلاد ومن اذ لا خفاة
 نعى من لا من كل اجل الحقيقة ثم قوله من قول لحد الال صلب على خصله الصلب لهذا الحكم لا انحصار
 هذا الحالة بالصلب بحيث لا يجوز فيها غير بل ثبت للامام فيها ولا بد من انشاء قطع من قبل
 او صلب من غير قطع لان الجناية تجعل لحد والقتل قد جرى كلنا بحيثين فيه الموضع الذي ليس
 عن الوطن كما هو الظاهر بالنفي عن الظهور على وجه لا من بان يحبسوا حتى يتولوا ثم شرع في
 آخرها على ما كتب حقيقه ثم خاصة من قال فلا اذا قال العدة واثبت هذا هو الال
 لانه اسم لا حله ما غير عين ذلك غير محل للمقتضى حقيقة كلمة او ان يرد بين الشدين يكون
 كالمحل منها حال ذلك الحكم على سبيل البدل حتى بين المتكلم على الال حله ما واصلنا لا بد من غير
 صالح للمقتضى واستعمال الحكم الحقيقي فمثل الكلام قيل ان هذا اذا لم يرد ان يولى اصل خاصة يقتضي
 على ما في البسوم وعندنا هو ذلك لكن على اجمال العين فقتل مقتضى حال وخفيصة من لا لا
 في الحقيقة ونفسه على ما قلتم كونه على سبيل الجواز يحتمل النفي من حتى لو لم يغير كما في مثله القدر
 ثمن بل يرد بين العدين ويقول هذا هو هذا فيغير القاضى على التبيين فلو لم يحتمل النفي لما اجوز
 من فالحل المحتمل ان لا يحد رقت لان كلام الحاكم البالغ يصح حتى لا يمكن للحقيقة والمعاملة
 فجعلها وضع بحقيقته مجازا اعما يحتمل ان استحال حقيقته فشرع على اصله لا كور في القلاو
 سئلته هذا ابى يجعله مجازا اعما يحتمل بدل استعمال الحقيقة من وهما سئل ان الاستعانة عند
 استعمال الحكم فشرعها جازا فيصلا في ذلك التنازل فيظل منها لا يطل منه ثم ذكر كذا الزها
 فصار من استعانة العموم قصير عني والوطء كذا فيها تقضى كان الموتى على اثبات الحكم للظهور
 والعلو عليه عليها كذا فيفتكون معنى الاول والاول على الاحتكام لاوله على ان يكون منها عن
 لهما فلا يكون عينها وذلك شئانها مستعانة معنى لهما لولا ان كانت في يوم النقص لا لانه لا
 لهذا الصواب لا يفتقر من كذا لولا انهم فلا انما اوله حتى اذا كان له ما بحث وكذا ما بحث لولا

في الزيادة من قول الكلام اذا فاه افتاده
 لا يمكن ان يكون من قوله من لحد الال من لحد الال لم يقبل قطعت يلا ورجله من جلاد ومن اذ لا خفاة
 نعى من لا من كل اجل الحقيقة ثم قوله من قول لحد الال صلب على خصله الصلب لهذا الحكم لا انحصار
 هذا الحالة بالصلب بحيث لا يجوز فيها غير بل ثبت للامام فيها ولا بد من انشاء قطع من قبل
 او صلب من غير قطع لان الجناية تجعل لحد والقتل قد جرى كلنا بحيثين فيه الموضع الذي ليس
 عن الوطن كما هو الظاهر بالنفي عن الظهور على وجه لا من بان يحبسوا حتى يتولوا ثم شرع في
 آخرها على ما كتب حقيقه ثم خاصة من قال فلا اذا قال العدة واثبت هذا هو الال
 لانه اسم لا حله ما غير عين ذلك غير محل للمقتضى حقيقة كلمة او ان يرد بين الشدين يكون
 كالمحل منها حال ذلك الحكم على سبيل البدل حتى بين المتكلم على الال حله ما واصلنا لا بد من غير
 صالح للمقتضى واستعمال الحكم الحقيقي فمثل الكلام قيل ان هذا اذا لم يرد ان يولى اصل خاصة يقتضي
 على ما في البسوم وعندنا هو ذلك لكن على اجمال العين فقتل مقتضى حال وخفيصة من لا لا
 في الحقيقة ونفسه على ما قلتم كونه على سبيل الجواز يحتمل النفي من حتى لو لم يغير كما في مثله القدر
 ثمن بل يرد بين العدين ويقول هذا هو هذا فيغير القاضى على التبيين فلو لم يحتمل النفي لما اجوز
 من فالحل المحتمل ان لا يحد رقت لان كلام الحاكم البالغ يصح حتى لا يمكن للحقيقة والمعاملة
 فجعلها وضع بحقيقته مجازا اعما يحتمل ان استحال حقيقته فشرع على اصله لا كور في القلاو
 سئلته هذا ابى يجعله مجازا اعما يحتمل بدل استعمال الحقيقة من وهما سئل ان الاستعانة عند
 استعمال الحكم فشرعها جازا فيصلا في ذلك التنازل فيظل منها لا يطل منه ثم ذكر كذا الزها
 فصار من استعانة العموم قصير عني والوطء كذا فيها تقضى كان الموتى على اثبات الحكم للظهور
 والعلو عليه عليها كذا فيفتكون معنى الاول والاول على الاحتكام لاوله على ان يكون منها عن
 لهما فلا يكون عينها وذلك شئانها مستعانة معنى لهما لولا ان كانت في يوم النقص لا لانه لا
 لهذا الصواب لا يفتقر من كذا لولا انهم فلا انما اوله حتى اذا كان له ما بحث وكذا ما بحث لولا

[illegible]

سماع جلوبيل المصدر المصنف في كتابه انك حقوق النجم وقت خضرة يكون الحق في
 وقتا الاوت الاذن فيجب كخرج اخذ الحبيب عن الاول ان تقديره الانه جابان اذن لك
 محرم من الاعتراف وجهه ومن انما يات به من حرج ان خرجت من بواقي وعلى التقدير الاول لا يثبت
 بالاشك وانما هو كقولك لا اذن لكل دخول في قوله تعالى من خلو بيت النجم الا ان يؤذن انكم قد فتوا
 الكفرية العقلية هو العقلية وهي قوله ان ذلك ان كان يؤذى النبي الاية هو قوله ان طلق عشيعة
 يعني الشرع فمفكون تقديره ان طلق لثنا واستقرت فليس ولا يرد عليه طلاق الباء بمعنى الشرع
 الاله يرد فيه استعمال مصدره انما الباء لا تصح على اصلها يكون المعنى انت طالق طلاقا ملصقا
 بمشية الله ولا يكون ملصقا بها الا ان شاء الله تعالى وهي لا يعلم تطلق الطلاق به ولكنه
 اعترض عليه بانه لا يثبت ان تكون الباء البسيطة ويكون المعنى انت طالق بسبب التلصق
 كما في قوله جل وعز وقد تراه وامر وحكمه والمجيب ان الاصل في الطلاق منع وحظر فينبغي ان لا
 وامر وقوة في علم الله تعالى ونحو قوله لا يرد على معنى انك الله فلا مصاد فيه الاجمع على البسيطة
 الطلاق به قائل هو قال الشافعي في الباء قوله قد سمعوا برؤسكم البسيطة فمفكون المعنى
 بعض رؤسكم والبعض مطلق يدان ان يكون شرا وامر وقوة حتى قيل لكل معنى على بعض معناه يكون انما نال
 ثم قال لا يثبت انما في ذلك المعنى سمعوا رؤسكم والظاهر في ذلك كل الرؤس سمعوا
 من البسيطة والبعض الزيادة لان البعض عبارة ايضا اليه ولذا كان البعض حقيقة وهو جزم
 الاشتراك والتوافق وكلاهما خلاف الاصل ولكنه لا يرد في الاصل وهو جزم في الاصل
 فثبت على اصل وضعها وانما جاء البعض في مع الرؤس على ما قاله في كتابه انك حقوق النجم
 انك سمعوا رؤسكم والبعض مطلق يدان ان يكون شرا وامر وقوة حتى قيل لكل معنى على بعض معناه يكون انما نال
 ثم قال لا يثبت انما في ذلك المعنى سمعوا رؤسكم والظاهر في ذلك كل الرؤس سمعوا
 من البسيطة والبعض الزيادة لان البعض عبارة ايضا اليه ولذا كان البعض حقيقة وهو جزم
 الاشتراك والتوافق وكلاهما خلاف الاصل ولكنه لا يرد في الاصل وهو جزم في الاصل
 فثبت على اصل وضعها وانما جاء البعض في مع الرؤس على ما قاله في كتابه انك حقوق النجم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

القول والجواب بالكتابة بان يقول انت طالق ثلثها واحدة او بعد بها واحدة تكون الطلقة واحدة والعبدية
صفة واحدة في المعنى وانما تجيب الشك في معنى صفة ما قبلها يقع في الاول طلاقا وان الثاني طلاقا
واحد لان معنى الاول انت طالق واحدة التي سبقتها واحدة اخرى فتعان معاني الحال بمعنى الثاني
طالق واحدة التي سبقتها بعد ها اخرى فتقع صفة في الحال لا يلزم ما ينبغي **هـ** اذ لم تقيد كانت
لا قبلها فتشئ اذ لم تقيد ط من قبل الجواب بالكتابة بان يقول انت طالق واحدة قبل واحدة او بعد
واحدة تكون الطلقة واحدة والعبدية صفة ما قبلها يقع في الاول طلاقا في الثاني طلاقا لان معنى الاول
طالق واحدة التي كانت قبل الواحد الاخرى لا تقيده مع الاول ولا يعلم حال الثانية بمعنى الثاني انت طالق
واحدة التي كانت بعد واحد الاخرى لاضحية فتعان معا وهذا كله التلويق في اما في الاول فليس في قوله
على درهم واحد قبل درهم واحد في الصور الاخرين درهمان هكذا قالوا وعند المحقق فلا يقال لغير
للتعدي التي درهم كان بدية لان الحرة تدل على المحقق دون اللزوم فتش لان عند يكون للمعتر
التيقن فيقول بالكتابة لان لا يمكن له ان لا يحد اذا وصل به لفظ الا ان يقول لك عدي التي
يكون فيها **هـ** وعينه متعلقة صفة للتكرار ويستعمل استثناء من كل الاستعمال الاول اصله في ان يقع
ايضا داخل الظرف فقلبا **هـ** كقولنا على درهم عتوانك بالربع فليزعه درهم تام فتش لان
صفة للذم المعنا للذم فيكون المعنى له على الدرهم الذي معناه للذم فلا يستثنى منه شيء
فليزعه درهم تام **هـ** لو قال بالنسب كان استثناء فليزعه درهم الادا فتش وهو مقدار سلس الدرهم
هـ وسوى مثل عتوانك في هذه صفة واستثناء فليزعه درهم الادا فتش وهو مقدار سلس الدرهم
التيه ولعل المعنى لا يفسد في صورة التحقير **هـ** ومنها حرف الشر فان اصل فيها لانها لم تستعمل
الاول الذي فيه ما تستعمل لعل اخر هذا فليزعه درهم الكسوف بشرط وان كان بعضها المعنا
واما يدل على معلوم على غير الوجه وليس كاي حاله فتش فليزعه درهم على خطه لا يجوز بل
الاولي من الاول لا بد من عمل لولا يستعمل على ان كان لعلها الامان ويل لا بد من عمل اذا فليزعه درهم
الطلاق فليزعه طالق لا يطل حتى يواحد لان هذا الشرط لا يلزم قطع الاحيين موت واحد هان فليزعه درهم

في الكلام بان يقول انت طالق ثلثها واحدة او بعد بها واحدة تكون الطلقة واحدة والعبدية
صفة واحدة في المعنى وانما تجيب الشك في معنى صفة ما قبلها يقع في الاول طلاقا وان الثاني طلاقا
واحد لان معنى الاول انت طالق واحدة التي سبقتها واحدة اخرى فتعان معاني الحال بمعنى الثاني
طالق واحدة التي سبقتها بعد ها اخرى فتقع صفة في الحال لا يلزم ما ينبغي **هـ** اذ لم تقيد كانت
لا قبلها فتشئ اذ لم تقيد ط من قبل الجواب بالكتابة بان يقول انت طالق واحدة قبل واحدة او بعد
واحدة تكون الطلقة واحدة والعبدية صفة ما قبلها يقع في الاول طلاقا في الثاني طلاقا لان معنى الاول
طالق واحدة التي كانت قبل الواحد الاخرى لا تقيده مع الاول ولا يعلم حال الثانية بمعنى الثاني انت طالق
واحدة التي كانت بعد واحد الاخرى لاضحية فتعان معا وهذا كله التلويق في اما في الاول فليس في قوله
على درهم واحد قبل درهم واحد في الصور الاخرين درهمان هكذا قالوا وعند المحقق فلا يقال لغير
للتعدي التي درهم كان بدية لان الحرة تدل على المحقق دون اللزوم فتش لان عند يكون للمعتر
التيقن فيقول بالكتابة لان لا يمكن له ان لا يحد اذا وصل به لفظ الا ان يقول لك عدي التي
يكون فيها **هـ** وعينه متعلقة صفة للتكرار ويستعمل استثناء من كل الاستعمال الاول اصله في ان يقع
ايضا داخل الظرف فقلبا **هـ** كقولنا على درهم عتوانك بالربع فليزعه درهم تام فتش لان
صفة للذم المعنا للذم فيكون المعنى له على الدرهم الذي معناه للذم فلا يستثنى منه شيء
فليزعه درهم تام **هـ** لو قال بالنسب كان استثناء فليزعه درهم الادا فتش وهو مقدار سلس الدرهم
هـ وسوى مثل عتوانك في هذه صفة واستثناء فليزعه درهم الادا فتش وهو مقدار سلس الدرهم
التيه ولعل المعنى لا يفسد في صورة التحقير **هـ** ومنها حرف الشر فان اصل فيها لانها لم تستعمل
الاول الذي فيه ما تستعمل لعل اخر هذا فليزعه درهم الكسوف بشرط وان كان بعضها المعنا
واما يدل على معلوم على غير الوجه وليس كاي حاله فتش فليزعه درهم على خطه لا يجوز بل
الاولي من الاول لا بد من عمل لولا يستعمل على ان كان لعلها الامان ويل لا بد من عمل اذا فليزعه درهم
الطلاق فليزعه طالق لا يطل حتى يواحد لان هذا الشرط لا يلزم قطع الاحيين موت واحد هان فليزعه درهم

في كل حين ان يطلتها فاذا انطلق وشارفت موت الزوم سقطت من الموت الحيات غير من
بها في ما اذا كان خروجها لان امره الفاروق في الخط ولولا اذا شارفت موت المرات سقطت
لانه تحقق الشرط هو اذا عند خاتمة الوقت تقع الموت الشرط على السواء في خارجها لم يجر ولا يجازي
فمن معنى انها مشتركة بين الطرفين والشرط فتشعل تاريخ على استعمال حكم المحل من جميع الال سببا وانما
سببا ومن جزم المعام بعد ما هو وحول الفاء في جزاها وتارة على استعمال كلمات النظر وفي
وذلك في ما بعد ها واذا التكرار بعد ما كلتين على مطلقا والاولى من شرطه واستغن عن استعماله
واذا انصبك خصاصة فيمن وشارف الثاني شرطه واذا تكون ركبته ادى الى الجاه اذا جعل الحسب
او تفقير في رتبة وتضمن في الحق وتكون في كل حال الشك في رتبة سنة على ان كانت في جميع
جندب: هو واذا جازي بها سقط عنها الوقت من كلها في شرطه وهو قولنا لا ينفك
فشل لانه لما كانت مشتركة بين الشرط والنظر ولا عموم الشرط في اثنين عند ما احصى العيين
الآخر ضرورة هو عند خاتمة البصر في الوقت حقيقة فقط وقد تشعل الشرط من غير سقوط الوقت
فمن على سبيل المحار من وقتها الوقت لا يسقط عنها ذلك العمل من شأنه ان سقط ذلك من
مع لزوم الجواز في غير موضع الاستفهام بالادنى ان لا يسقط ذلك من انما عدم لزوم الجواز
هو وقتها في ان ينفك ويحتمل ولكن يرد عليها انه اذا انقطع الوقت عنها يلزم من جميع
والجواز والجواب تمام استعمال الا في الوقت الذي هو معنى حقيق في كل احوال انما انما تضمنت
المتضمن للمعنى الشرط حتى اذا اقل لا امراته اذا لم اطلقا في اربع الطلاق عنه ما لم يجر احد من
بنو حزن الشرط سقطت في الوقت فيما كان قال ان لم اطلقا فان طلق وفيه لا يقع ما لم يجر
هو لا يقع ما لم يجر في الوقت اطلقا فانها لا يسقط عنه في الوقت فكل المعنى في زمان لم اطلق
طاق فانما وقع من هذا الكلام بعد زمان لم يطلعه انه يقع في حال كما في في الال عليه انه قال طلقا
لا ينفك المجلس حتى شئت ولو لم يجر انما يقع الطلاق المشية في وقت الشك في انقطاعه فلا يسقط من
كأن الزوم محال لا يقع الشك وهذا كله اذا لم يشر شيئا ما اذا خرج الوقت والشرط في ما
ما ان كان لا يقع في محال الجواز بالاقتران ولو للشرط وروى عنها ان اذا قال انت طلق ودخل الال

[illegible]

وعند الشافعي لا يتناول الاثبات عند الاختلاط الا في قول لا مخصص له حقيقة
 فلو تنسأول الاثبات لم يجمع بين الحقيقة والمجاز وقوله ان المسلمين والمسلمات
 نزل الآية في حقهم لم يثبت على ما جازا لان ذلك في القرآن مرعىا واستقوله
 من ذلك الآية في حقهم لاجل هذا لانهم لم يدخلوا في الجمع المذكور وللقائل بان في القرآن
 صواب بعلامته التأنيث يتناول الاثبات خاصة معقول لان الرجل لا يكون تبعاً لآخر
 بدخول في تغليب الانثى صحتي قال في السير الكبير اذا قال اموي في علي بن ابي طالب وله من بنات
 ان الامان يتناول الغرضين فمثل ان الجمع المذكور يتناول الذكور والاثبات عند الاختلاط
 صواب لولا ان اموي على بن ابي يتناول الذكور من اولاده فمثل ان الجمع للموت لا يتناول الذكور
 على سبيل التغليب صواب لولا قال علي بن ابي له سوى ابنا لا يثبت الامان لمن فمثل ان الجمع
 انما يتناول الموت عند الاختلاط تغليب دون الانظار لعدم التغليب ولو ذكر هذه
 الامثلة على سبيل الترتيب كما في الاول واخصر وما الصريح فظاهر المراد به ظهور
 حقيقة كان او مجازا في قوله تنبيه على ان الصريح والكناية يجمع مع كل من الحقيقة والمجاز
 مكانهما فبان صوابهما وكما كان ظهوره من وجوه الاستعمال فلا حاجة الى قيد يخرج
 وللصواب ظهوره من حيث الاستعمال وظهوره مما يقصد التكلم والقراءات صوابه
 انت سر وانته طالق فمثل الظاهر انهما مثالان للصريح من حقيقة فانهما حقيقة
 شرعيتان في لزالة الارق والنكاح صريحان فيما ويجعل ان يكونا مثالين للحقيقة
 باعتبار جهتين لهما بخلاف لغويان في هذا المعنى وحقيقتان شرعيتان فيه هكذا
 صوابه فمثل الحكم بيمين الكلام وقيامه مقام معنى حتى استغنى عن الغاية فمثل الاحتجاج
 الى ان نوى التكلم ذلك المعنى من اللفظ فان قصد ان يقول سبحانه الله تعزى على
 لسانه انت طالق يقع الطلاق ولو لم يكن بقصد وهذا قوله له وصارت
 الكناية مما استمر المراجعة لانهم لا يبرهن حقيقة كما جازا في قوله تنبيه على ان الكناية تجمع مع الحقيقة

الحقيقة والمجاز والراد بالاستثناء هو الاستثناء بحسب استعماله ولحاجة إلى التفرغ إلى الضمير والمشكل
لأنه فيهما بحسب أنهما ظرف وفعول في المصريح والظهور في الكناية بعوارض آخر
لا يميز في كونه صريحا أو كناية لأن العوارض الآخر لا تعتبر لأن الملامح على الاستعمال
لهذا قالوا إن الحقيقة المحمودة كناية وليست معلومة صريحة والمجاز المتعارف صريح وغير
المتعارف كناية مثل الفاظ الضمير فيهما والكناية وأنا وانت فان كلها
وضعت ليستعملها المشكك على طريق الاستثناء والخفاء وكونه أعرف بالمخاطف
عند الخويين لا يضر بكونه كناية لأن ذلك شيء آخر وهذا آخر قول الله عز وجل
وقال يا بابه فقال ما أنت فقال أنا فقال أنا أنا أي لم تقول أنا بابل أذكر اسمك
حتى أتيت الظاهر أنه مثال الكناية الحقيقية ولم يذكر مثال الكناية المجازية ثم
حكمها أن لا يجب العمل بها إلا بالنية في أي نية المتكلم كونها مستندة المراد
لا تظن في أنت بأن ما ليس بنية أو لم تكن شيء فأما مقامها كذا لا تفحاله بغضب
أو مذكرة الطلاق وكليات الطلاق سميت بها مجازا حتى كانت بوائ
فجواب سوال فقل وهو أنكم قلتم أن الكناية ما استمر المراد به والمحال أن الطلاق
البائن مثل قول أنت بائن وتبه وتله وحرام ونحوها كلها معلومة متعاضدة واستعمل
بها صراحة فكيف تسميها كناية فاجاب بأن تسميتها كناية إنما هي بطريق المجاز لأن
كل واحد معلوم إلا بما فيه إذ معنى البائن واضح لكل واحد من أي شيء بائن من الرزق والعشرة
أو من المال والمحال فاذن أسمى فيها ما عن زوال الإلهام فكان علمها مجزبه ولذا وقع الطلاق
بائن بها ولو كان كناية حقيقة كما قيل أن يذكر أنت بائن ويراد بنبطه طلق فيقع الطلاق الرزقي واعت
عليه الكناية ما كان معا المراد به مستتر اللفظ وهو كذا لأن البائن وإن كان معا
اللفظ أو ضمرا لكن معا المراد به وهو بقاء الرزق فكأن كناية حقيقة في زوال الإلهام
على علم البائين دون الأصوات الكناية عن أن يدرك لفظ ويراد به معناه الموضح له

[illegible]

لا من حيث خاتمة بل من حيث ينقضي منه الى ملزومه كما في طولي التجماع يراد به طول الجماع لا من حيث
 خاتمة بل من حيث ينقضي منه الى ملزومه الذي هو طول القامه ههنا كذا فان جئت باسما محكي
 معناه كل من سئل عن ملزومه وهو الطلاق بصفة الميونة عند النية وهو ايضا لا يدخل من
 خواتمه قائل هو لا اعتدى واستبرى رجلك وانيت واحدة ثلث استبراء من قولك
 بواش يعني افاظا الكتابات كلها او اشد الاقلاظ الثلاثة فاخبر جميعه لا جمل
 لفظ الطلاق فيها تقدير اما في قوله اعتدى فلا يحمل اعتداؤه الله عليها ويحمل اعتداؤه
 الحيض لقوله عن العدة فاخبر في هذا يقيم الطلاق الرجعي فان كانت مدخلها نيت
 الطلاق امتضاء كانه قال اعتدى لاني طلقك او طلق ثم اعتدى او كوني طالقاً ثم اعتدى
 فيقع الطلاق وتجب العدة وانكحتهم بعد ذلك فاحذر على اصلها فيجب ان
 يجعل قوله اعتدى مستعار عن قوله كوني طالقاً او طلق فقد السبب وايرى به السبب
 وهو جاز اذا كان السبب مختصاً بالسبب والاعتداء في الاصل وبالدليل
 مختص بالطلاق لانها ما شرعت الا لتعرف براءة الرحم واما في الامه اذا اغتت فانما
 شرع عليها العدة تنبيهها بالطلاق وفي الموت امة شرعت لاجل الحمل فلو لم تكن
 في الواقع من العدة فلا شرعت بالاشهر دون الحيض واما في قوله استبرى
 فلامه يحمل ان يكون طلب براءة الرحم لاجل الولد والنكاح وبعه آخر فاذا في
 هذا يقيم الطلاق الرجعي فانكحت مدخولاً بها فكانت قال كوني طالقاً ثم استبرى
 ذلك واندر كن مدخولاً بها يكون قوله استبرى رجلك مستعاراً من
 قوله طالقاً على محمل صريح اعتدى واما انت واحدة فلامه تحمل ان
 يكون مائة انت واحداً عند لومك او عند في الجمال او المال ويحمل ان
 تكونت طالقاً طلقه احد فاذا في هذا يقيم الطلاق الرجعي ولهذا قال بعضهم فان
 قوله واحد لا يوجب مدخلها مدخلها في قوله واحد في قوله واحد في قوله واحد
 في قوله واحد في قوله واحد في قوله واحد في قوله واحد في قوله واحد في قوله واحد

[illegible]

والعلم في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم

النساء مثل نصف شهامة الرجال قلن بل قال ذلك من نقصان عقلاء قال نعم نقصان من كل شيء
 دهرها في قوتها لا تصوم ولا تحصى قلن بل قال ذلك من نقصان دهرها فالحديث وان كان موقفا
 للنقصان دهرها من كذا ثم منه إشارة الى ان اكثر الحيض خمسة عشر يوما لان لفظ النفل من مجموع النصف
 اصل الفقه وبه تنسك الشافعي فان اكثر الحيض خمسة عشر يوما ولكنه معارضه يروي انه قد تم قال ان
 الحيض للحجامة البكر والشيب فثمة وليا لهن واكثره عشرة ايام لا يميزه في هذا المعنى فصح
 الاشارة الى ان الحيض خمسة عشر يوما فثمة ثلثون يوما فثمة ثلثون يوما فثمة ثلثون يوما فثمة ثلثون يوما
 وان يكون عاما مخصوصا ببعض وغيره ومثال الاشارة الى الحيض بعض قوله تعالى ولا تحسروا
 لمن يقلن في سبيل الله اموات فانه سيق لعلو درجات الشهداء ولكنه تقدم منه اشارة ان
 ابيها عليه اذنه حتى والى لا يحصى عليه ثم خص من غيره رضى فانه عم صلى عليه سبعين صلوة وهذا
 على راي الشافعي وما على راي باقيه ما قيل انه خص من يوم قوله وعلى المولود له وعلى الاب جارية
 ولدا فانه لا يحصى حتى وجبت عليه قيمتها على ما عرفت هو اما الثابت بولادة النصف فما ثبت
 بمعنى النص فانه لا احتياط اعدل ههنا على الحيض والاشارة وكان ينبغي ان يقول اما الاستدلال بالاشارة
 الكسوف انما علمت لكون هذه سياحة قديمة من نحو الاسلام حيث يذكر تأخر الاستدلال والوقوف
 وهو نزل الجتهد وتأخر العبارة والاشارة وهو من اسلم النظم حقيقة وتأخر الثابت بالعبارة والاشارة
 وهو من صحت الحكم ولا حصر فيه ومجموع المقصود وعلى كل تقدير خرجت من قوله بمعنى النص العبارة والاشارة
 وليس المراد به معناه القوي الموضوع له بل معناه الاقتران كما لا يلزم من التامخ وقوله فانه
 تبين عن معنى النص يخرج به الاقتضاء والمحدوف لانهما شائتان شرعا ومقتضا لاجتماعهما
 تأكيد لقوله فانه وقته رد على من زعم ان دلالة النص هو القياس لكنه حفي والدلالة على
 وكيف يكون هذا والقياس على ما لا يفتق عليه الا المجتهد والدلالة قطعية يعرفها
 كل من كان من اهل اللسان وايضا كانت هي مشروعة قبل شرع القياس ولا يكتوفا
 فنكر القياس كالنفي عن التأنيف يوقف به على حرمه الخرب بدون الوجه اذ في المثال

والعلم في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم

العلم في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم

والعلم في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والجميع من رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

النسب الاول في الجماع لانه انما وجبت عليه الكفارة لاجل انهما ضاده للصوم لا لانجماع فقط لكل
ما فيه اقسام للصوم من الاكل والشرب والوطي يجب فيها الكفان غير مختص بالجماع والتام في اكل
هذه الالوانه ويقول لا يجب الكفان الا بالجماع فاعلمه عند ليس اقسام للصوم بل بالجماع فقط
وهذا قالوا ان هذا مثال هذه الاحكام في الدلالة لا يحسن ان الشافعي يروي عن جدهم انه من اهل
النسب فكان ينبغي ان يعد في القيام ومثل هذا كثير لنا وله هو والثابت به لا يحتل
الاولان لا علم له فحق اذا العموم والخصوص من علو ووض الالفاظ وهذا معنى لان الموضوع
في الالفاظ هو العلم كالاولى مثلا اذا ثبت كونه على الحرمة لا يحتل ان يكون غير حرمة بان
الذي ولم توجد الحرمة فانما وجدت العلة وحدت الحرمة ولا يسي هذا اقيما هو اما
الثابت باقتضاه فقالوا ان النص لا يشترط تقدمه فان ذلك امر اقتضاه النص لصحة ما
سننا وله فصا هذا مضادا الى النص بواسطة المقتضي من في هذه البارة
فيها احد هما ان يكون الثابت باقتضاء النص هو المقتضي اسم المفعول والا
صحة على معناه ويكون المعنى واما المقتضي فاما يعمل النص لا يشترط تقدمه على النص فان
المقتضي امر اقتضاه النص لصحة ما سننا وله فصا هذا الى المقتضي مضادا الى
سطة الاقتضاء فيكون قوله المقتضي بمعنى الاقتضاء نسخة تقدم بالاذهانة اولي
اخرى ويكون قولها المقتضي الحكم الثابت بغيرها فلف قوله اعني الثابت بول النص وثانها
يكون الاقتضاء بمعنى المقتضي هو تعريف الحكم الثابت بالمقتضي لا المقتضي وقوله تقدم
في فعل ما مضى المعنى واما الحكم الثابت بمقتضى النص فاما يعمل النص في الاشارة بتقدم ذلك
على النص وهو المقتضي فان ذلك الشرط امر اقتضاه النص لصحة ما سننا وله فصا هذا الى
الذي نحن في تعريفه مضادا الى النص المقتضي بواسطة المقتضي فان النص المقتضي مال
مقتضي وهو مال على حكمه فم يكون قوله فان ذلك لم يرد ليقول الا يشترط تقدم ويكون محل
يعمل النص على قوله واما الثابت بواسطة قوله فصا هذا والاول ان يرتبط انما

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۱- در این کتاب، علاوه بر بیان کلیات و مبانی فقهی، به بررسی تفصیلی احکام و مسائل فقهی پرداخته شده است.
 ۲- این کتاب، به دلیل جامعیت و عمق بحث، برای دانشجویان و محققان فقه اسلامی مناسب است.
 ۳- در این کتاب، به بررسی تفصیلی احکام و مسائل فقهی پرداخته شده است.
 ۴- این کتاب، به دلیل جامعیت و عمق بحث، برای دانشجویان و محققان فقه اسلامی مناسب است.
 ۵- در این کتاب، به بررسی تفصیلی احکام و مسائل فقهی پرداخته شده است.
 ۶- این کتاب، به دلیل جامعیت و عمق بحث، برای دانشجویان و محققان فقه اسلامی مناسب است.
 ۷- در این کتاب، به بررسی تفصیلی احکام و مسائل فقهی پرداخته شده است.
 ۸- این کتاب، به دلیل جامعیت و عمق بحث، برای دانشجویان و محققان فقه اسلامی مناسب است.
 ۹- در این کتاب، به بررسی تفصیلی احکام و مسائل فقهی پرداخته شده است.
 ۱۰- این کتاب، به دلیل جامعیت و عمق بحث، برای دانشجویان و محققان فقه اسلامی مناسب است.

في الوصف لا ينفقد سبباً حقيقياً وإن القيد صرح بماذا قال ان دخلت الدار فانت طالق فكأنه
 لم يتكلم بقوله انت طالق قبل دخول المارغبين يوجد دخول المار يوجد التكلم بقوله انت طالق ثم لان
 الايجاب لا يوجد الا بركه ولا يغت الا في محله ثم وهما وجد الركن هوان طالق لكن لا يوجد
 المحل ص لان الشرط حاله بين وبين المحل فيبقى غير منصف ايده شيء غير محله والمحل ص وبدون
 الاتصال بالمحل لا ينفقد سبباً حقيقياً فاذ كان كذلك التكميل التغيرهات فيصع تطبيق الطلاق
 والعاقب والمالك فياذا قال ان كنت طالق فانت طالق وان ملكك فانت طالق لان محله لم يوجد
 انت طالق وانت حتى يحتاج المحل فاذا وجد لكاح والمالك لم يكون محله لو ود قوله انت
 طالق وانت حر فلا يرد له لو لم يبق محله وجعل التكفير بالماله كالحث لان الميراث ينفقد الا
 لو تكلف يكون سبباً قبل الحث فلا يصح القديم على السبب وصح الحديث اعلم انكم عند تأليفهم
 الشرط لم يلزم السبب فلا يكون محله ما يعلو ما احصيا لا يتعد ما في غيره وهذا هو غير كافي
 بينا وبينه ولا فلا ينجو من دخول الدار في قوله انت طالق ان دخلت الدار ولو طلق بطلاق
 يقع ولا يتعلق بينا وبينه فيقر لا الشرط في التعليقات يدخل في السبب والحكم جميعاً لانما من
 قبل الاستقاطات فيقبل التعليق كما لا يخالف البع فانه من قبيل الاثبات ولا ينفصل
 اذ به يصير قراً اذا دخل عليه في حال الشرط يكون ما كان المحكم فقطحون السبب ليقبل اثر
 حتى لا يمكن وقد ظهر الاختلاف بينا وبينه بعنوان آخر وهو ان الشاخي يقول الكلام
 هو الجزاء والشرط قيد له فكأنه قال انت طالق في وقت دخوله الدار فهذا القيد يفيد حر
 الطلاق فيه وهو مذهب اهل الكريته وابو حنيفة يحل ليشول ان الشرط في الجزاء
 كلاهما بمنزلة الكلام ولعل يدل على وقوع الطلاق حين الشرط وسألت عن سائر التفادي
 فلا يدل على المحصر وهو مذهب اهل العقول ولم يذكر المحصر جواباً عن الوصف
 لان جواب عن الشرط جواباً عاماً أو موضوعاً وشهراً وهو ان الوصف مدرجاً في قوله ادناها
 العاقبة لقوله وبما شئكم الذي في محله كراوسطها ان يكون من الشرط لقوله ثم انما

[illegible]

المؤمنات واعلمها ان يكون معنى العلة لقوله السارق والراشي وللاثر لانتفاء العلة في انتفاء الحكم فانه اولى هو المطلق محمول على المقيد فمن هذا وجه ثالث من الوجوه القاطنة والمطلق هو المتعوض للثبات دون الصفات بالانفي ولا بالاثبات والمقيد هو المتعوض للثبات مع منها فاذ ورد في مسئلة شرعية فالمطلق محمول على المقيد اي يراد به المقيد هو ان كانا في حادثة تبتين هذا الشاخي في شره يعلمه انهما ان كانا في حادثة واحدة فهو محمول على المقيد منها بالطريق الاولى ونظيره لم يذ كر في المتن وهو اية كفارة الظلمة انا في حادثة واحدة ووجهها اثبت احكام من تحرير الصيام والاطعام وقيد الاول والثاني بقوله من قبل ان تباشرا ولم الاطعام به فالشاخي يحل الاطعام على التحرير والصيام يقيده بقوله من قبل ان تباشرا اي في نظيره ما ورد في حادثة تبتين هو قوله من قبل كفارة القتل وسائر الكفارات فوق ان كفارة القتل حادثة ووجهها المقيد هو قوله من قبل بترتبة مؤمنة وكفارة الظلمة واليمين حادثة اخرى ووجهها المطلق هو قوله من قبل بترتبة فالشاخي يقول ان يقيد الايمان بترادفه هنا ايضا

حصول قيدا الايمان بترادفه وصف بصري مجزئ الشرط فيوجب القيد عند من في المنصوص من مكانه قال في كفارة القتل بترادفه ان كانت مؤمنة ففهم منه انها ان لم تكن مؤمنة لا يجوز في القتل بناء على ما مضى من اجله ان الشرط الوصف كذا هو واجب في الحكم عند من هو اذ ان ثبت هذا في المنصوص وهو من شره يحل عليه سائر الكفارات بطريق القياس لاشتراكها في كونها كفارات بمعنى قوله من في نظيره من الكفارات لانها جنس واحد فمن عند بعض اصحاب الشاخي يحل لا بطريق القياس وهو معروف ثم اعترض على الشاخي انكم كما حملتم اليمين على القتل في حق الايمان فينبغي ان تحملوا القتل على اليمين في حق اطعام عشرة مساكين ونحوها في الاطعام ايضا فاجاب عنه بقوله هو الاطعام في اليمين فيثبت في القتل لان التفاوت ثابت باسم العلم وهو لا يوجب الوجود من ان لفظ عشرة مساكين اسم علم من اسماء العدد وهو لا يوجب الوجود وكما علم عند من جرد ولا ينبغي عند نفيه فانه المر بوجوب النفي في الاصل وهو كفارة

المؤمنات واعلمها ان يكون معنى العلة لقوله السارق والراشي وللاثر لانتفاء العلة في انتفاء الحكم فانه اولى هو المطلق محمول على المقيد فمن هذا وجه ثالث من الوجوه القاطنة والمطلق هو المتعوض للثبات دون الصفات بالانفي ولا بالاثبات والمقيد هو المتعوض للثبات مع منها فاذ ورد في مسئلة شرعية فالمطلق محمول على المقيد اي يراد به المقيد هو ان كانا في حادثة تبتين هذا الشاخي في شره يعلمه انهما ان كانا في حادثة واحدة فهو محمول على المقيد منها بالطريق الاولى ونظيره لم يذ كر في المتن وهو اية كفارة الظلمة انا في حادثة واحدة ووجهها اثبت احكام من تحرير الصيام والاطعام وقيد الاول والثاني بقوله من قبل ان تباشرا ولم الاطعام به فالشاخي يحل الاطعام على التحرير والصيام يقيده بقوله من قبل ان تباشرا اي في نظيره ما ورد في حادثة تبتين هو قوله من قبل كفارة القتل وسائر الكفارات فوق ان كفارة القتل حادثة ووجهها المقيد هو قوله من قبل بترتبة مؤمنة وكفارة الظلمة واليمين حادثة اخرى ووجهها المطلق هو قوله من قبل بترتبة فالشاخي يقول ان يقيد الايمان بترادفه هنا ايضا

حصول قيدا الايمان بترادفه وصف بصري مجزئ الشرط فيوجب القيد عند من في المنصوص من مكانه قال في كفارة القتل بترادفه ان كانت مؤمنة ففهم منه انها ان لم تكن مؤمنة لا يجوز في القتل بناء على ما مضى من اجله ان الشرط الوصف كذا هو واجب في الحكم عند من هو اذ ان ثبت هذا في المنصوص وهو من شره يحل عليه سائر الكفارات بطريق القياس لاشتراكها في كونها كفارات بمعنى قوله من في نظيره من الكفارات لانها جنس واحد فمن عند بعض اصحاب الشاخي يحل لا بطريق القياس وهو معروف ثم اعترض على الشاخي انكم كما حملتم اليمين على القتل في حق الايمان فينبغي ان تحملوا القتل على اليمين في حق اطعام عشرة مساكين ونحوها في الاطعام ايضا فاجاب عنه بقوله هو الاطعام في اليمين فيثبت في القتل لان التفاوت ثابت باسم العلم وهو لا يوجب الوجود من ان لفظ عشرة مساكين اسم علم من اسماء العدد وهو لا يوجب الوجود وكما علم عند من جرد ولا ينبغي عند نفيه فانه المر بوجوب النفي في الاصل وهو كفارة

العيين كيف تعدى الى الفرج وهو كقراءة القتل بخلاف الوصف فانه يوجب النفق عند نفسه على
 اية من اية هذه وانما قيد الاطعام بالعين لان اطعام الظاهر وهو اطعام ستين مسكينا فانه
 في القتل في رواية عن الشافعي عن علي بن ابي حمزة عن ابي ابي حمزة عن ابي ابي حمزة عن ابي ابي حمزة
 واحدة لان مكان العمل بهما قتل اذ لا تضاد وتشاق بينهما فيكون في الظاهر الصيام والتعزير
 القتل في الاطعام عن ابن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 الحادتين بالظن في الاولي فيحكم في القتل باعتبار رتبة مؤنة وفي غيره باعتبار رتبة اكل الاوان
 يكون حكمه واحد مثل صوم كراهة العين في قولهم من لم يجد فصيام ثلثة ايام متتابعات
 فان قراءته العامة مطلقة وقراءة ابن مسعود من فصول ثلثة ايام متتابعات مقيدة
 بالتتابع والفروق ان منزلة الاثنين في حق العامة فيجب هذا ان يقيد قراءة العامة ايضا
 بالتتابع لان الحكم هو الصوم وقبل وصفين متتابعين فاذا ثبت قيد العمل بالظن
 الشافعي في العمل بالظن في العمل بالظن في العمل بالظن في العمل بالظن في العمل بالظن
 بالقراءة الغير المتواترة مشهورة او احاداً فالثالث المتفق على قبوله قوله لم يكره اني
 جامع امرأتني في نهار رمضان متداً صم شهرين وفي رواية صم شهرين متتابعين ورح برد
 علينا انكر اذا اقرت انه يجب العمل بالظن في الحادثة الواحدة والحكم الواحد
 قوله عم ادوا من كل واحد بعد وقوله عم ادوا من كل واحد بعد من السليين يعني ان يحمل
 على القيد للحادثة واحدة وهو صفة الفطر والحكم واحد وهو اداء الصاع ونصفه
 فاجاب بقوله وفي صفة الفطر ورد النص في السبب والكم من اجماع في الاسباب
 فوجب التجمع بينهما في بعض ما قلنا على الإطلاق على القيد في الحادثة الواحدة والحكم
 انها هو اورد في الحكم المتضاد اما اورد في الاسباب والشروط لمضايقة فيه ولا
 تنافي فيكون المطلق سبباً بالاطاعة والقيد سبباً بتقيده فالتحاصل ان في تحاكم الحادثة
 يجب بالاطاعة وفي تعدد العمل لا يجب العمل بالاتفاق ونفياً سواهما اختلاف وتحقق ذلك في

[illegible][illegible]

في التوضيح ثم شرع في جواب الثاني **ج** فقال **ص** والاصل في القيد بمعنى النسخ **ش** لان الوصف
 قد يكون اتفاقا وقد يكون بمعنى العلة وقد يكون للكشف او للذم **و** وليس كان
 فلو سلم انه يجب ان يكون المتنازع فيه هو النسخ المعنى الذي تدخل عليه الادلة
 قاطبة لغيره في في الحكم لان الحكم في احدى الامور مما قد منعه وليس كانا يصح الاستدلال
 على غيره ان صح احاطة وليس كذلك لان العقل من اعظم الباطن **ق** في نفسنا في الحكم في الاصل للتصريح
 لاسم المساواة بينه وبين السكون حتى يعمل عليه فان العقل من اعظم الكبار **ز** يمكن ان شترطية **هـ**
 الزمنية بخلاف الظاهر **العين** فانما صغيران يمكن جبرها بالوقفة المطلقة لعدم ان يكون كاذبة
 او مضمنة وايضا يتبين من كل منها مختلف فان في العقل حكم اذ لا يتغير **ب** بالصيام في شهرين وفي
 حكم اذ لا يتغير **ب** بالصيام في شهرين ثم اطعام ستين مسكينا او العيين حوا ولا بين اطعام غيرهم
 او غير رتبة ثم ان لم يفسر هؤلاء فصيام ثلثة ايام فانه تم العلم بمصالح العباد وحكمهم فكم بما شاء
 كل ضايعه على حاله **ط** ينبغي ان لا نعرف من معنى **هـ** ان نحل نص احدها على الاخر **الاطلاق** والقيد **فانه**
 متضيق النور التي او عدها **ب** فاما قيد الاسامة والعدل **فان** في حق جواب عار **خ** علينا
 من القضاة وهو ان كل علم اذ اوهر **الاطلاق** والقيد في السبب لا يحل احدا على الآخر
 ههنا **و** قوله **فانه** من خمس من الابل **شاة** وقوله **فانه** من خمس من الابل **شاة** في الاسباب
 لان الابل سبب الزكوة **والاول** مطلق والثاني مقيد بالاسامة وقد حملته المطلق ههنا
 على القيد حتى قلنا لا يجب الزكوة في غير الساعة **وليس** قلنا اذا كانت الحادثة مختلفة
 لا يحل المطلق على القيد وقد حملته قوله **فانه** واستشهدوا **شاهدين** من من **ج** الحكم على قوله
شاهد واذا وى عدل **سكن** حتى شرطه العدالة في الاشهاد مطلقا مع **الاول** واراد في
 حادثة الدين والثاني في باب الرجعة في الطلاق فاجاب بان قيد
 الاسامة في المسئلة الاولى وقيد العدالة في المسئلة الثانية **لما** لم يجب لنفي
 عما عدل كما فهمتم **و** لكن السنة العروضة في ابطال الزكوة عن العوامل **و** كما عدل

في التوضيح ثم شرع في جواب الثاني ج فقال ص والاصل في القيد بمعنى النسخ ش لان الوصف
 قد يكون اتفاقا وقد يكون بمعنى العلة وقد يكون للكشف او للذم و وليس كان
 فلو سلم انه يجب ان يكون المتنازع فيه هو النسخ المعنى الذي تدخل عليه الادلة
 قاطبة لغيره في في الحكم لان الحكم في احدى الامور مما قد منعه وليس كانا يصح الاستدلال
 على غيره ان صح احاطة وليس كذلك لان العقل من اعظم الباطن ق في نفسنا في الحكم في الاصل للتصريح
 لاسم المساواة بينه وبين السكون حتى يعمل عليه فان العقل من اعظم الكبار ز يمكن ان شترطية هـ
 الزمنية بخلاف الظاهر العين فانما صغيران يمكن جبرها بالوقفة المطلقة لعدم ان يكون كاذبة
 او مضمنة وايضا يتبين من كل منها مختلف فان في العقل حكم اذ لا يتغير ب بالصيام في شهرين وفي
 حكم اذ لا يتغير ب بالصيام في شهرين ثم اطعام ستين مسكينا او العيين حوا ولا بين اطعام غيرهم
 او غير رتبة ثم ان لم يفسر هؤلاء فصيام ثلثة ايام فانه تم العلم بمصالح العباد وحكمهم فكم بما شاء
 كل ضايعه على حاله ط ينبغي ان لا نعرف من معنى هـ ان نحل نص احدها على الاخر الاطلاق والقيد فانه
 متضيق النور التي او عدها ب فاما قيد الاسامة والعدل فان في حق جواب عار خ علينا
 من القضاة وهو ان كل علم اذ اوهر الاطلاق والقيد في السبب لا يحل احدا على الآخر
 ههنا و قوله فانه من خمس من الابل شاة وقوله فانه من خمس من الابل شاة في الاسباب
 لان الابل سبب الزكوة والاول مطلق والثاني مقيد بالاسامة وقد حملته المطلق ههنا
 على القيد حتى قلنا لا يجب الزكوة في غير الساعة وليس قلنا اذا كانت الحادثة مختلفة
 لا يحل المطلق على القيد وقد حملته قوله فانه واستشهدوا شاهدين من من ج الحكم على قوله
 شاهد واذا وى عدل سكن حتى شرطه العدالة في الاشهاد مطلقا مع الاول واراد في
 حادثة الدين والثاني في باب الرجعة في الطلاق فاجاب بان قيد الاسامة في المسئلة الاولى
 وقيد العدالة في المسئلة الثانية لما لم يجب لنفي عما عدل كما فهمتم و لكن السنة العروضة
 في ابطال الزكوة عن العوامل و كما عدل

لان وجوب القيد يقتضي
 ان يكون الحكم في الابل
 عارضا عن الاسباب
 فلو كان الحكم في الابل
 عارضا عن الاسباب
 لكان الحكم في الابل
 عارضا عن الاسباب
 فلو كان الحكم في الابل
 عارضا عن الاسباب
 لكان الحكم في الابل
 عارضا عن الاسباب
 فلو كان الحكم في الابل
 عارضا عن الاسباب
 لكان الحكم في الابل
 عارضا عن الاسباب

[illegible][illegible]

اصالة والمذهب الفاسد بما وقع عليه ان سيقطع العام اذ اوردت في حق شخص ما في بعض
 او قول الصحابة رضي الله عنهم فان كانت كلاما مبتداه فلا خلاف في انها عامه لجميع افرادها ولا
 تختص بسبب خاص ووردت فيه واما اذ لم تكن كذلك لا خرجت من الجوامع كما روي ان
 صاغها في درهم ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعد ان قال قوله ثم بعد علم صالح نفسه لكرام
 سجود وقع موقع الجواز من غير الجواب ولم يرد عليه من ان يقول من يخرج الى افراد ان
 نقديت فبعد ما قاله ونفي موضع الجواب لم يرد على قوله ولم يستقبل نفسه ثم عطف
 قوله ولم يرد فقوله الجواب اي خرج من الجواب ولم يكن مستقلا بنفسه بان قال شخص
 الاخر اليس عليك الف درهم فقال بلى او قال كان لي عليك الف درهم فقال نعم لانه ان كان
 مستقلا بنفسه بان يقول لك على الف درهم فهو اقل مبتداه خارج عما نحن فيه ونخص
 بسببه فتوى يختص العام في هذه الصور الثلاث بسبب الورود اتفاقا كما يحتمل ان يرد
 الكلام قطش وان زاد على قوله الجواب ثم بان يقول المذموم الى افراد ان نقديت اليوم
 فبعد ما روي هذا هو القسم الرابع المختار في نفي فم نقدا لا يختص بالسبب يصير مبتداه حتى
 لا تلتزم الزيادة خلافا للبعض من وهو مالك ج وناشفي ورفيع فندم يختص بسببه
 فان نقدي في ذلك اليوم مع غير الداعي او وحده لا يقتضي عبدة ونحن نقول ان فيه اها القيد
 الزائد وهو قوله اليوم فيجب ان لا يختص بسببه بل انما نقدي اوجه نقدي في ذلك اليوم مع
 الداعي او وحده او غيره بحيث البتة احراز من اتفاق الكلام ولكن في اطلاق العام على هذه
 الصيغ نوع مسامحة فقبل انه مع قطع النظر عما ورد تحتها صالح لكل جرم سواء كان
 للزنا او لغيره وكذا لكل سجود اعم من ان يكون للسوا او لغيره وكذا لكل الف من
 هذا المال او من غيره وكذا لكل عدا مدعوا او غيره وقيل اريد بالعام ههنا
 المطلق كما هو رأي النافعي ج واما مصطلح عليه فتأمل هو وقيل الكلام
 المذموم للمدح او الذم المحصور له وان كان اللفظ عاما شرو هذا هو الوجه

الاصالة والمذهب الفاسد بما وقع عليه ان سيقطع العام اذ اوردت في حق شخص ما في بعض
 او قول الصحابة رضي الله عنهم فان كانت كلاما مبتداه فلا خلاف في انها عامه لجميع افرادها ولا
 تختص بسبب خاص ووردت فيه واما اذ لم تكن كذلك لا خرجت من الجوامع كما روي ان
 صاغها في درهم ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعد ان قال قوله ثم بعد علم صالح نفسه لكرام
 سجود وقع موقع الجواز من غير الجواب ولم يرد عليه من ان يقول من يخرج الى افراد ان
 نقديت فبعد ما قاله ونفي موضع الجواب لم يرد على قوله ولم يستقبل نفسه ثم عطف
 قوله ولم يرد فقوله الجواب اي خرج من الجواب ولم يكن مستقلا بنفسه بان قال شخص
 الاخر اليس عليك الف درهم فقال بلى او قال كان لي عليك الف درهم فقال نعم لانه ان كان
 مستقلا بنفسه بان يقول لك على الف درهم فهو اقل مبتداه خارج عما نحن فيه ونخص
 بسببه فتوى يختص العام في هذه الصور الثلاث بسبب الورود اتفاقا كما يحتمل ان يرد
 الكلام قطش وان زاد على قوله الجواب ثم بان يقول المذموم الى افراد ان نقديت اليوم
 فبعد ما روي هذا هو القسم الرابع المختار في نفي فم نقدا لا يختص بالسبب يصير مبتداه حتى
 لا تلتزم الزيادة خلافا للبعض من وهو مالك ج وناشفي ورفيع فندم يختص بسببه
 فان نقدي في ذلك اليوم مع غير الداعي او وحده لا يقتضي عبدة ونحن نقول ان فيه اها القيد
 الزائد وهو قوله اليوم فيجب ان لا يختص بسببه بل انما نقدي اوجه نقدي في ذلك اليوم مع
 الداعي او وحده او غيره بحيث البتة احراز من اتفاق الكلام ولكن في اطلاق العام على هذه
 الصيغ نوع مسامحة فقبل انه مع قطع النظر عما ورد تحتها صالح لكل جرم سواء كان
 للزنا او لغيره وكذا لكل سجود اعم من ان يكون للسوا او لغيره وكذا لكل الف من
 هذا المال او من غيره وكذا لكل عدا مدعوا او غيره وقيل اريد بالعام ههنا
 المطلق كما هو رأي النافعي ج واما مصطلح عليه فتأمل هو وقيل الكلام
 المذموم للمدح او الذم المحصور له وان كان اللفظ عاما شرو هذا هو الوجه

١٢٣
 ان كان اللفظ عاما شرو هذا هو الوجه
 المطلق كما هو رأي النافعي ج واما مصطلح عليه فتأمل هو وقيل الكلام
 المذموم للمدح او الذم المحصور له وان كان اللفظ عاما شرو هذا هو الوجه

ان كان اللفظ عاما شرو هذا هو الوجه
 المطلق كما هو رأي النافعي ج واما مصطلح عليه فتأمل هو وقيل الكلام
 المذموم للمدح او الذم المحصور له وان كان اللفظ عاما شرو هذا هو الوجه

[illegible][illegible]

العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد

كما يعرفون انما هم موعلا بالدين ثم في العبادة البدنية هو اولها بالدين
 المالية اعطائها او اناية وكيلها هم حتى يكفوا بحدس تقوى ينسب الى الكفر منكره
 تفرع على العلم بالصدق هم ويفسق فأكبر بلا علة ثم تفرع على العمل بالدين اختزيمه
 عن التوكل بغير سلاكة او بغير الرخصة فانه لا يفسق هم والثاني لاجتماعه ثبت بل
 فيه شبهة فتش كل عام المخصوص البعض المجل خير الواحد هم كصدقة الفطر والاشية
 تش فانها ثبت بخلاف الواحد الذي فيه شبهة فيكونان ليسين حكمه للزوم علم
 لاعلم على اليقين فهو تش مثل الفرض في العلم والعلوم حتى لا يفسد جاك تش العلم
 ويفسق فأكبره اذا استخف بابصار الاحاد تش بان لا يرى العلم واجبا لان يقابها
 فان التهلون بالتدعية كرها خاصا لاجل الاحاد بالذكا اعتبار الغالب لان الواجب لا يثبت
 الا باخبار الاحاد هم فاما متاولا فلا تش اي فاما ترا العلم باخبار الاحاد بطريق التأويل
 بان يقول هذا الخبر ضعيف او غريب او محال فكذلك لا يفسق فيعلم ان هذا ليس هو التمسو
 بل مما تولى به العلماء لاجل الدقة والظفانة هم والثالث سنة وهو الطريقة للسوكة في الذي حكمها
 ان يطالب المار باقامتها من غير افتراض ولا وجوب تش فلو فرض ان يطالب عن التمسو
 من غير افتراض ولا وجوب عن الفرض للوجوب كان ينبغي ان يكون هذه القيود في التعريف
 الا انه اكتفى عنها بالحكم ولكن قالوا ان هذا التعريف والحكم لا يصلح فان الاعلى سنة الهدى
 والنقسم الا انما هو المطلق السنة هم لان السنة تقع على طريقة النبي عدم وغيره تش
 يعني الصفا رضى يقال سنة ابي بكر وسنة خلفاء الراشدين رضى وقال الشافعي
 رضى مطلقا طريقة النبي هم تش اذا يطلق لفظ السنة بلا قرينة ولا يطلق على طريقة الصفا
 كما روى ان سعد بن المسيب قال ما دون الثلث من الدابة لا يصفى فهو السنة ادعيها
 سنة النبي هم وهو ان الدابة اذا لم تبلغ ثلثها فالرجل والاشية فيه سواء واذا طبع الثلث فصلا
 يؤخذ للمرأة نصف ما يؤخذ للرجل واذا اريدت سنة غير النبي هم يقال هذه سنة

العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد

١٣٤

العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد

العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد
 العلم بالدين لا يكتسب بالحدس بل بالبرهان والاعتقاد

[illegible]

هذا بان غفلته او تسرع
 ولا يحسب ان كبر قوته من السج
 والندوب لا يمنع الغفلة ولا يحسب الغفلة انما زيادة على
 اسم بل زيادة من عدمه على ما ذكرنا في كلامنا في زيادة
 ما في السج كما هو في الاول انما هو كذا في زيادة
 طوبى الاثرة وسعى في الاول انما هو كذا في زيادة
 الطغى في الغفلة في السج كما هو في الاول انما هو كذا في زيادة
 عليه في الغفلة في السج كما هو في الاول انما هو كذا في زيادة
 الغفلة في السج كما هو في الاول انما هو كذا في زيادة
 ثم تعلق بكبر الله وحكمه في الغفلة في السج كما هو في الاول انما هو كذا في زيادة
 عبادة واداء العبادات بسبب الغفلة في السج كما هو في الاول انما هو كذا في زيادة
 على كبره في الغفلة في السج كما هو في الاول انما هو كذا في زيادة
 اليهم غفلة من صفته السببية في الغفلة في السج كما هو في الاول انما هو كذا في زيادة

[illegible]

فيه اطلاق القول المتعارفة لا باعتبار ان الجزاء المؤدية لما كان له فرضية ان نصير واحدة
بعد التمام ولم ينهها مكانه ابطالها وهو كالذي صار له تسمية لا فاعلا من الزرع
مقبول على الذل لان الذي صار له من حيث الذكر لا من حيث الفعل بان قال انه تم على ان
اصلي اثنين ثم وجب لصيانته ابتداء الفعل ^{فصل} ثم وجب لصيانته هذا الذكر ابتداء الفعل
بالجماع بينا وبينكم فاذا وجب لتعظيم ذكر اسم الله تعالى ابتداء الفعل في الذل بالاتفاق ^{فصل} ثم وجب
لصيانته ابتداء الفعل بقاؤه اولى من بالاهتمام والدوام لان الدوام اسهل من الابتداء
في التيسر للفعل اولى من التسمية في الاهتمام ^{فصل} وخصه في عطف على الفرضية ويريده
لانها ليست بمشتركة معني وليست حقيقة متحدة توجد في جميع انواعها على السوية بل تسهر
اولا في انواع ثم عرف في كل نوع علمية وقعية باعتبار ما يطلق عليه اسم الرخصة فقال ^{فصل} هي
الرخصة انواع نوعان من الحقيقة احدهما الحق من الفرض ^{فصل} ونوعان من المجاز احدهما التيمم ^{فصل} الاخر
وتفصيله ان الرخصة الحقيقية هي التي تبقى ^{الرخصة الحقيقية} ^{فصل} معرلة ^{فصل} فكل ما كانت الفرضية ثابتة كانت الرخصة
ايضا في مقابلتها حقيقة في القسم الاول لما كانت الفرضية موجودة معرلة في الفرضية
كانت الرخصة في مقابلتها ايضا حقيقة ثابتة في قسم الاول منها لما كانت الفرضية موجودة
من جميع الوجوه كانت الرخصة ايضا حقيقة من جميع الوجوه بخلاف القسم الثاني فان
الفرضية فيه موجودة من وجه معرلة فلا تكون الرخصة احق ايضا في القسمين
الاخرين لما كانت الفرضية من ابلين ولم تكن موجودة كانت الرخصة في مقابلتها ^{فصل} المجاز
بمعنى ان اطلاق الرخصة عليها مجازا ^{فصل} هي صارت منزلة الفرضية قائمة مقامها في
القسم الاول منها لما كانت الفرضية من تمام العالم ولم تكن موجودة في شيء ^{فصل} المواد
كانت الرخصة اتم المجاز لاشبهه له من الحقيقة اسلو بخلاف القسم
الثاني فانه لما وجدت الفرضية في بعض المواد كانت الرخصة انقص في
مجازيتها ^{فصل} اما احق ^{فصل} في الحقيقة ^{فصل} فاستبحر في اي عومل معاملة ^{فصل} بل

[illegible]

۱۳۹
ای احوالی که در این کتاب
و چون این کتاب که حقیقت
ای انت حقیق من حق کتب ان
الخصه اسم بیانی فی ان
ای احوالی که در این کتاب
و چون این کتاب که حقیقت
ای انت حقیق من حق کتب ان
الخصه اسم بیانی فی ان
ای احوالی که در این کتاب
و چون این کتاب که حقیقت
ای انت حقیق من حق کتب ان
الخصه اسم بیانی فی ان

في سقوط الواحدة **هـ** لأنه يصير صليحا في نفسه **هـ** مع قيام الحرم وقيام حكمه جميعا **هـ** فهو
 امره فلا كان **هـ** والمراد بالامر ما هو موجب فالحقيقة والقرينة في الكلف هذه ومع ذلك **هـ**
 في مباشرة الطهر للقابل فكان هو الحق بالطلاق اسم الرخصة عليه من الوجوه الباقية **هـ**
 كالأكوة على إجراء كلفة الكفر **هـ** شيء كتحريض من الكفر على إجراء كلفة الكفر بما يخاف على نفسه أو
 على عضون من أعضائه لا بما دفعه فانه رخص لإجراء حكمه على اللسان بشرط أن يكون قبله **هـ**
 بالأيان **هـ** مع أن الحرم للشرع هو محل العالم والقبول الدالة عليه **هـ** والمراد كلاهما موجودان بالأم
 ومع ذلك يحضر لأن حقه في نفسه يعفوت عند الاختراع صورة ومعنى ما صوته فتتبرر **هـ**
 البنية ولما معنى فيه هو حق الروح في الأقدام عليها لا يعفوت حق الله تعالى مع أن القصد في
 باق **هـ** واظهاره في ضمن **هـ** شيء أي إذا أكوه الصائم بما فيه الجاء إظهاره ومضاهي
 له لاظهاره مع الحرم وهو مشهور ومضاهي والمراد كلاهما موجودان لأن حقه يعفوت أساسا وحق
 باق **هـ** والخالف **هـ** وأما قوله مال الغير **هـ** شيء أي إذا أكوه على أطلاق طهر الغير رخص لإذناك مع
 أن الحرم والمراد كلاهما موجودان لأن حقه يعفوت رأسا وحق المال باق بالعنان **هـ**
 وترك الخائف على نفسه الأمر بالمعروف **هـ** فثمن عطف على المكروه أي إذا ترك الخائف على
 نفسه الأمر بالمعروف للسلطان المأثور جازله ذلك مع أن الحرم وهو الوعد على ترك
 مع موجبه قائم لأن حقه يعفوت رأسا وحق الله تعالى باق باعتقاد حرمة التوك **هـ**
 وجباية على الإحرام **هـ** شيء وكجباية المكروه على الإحرام بما حله ما أكوه عليه مع قيام **هـ**
 وحكمه جميعا لأن حقه يعفوت رأسا وحق الله باق بأداء الإحرام ولا يخيل لهذا اللفظ عن
 انتشار ولو أوجع صيغة الخائف يخرج عن الانتشار قليلا ولو قلها على قوله وتراخي **هـ**
 في الذكر كان أولى بانصاف العتلة المكروه كلها **هـ** وتناول المضطر مال الغير أي تناول النعم
 المضطر بالخصصة حيث يحضر له تناول طعام الغير لأن حقه يعفوت بالموت عاجلا **هـ**
 المالك مري بالعنان **هـ** فبذلك مع أن الحرم والمراد كلاهما موجودان مع أن حكمه فثمن

[illegible]

هذا النوع الاول من الرخصة ان الاخذ بالقرينة الاولى حتى لو صدر قبل في وجوه لا كراهه كان منعهدا
 لا ينفذ بذل نفسه لا فانه حتى الله ثم كان لو لم يقرن في صورة الحق اول ما سأل في الغيرة وما لم يثبت
 بل شهيدا وان عملا بالقرينة ايضا يجوز له على ما حزن ثم والثاني ما استيعب مع قيام السبب كالحكم
 تراخي عنه فهو دون من لا كراهه من حيث ان السبب قائم فهو من الرخصة الحقيقية حيث
 ان الحكم تراخي عنه كان غير الحق ثم كالمثاني شيئا كان فاعطى للسبب فانه السبب فهو مشهور
 في حقه لكن حكمه هو محبوب اداء الصوم تراخي عنه الى ذلك حد من اطمأخ ثم وعلمه ان الاخذ
 اول اكمال سببه وهو مشهور والشمع في الصوم في السفر افضل من الاضطرار عندنا وعند الشافعي
 الاضطرار افضل لقوله ثم اولئك العضا اولئك العصاة وقوله لم ليس من ابر اصصيام في السفر
 كان ذلك محمولا على حالت الجهاد والتزود في الرخصة فالقرينة تؤدي معنى الرخصة من
 شغل عطل على قوله كمال سببه فهو دليل ثان لكون القرينة اولي هذا لان الرخصة انما هي
 واليس كما يكون في الاضطرار وهو ايضا كذلك يكون في الصوم لاجل موافقة المسلمين في تركه
 مع سائر الناس فان البلية اذا عمت طابعت فالتفت بالبادء ثم بعد ذلك يصير على الصوم
 الاقامة اذا رأى سائر الناس يظهرون ما لمس هذه اللة تحفته ولعل جرينا بما امر الان
 يعضف الصوم ليس شام من تحله الاخذ بالقرينة اولى يعني ان عندنا القرينة اولى في كل حين
 الا ان يعضف الصوم في الفطر اولى بالاتفاق كما كان معه الجهاد او مشاعل اخر فان صام ما
 يموت اثم وامر نوع الجهاد فاضح عنان الاصر والاعلال مثل شي اى سقطنا ولم يجر
 في حقنا ما كان في الشريعة السابقة من الحس الشاة والاعلال الثقله الاصر هو الشاة والاعلال جمع
 غل الى الحائق الملازمة كالنقل والاتاظهر بنا جميعا كناية عن الامور الشاة فان خص القسرين الجفر
 بالاصر والبعض بالاعلال وهذا مثل قطع الاعضاء الخاطئة وقروض موضع النجاسة وقيل الشعر
 بالتوبة وعدم جواز الصلوة في غير المسجد عدم التطهير بالتيتم وحرمة اكل الصائم
 بعد النوم وحرمة الوطى في ليالي رمضان وضع الطيات عنهم بالذغيب وكون

هذا النوع الاول من الرخصة ان الاخذ بالقرينة الاولى حتى لو صدر قبل في وجوه لا كراهه كان منعهدا
 لا ينفذ بذل نفسه لا فانه حتى الله ثم كان لو لم يقرن في صورة الحق اول ما سأل في الغيرة وما لم يثبت
 بل شهيدا وان عملا بالقرينة ايضا يجوز له على ما حزن ثم والثاني ما استيعب مع قيام السبب كالحكم
 تراخي عنه فهو دون من لا كراهه من حيث ان السبب قائم فهو من الرخصة الحقيقية حيث
 ان الحكم تراخي عنه كان غير الحق ثم كالمثاني شيئا كان فاعطى للسبب فانه السبب فهو مشهور
 في حقه لكن حكمه هو محبوب اداء الصوم تراخي عنه الى ذلك حد من اطمأخ ثم وعلمه ان الاخذ
 اول اكمال سببه وهو مشهور والشمع في الصوم في السفر افضل من الاضطرار عندنا وعند الشافعي
 الاضطرار افضل لقوله ثم اولئك العضا اولئك العصاة وقوله لم ليس من ابر اصصيام في السفر
 كان ذلك محمولا على حالت الجهاد والتزود في الرخصة فالقرينة تؤدي معنى الرخصة من
 شغل عطل على قوله كمال سببه فهو دليل ثان لكون القرينة اولي هذا لان الرخصة انما هي
 واليس كما يكون في الاضطرار وهو ايضا كذلك يكون في الصوم لاجل موافقة المسلمين في تركه
 مع سائر الناس فان البلية اذا عمت طابعت فالتفت بالبادء ثم بعد ذلك يصير على الصوم
 الاقامة اذا رأى سائر الناس يظهرون ما لمس هذه اللة تحفته ولعل جرينا بما امر الان
 يعضف الصوم ليس شام من تحله الاخذ بالقرينة اولى يعني ان عندنا القرينة اولى في كل حين
 الا ان يعضف الصوم في الفطر اولى بالاتفاق كما كان معه الجهاد او مشاعل اخر فان صام ما
 يموت اثم وامر نوع الجهاد فاضح عنان الاصر والاعلال مثل شي اى سقطنا ولم يجر
 في حقنا ما كان في الشريعة السابقة من الحس الشاة والاعلال الثقله الاصر هو الشاة والاعلال جمع
 غل الى الحائق الملازمة كالنقل والاتاظهر بنا جميعا كناية عن الامور الشاة فان خص القسرين الجفر
 بالاصر والبعض بالاعلال وهذا مثل قطع الاعضاء الخاطئة وقروض موضع النجاسة وقيل الشعر
 بالتوبة وعدم جواز الصلوة في غير المسجد عدم التطهير بالتيتم وحرمة اكل الصائم
 بعد النوم وحرمة الوطى في ليالي رمضان وضع الطيات عنهم بالذغيب وكون

هذا النوع الاول من الرخصة ان الاخذ بالقرينة الاولى حتى لو صدر قبل في وجوه لا كراهه كان منعهدا
 لا ينفذ بذل نفسه لا فانه حتى الله ثم كان لو لم يقرن في صورة الحق اول ما سأل في الغيرة وما لم يثبت
 بل شهيدا وان عملا بالقرينة ايضا يجوز له على ما حزن ثم والثاني ما استيعب مع قيام السبب كالحكم
 تراخي عنه فهو دون من لا كراهه من حيث ان السبب قائم فهو من الرخصة الحقيقية حيث
 ان الحكم تراخي عنه كان غير الحق ثم كالمثاني شيئا كان فاعطى للسبب فانه السبب فهو مشهور
 في حقه لكن حكمه هو محبوب اداء الصوم تراخي عنه الى ذلك حد من اطمأخ ثم وعلمه ان الاخذ
 اول اكمال سببه وهو مشهور والشمع في الصوم في السفر افضل من الاضطرار عندنا وعند الشافعي
 الاضطرار افضل لقوله ثم اولئك العضا اولئك العصاة وقوله لم ليس من ابر اصصيام في السفر
 كان ذلك محمولا على حالت الجهاد والتزود في الرخصة فالقرينة تؤدي معنى الرخصة من
 شغل عطل على قوله كمال سببه فهو دليل ثان لكون القرينة اولي هذا لان الرخصة انما هي
 واليس كما يكون في الاضطرار وهو ايضا كذلك يكون في الصوم لاجل موافقة المسلمين في تركه
 مع سائر الناس فان البلية اذا عمت طابعت فالتفت بالبادء ثم بعد ذلك يصير على الصوم
 الاقامة اذا رأى سائر الناس يظهرون ما لمس هذه اللة تحفته ولعل جرينا بما امر الان
 يعضف الصوم ليس شام من تحله الاخذ بالقرينة اولى يعني ان عندنا القرينة اولى في كل حين
 الا ان يعضف الصوم في الفطر اولى بالاتفاق كما كان معه الجهاد او مشاعل اخر فان صام ما
 يموت اثم وامر نوع الجهاد فاضح عنان الاصر والاعلال مثل شي اى سقطنا ولم يجر
 في حقنا ما كان في الشريعة السابقة من الحس الشاة والاعلال الثقله الاصر هو الشاة والاعلال جمع
 غل الى الحائق الملازمة كالنقل والاتاظهر بنا جميعا كناية عن الامور الشاة فان خص القسرين الجفر
 بالاصر والبعض بالاعلال وهذا مثل قطع الاعضاء الخاطئة وقروض موضع النجاسة وقيل الشعر
 بالتوبة وعدم جواز الصلوة في غير المسجد عدم التطهير بالتيتم وحرمة اكل الصائم
 بعد النوم وحرمة الوطى في ليالي رمضان وضع الطيات عنهم بالذغيب وكون

والاستسقاء اذ لم يتحقق ما يوجب جريان عقوبة الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت

والاستسقاء اذ لم يتحقق ما يوجب جريان عقوبة الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت

والاستسقاء اذ لم يتحقق ما يوجب جريان عقوبة الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت

والاستسقاء اذ لم يتحقق ما يوجب جريان عقوبة الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت

والاستسقاء اذ لم يتحقق ما يوجب جريان عقوبة الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت
ولا يتوقف على العقوبة كالسجن على غير وجه الموت

استثنى من الحرمة بل من الغضب أو العذاب إذا التقدم من الحر إليه من بعد ما به فعلية عضته
الله ولم عذاب عظيم إلا من الكفر وقلة مطمئن بالإيمان ونفى رواية عن أبي يوسف والشافعي
رجح أنه لا تسقط الحرمة ولكن لا يؤخذ بها كما في الكفر على الكفر فهو من قبل القسم الأول لقوله
فمن يضطر غريبا أو لاجئا فلا أثم عليه أن الله يغفر له جرمه من إطلاق المغفرة على إقالم الحرمة والحر
أن إطلاق المغفرة باعتبار الإصرار الرخص للقتال لا يكون بالاجتهاد وعسى أن يقع القتال
زائدا على قدر الحاجة لا من ابتلى بهذه المصلحة فعليه رعاية قدر الحاجة وفائدة الخلو
تظهر فيما إذا حلف لا يأكل حراما فاقرب فخر حال الإصرار فعندهما بحث وعندنا فلا
مرسوق وسط عمل الرجل في مدة المسح ثم قلنا استتار القوم بالحلف يمنع مراعاة الحديث إليه
وقد كان طاهرا وما حل فوق الحنف فقد زال بالمسح فلا يخرج الحنف في هذه المدة وإن نفى
حقه إلا من هذا على رواية الأصوليين وأما صاحب الهداية فقد قال إن نزع الحنف في
الوقت

الحق في العلم
 العلم بالحق
 وحكم ان ما ثبت عليه
 فانهم ولا يكون
 فالحكم بالحق
 الحق في العلم
 وحكم ان ما ثبت عليه
 فانهم ولا يكون
 فالحكم بالحق
 الحق في العلم
 وحكم ان ما ثبت عليه
 فانهم ولا يكون
 فالحكم بالحق

[illegible]

كيف لا تدل على اللطيف الخبير هذه الصلوة هذا متعلق بالوقت فان سبب الصلاة بالحياتية تتم
 في هذا الوقت لا يجب غيب عنا فاقم الوقت مقام الركعة هذا فاعلم ان الصلاة لا تسمى الصلاة
 الا في هذا الوقت على ان الحاجة مستحبة بهام والصوم فاش هذا متعلق بايام شهر رمضان فان وجوب
 سبب شهر رمضان دليل على ضافته اليه كرهه ويكرهه لكن الله تم اخرج الليالي عن محليته الصوم فتعذر
 له التهاون ^{سبب} عند العطر هذا فاش فاعلم ان الرأى الذي يحضه على عليه فانه سبب الوجوب هذا
 الصدق ولا يصل في ذلك هو دأبه فانه يحضه ويحب عليه ثم اولاده الصغار ومحمد علي
 عليهم بخلاف الزوجة لا اولاد الكبار فانه لا يلبي عليهم ولحق هذا فاش فاعلم ان البيت فانه سبب
 وجوب الحج ولهذا لم يكره في السفر ان البيت ^{سبب} شرطه وفرضه والعشر هذا فاش فاعلم ان
 التبعية بالخارج متبعة فانه اخذ الخارج من الارض متبعة بالحياتية ثم سقط اذا اصطفت الزرع ^{سبب}
 ويكره الوجوب بكونه التام فاش فاعلم ان هذا فاش فاعلم ان الارض التامة بل بالخارج متعة
 بالتمكن من الزراعة سبب الفرج مولد زرعها واعطاهم وهو لا يوق بحال الا كونه متعلقا في الدنيا
 ثم الطهارة هذا فاش فاعلم ان الصلوة فان زينة الصلوة سبب الطهارة الحقيقية والمكروه والمصدوق
 الكبر ما كان اليق سببهم والمطلوب هذا فاش فاعلم ان الرأى البقاء المقدس فانه لما حكم الله تم بجماع
 اليعيم القيمة معلوم انهم يوق حاله بينهم معاملته تيسر بها معا شهم من البيع ولا جارة فاش فاعلم
 صبية هذا الجنس ان الرأى علم ان خلق البقاء المقدس والتعالي هو سبب الطهارة ثم هذا وهذا
 مختص كالانسان بخلاف الحيوانات فاقم يقولون اليعيم القيمة بدل من معاملته وتكافؤ لان حلقه ثم
 ولا يقبل بفاعلم امره وفيه وقدمت الالف الف الف بين است الصلوات للعاملات محسباتها
 وبقيت العقوبات اسبابها فيها انقضى ثم وانما العقوبات بالحد والنفرة ما نسبت اليه من
 وزناه ومرة وامر ائوين الخطر لا لاجابة فالعقوبات اعم من الحد ولا تدل على ان القصاص ايم الكفاية
 نوع اخر فنبسب القصاص على الرأى من الزنا هو الزنا سبب اليد هو القصاص فما وجد القصة والكفاية هو
 امره ان يدين الخطر لا لاجابة ولا لانه لا كانت اثرة بين العباد والعقوبة فيها لا بالان يكون امره ان

في الاول كذا كان احدا الاصل في حقهم ان ينتشر في الاوسط والاخر ولهم بكن كذا لك
لما منقطع نقل القرآن الصلوة كمن شئ في المطلق التواتر دون متواتر الستة لان
وجود السنة للتواتر اختلاف في كذا يوجد منها شئ وقيل انما الاحمال بالثبوت على
والمعين من كذا وانما يوجب البقاء كليا على ما ذكره في كذا كما يقول المعترض انه لو
علم طائفة يرج جانبها الصدق ولا يفيد اليقين كما يفعله اقول انه لو ثبت استدل
يتشأن من ملاحظة المقد لا من غيره باذلك لان وجود مكة وبغداد اوضح واجلي من ان يقال عليه
دليل يبرر الشك في ثباته ويتجاف في دفعه ان المقد ما ماضة طرية ولو كون اتصاله شبة
صورة شئ في حيث عدم تواتره في القرن الاول وان لم يبق ذلك معنى كالمشهور وهو
مكان من الدنيا في الاصل فهو في القرن الاول وهو قرن الصحابة ثم انما ينتشر حتى
يقيم ليوم تواترهم على الكتاب هو القرن الثاني من بعدهم شئ يعني قرن التابعين ونسب
التابعين واعتبار الشهرة بعد ذلك فان علمنا انما اتخا وقد استندت في هذا الزمان لم يبق شئ منها
الحال وانما يوجب طائفة شئ في الحين يرج جهة الصدق فهو دون المتواتر وقد
الواحد حتى جائه الزنادقة به على كتاب الله تعالى ولا يكفر جاهد بل يضل على الاصح
انه اقدم للمتواتر فيعلم اليقين ويكون جاهدة كالتواتر على ما مر او يكون اتصالا
صوتية ومعنى كذا انه لم ينتشر في قرن من القرون الثلاثة التي شهدتها من غير بليتهم
لهم الاتصال قطعا
كذلك لا يخلو من كل خبر يروي به الواحد والاتفاضا في كذا انما قال ذلك رد المنقربينها وقال
الذين لا ينفصلون عن الواحد ولا يهملون المحدث فيجعلون يكون المشهور والمتواتر
القرن الثلاثة فلم ينعرف رايته حاشا المشهور والمتواتر فلا عبرة بعد ذلك باق كذا لان كل
سواء لا يخرج عن الاحادية وانما يوجب رد العلم اليقين بالكتاب شئ وهو قولهم في الاخر
فرقة منهم طائفة ليتفقوا في الدين وليتروا وقومهم اذا رجعو اليهم يعلمون
اي فعال يخرج من كل جماعة كثيرة طائفة فطيلة من ميوتهم ليتفقوا في الدين
اي قد هي جماعة القليلة على العلم وتخرج افاق العالم لاحد العلم ولتتدريجهم اباية
في البيوت لاجل ترتب المعاش ومحافظة الاهد والاموال

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

صلواته لم ينضم اليه خبر غيره خلافا لما في الفتوى من شفاها لا يقبل ما لا يقبل من
 الخلافة لان ابي ابي الرسول عم شجرة واحدة فستدعى بهادها ما بالنيات عند
 يجوز بلص على خلاف القياس هو قوله تم واستشهد اهلها اربعة منكم وامثاله وكان
 لم تقتب بالنيات وانما ثبت اسبابها والحدوث فثبت بالكتاب وان كان من حقوق الجاهل
 ما فيه الزام محض فمن خبر ابيات التي على احد الالقاء كالبيان والبيعة والمرتبة والوصية
 ثم تنشر فيه سائر الاخبار التي من القدر العادلة والضبط ولا سلام هم الحد و
 الشهادة والولاية بان يكون اثنين ويلتزم بقولهم اشهد انكون له الولاية بالحرية فاذا
 اجتمعت هذه الشرائط الثلاثة كان اربعة المتقدمة في قبول خبر الواحد هذا المعنى في
 الزام على الذي عليهم وان كان الزام فيه خلافاً من خبر الواحد والضاوية والاسلاف
 الهاديا ونحوها بان يقل وكلالة او ضاربة في هذا احاد الذين هذا الشيء فانه الزام
 فيه على احاد بنين ان يقل او كلالة والضاوية والهدية وينان لا يقبل ما ثبت على
 الاحاد بشرط التيقن من العادلة يعني يشترط ان يكون الخبر مبرها صيا كان او بالاحاد كان
 مسلما كان او كافرا احاد كان انفا سافا فيجوز ان اخبره بالوكلالة والضاوية بان يقصر فيها
 لان الانسان فلا يجد حرجه مستحسنا للشرائط يقضى على كيد له او مضاد به بالخبر فلو شرط
 ان شرط تعطلت الصالح في العالم وكان الخبر غير موزن في الواقع فلو اعتبر فيه شرط الكرامة
 والبنية لم كان يقبل خبر الهدية من الغير الفاجر هم وان كان فيه الزام من جرد دون صحة
 من خبره عن الوكيل وحجرا لا ذون فانه من حيث ان الموكل والمولى يعرف في حق نفسه بالعدل
 والمجهر كما يتصرف بالتوكيد والاذن فلو الزام فيه اصاله ومن حيث ان التعريف يقصر على الوكيل
 والعبد بعد الغزل والخبر وتزجبه العمدة في ذلك فغير الزام من خبره على الوكيل على جرد من شرط
 فيه لعل ينظر في الشهادة ثم عند التيقن عدم صحة احد الاحاد لانه لا يملك
 الخبير او احد احاد ولا يملك التيقن من الاخبار في خبره الا هو والموكل بان الاصل هو خبره

١٥٥

في الخبر الواحد لا يقبل ما لا يقبل من الخلافة لان ابي ابي الرسول عم شجرة واحدة فستدعى بهادها ما بالنيات عند
 يجوز بلص على خلاف القياس هو قوله تم واستشهد اهلها اربعة منكم وامثاله وكان
 لم تقتب بالنيات وانما ثبت اسبابها والحدوث فثبت بالكتاب وان كان من حقوق الجاهل
 ما فيه الزام محض فمن خبر ابيات التي على احد الالقاء كالبيان والبيعة والمرتبة والوصية
 ثم تنشر فيه سائر الاخبار التي من القدر العادلة والضبط ولا سلام هم الحد و
 الشهادة والولاية بان يكون اثنين ويلتزم بقولهم اشهد انكون له الولاية بالحرية فاذا
 اجتمعت هذه الشرائط الثلاثة كان اربعة المتقدمة في قبول خبر الواحد هذا المعنى في
 الزام على الذي عليهم وان كان الزام فيه خلافاً من خبر الواحد والضاوية والاسلاف
 الهاديا ونحوها بان يقل وكلالة او ضاربة في هذا احاد الذين هذا الشيء فانه الزام
 فيه على احاد بنين ان يقل او كلالة والضاوية والهدية وينان لا يقبل ما ثبت على
 الاحاد بشرط التيقن من العادلة يعني يشترط ان يكون الخبر مبرها صيا كان او بالاحاد كان
 مسلما كان او كافرا احاد كان انفا سافا فيجوز ان اخبره بالوكلالة والضاوية بان يقصر فيها
 لان الانسان فلا يجد حرجه مستحسنا للشرائط يقضى على كيد له او مضاد به بالخبر فلو شرط
 ان شرط تعطلت الصالح في العالم وكان الخبر غير موزن في الواقع فلو اعتبر فيه شرط الكرامة
 والبنية لم كان يقبل خبر الهدية من الغير الفاجر هم وان كان فيه الزام من جرد دون صحة
 من خبره عن الوكيل وحجرا لا ذون فانه من حيث ان الموكل والمولى يعرف في حق نفسه بالعدل
 والمجهر كما يتصرف بالتوكيد والاذن فلو الزام فيه اصاله ومن حيث ان التعريف يقصر على الوكيل
 والعبد بعد الغزل والخبر وتزجبه العمدة في ذلك فغير الزام من خبره على الوكيل على جرد من شرط
 فيه لعل ينظر في الشهادة ثم عند التيقن عدم صحة احد الاحاد لانه لا يملك
 الخبير او احد احاد ولا يملك التيقن من الاخبار في خبره الا هو والموكل بان الاصل هو خبره

محكم لا يحل غيره يجوز نقله بلفظي بله بصيرة في وجوه اللغة لثقل كالتبعضا عليه
 يحتمل الزيادة المحقق في كان ظاهر يحتمل غير ثلثين كان يحتمل التخصيص حقيقة يحتمل الجواب
 فانه يجوز نقله بلفظي لا لا الفقيه الجليل لثقل انه يقع على كل فواضع للفظي في نقله معناه
 قوله عن من يبدل فيه فاقوله كلمة من التخصيص معناه الزيادة فان نقله بلفظي يقول كل من يبدل فيه
 فاقوله يستل الزيادة ايضا في كل الاحكام وما كان من جملة الحكم ثلثين ان كان لفظا وجوبا
 معان حجة نقله عن العزم والتمسك بالجملة والجماع جبارا في الشكل والتمسك بالحجج
 نقله بلفظي لكل ثلثين لا للغير ولا لغيره الما في جملة الحكم فلو علم لما كان محصوره فلا يزال لكل
 نقله الما لا الشكل والتمسك في كلامه ما نقله بلفظي بله بصيرة في وجوه اللغة لثقل كالتبعضا عليه
 على معناه بله في الاستفسار من الجواب في ما يقع من بيان التخصيص لا في شرحه في بيان طعن في كل
 من جانب الرواية او من غيره وقال في الرواية عنه انه ذكر الرواية ثلثين فان كان انكارا جازلا
 كذب على وادريت ان هذا النقل بالجملة اتفاقا وان كان انكارا متوقف بان قال انكارا
 اني دعيت لك هذا الحديث الاخر فيه فبما خلا فبذلك لا في واحدا من جنسهم سقط القول
 وعندنا شيخنا في الاستفسار من الجواب في ما يقع من بيان التخصيص لا في شرحه في بيان طعن في كل
 ثلثين ان كان لفظا وجوبا فاقوله كلمة من التخصيص معناه الزيادة فان نقله بلفظي يقول كل من يبدل فيه
 فاقوله يستل الزيادة ايضا في كل الاحكام وما كان من جملة الحكم ثلثين ان كان لفظا وجوبا
 معان حجة نقله عن العزم والتمسك بالجملة والجماع جبارا في الشكل والتمسك بالحجج
 نقله بلفظي لكل ثلثين لا للغير ولا لغيره الما في جملة الحكم فلو علم لما كان محصوره فلا يزال لكل
 نقله الما لا الشكل والتمسك في كلامه ما نقله بلفظي بله بصيرة في وجوه اللغة لثقل كالتبعضا عليه

الأول والخلاف في قول الأبدان وأوله ابن عمر الرازي بقوله الأبدان كما هو قول الشافعي ثم ذهب إلى ما
 أن نقل عن بقية الأئمة ثم ولا امتناع في شيء امتناع الرازي من عن العمل به مثل العمل بخلاف
 في شيء بخلاف ما رواه فخرج عن الحجة كما روى ابن عرابه عن كان يرفع يده عند الركوع وعند
 زرع الرأس من الركوع وقد سمع عن عجل الله قال أحببت أن يرضي عشرين من أمة الله فرفع يده
 الأولى بكثرة الأقسام فترك العرباء دليل على أنساخه ثم وعمل الصالحين بخلافه إذا كان
 ظاهرا لا يحتمل الخفاء عليهم في شيء من هذا ما عرف في الطعن من غير الرازي ومثاله ما روى عباد
 بن الصامت أنه قال لا يكربل الله وتغيب عام فمعتك به أشد كما يجعل الحق في العلم
 من الخلد ونحن نقول إن من يرضى بغيره لا يرد الحق بالروم خلفه لأن في أحد البدائل كان
 حذا لا حلف على تركه فممن أن التي منه كان سياسة لأحد وعنه الخلد كان ظاهره لا يحتمل الخفاء
 على الخفاء لأن بن نصيب الأقسام الخلد وأخبر به عما كان يحتمل الخفاء عليهم فأنه لا يوجب فيه
 كذا وجوز الوضوء بالقبضة في الصلوة وما روى بن خالد المحقق وأبو إسحاق الأشعري لم يعمل به فذلك
 لا يوجب في شيء عليه لأنه من الجواز الأداة التي تحمل الخفاء على أي شيء الأشعري من الطعن
 اللهم من أمته الحديث لا يخرج إلا أو شئ عندنا بل ينقل عنه الحديث يخرج من أصولنا وهو
 في قوله ثم إلا إذا وقع مفسرنا ما خرج حقيق عليه شئ الكل لا يفتل فيه بحيث يكون له عند
 دون بعض من ذلك يكون الجرم صادرا من أمته بالقبضة دون التقبض في كل التقبض
 قد أخلوا الذين كثير ما يبعثون الكثرة حراما والذين في مخالفة في غير جرم هو كذا في غير جرم حتى
 لا يقبل الطعن بالنداس في شيء هو الله تعالى في السليمة في المنة وفي اصطلاح الذين ثلث أن كان
 في الأقسام بأن يقول حدثنا فلان عن فلان أنه ولا يقول حدثنا فلان قال أخبرنا فلان أنه لا يفتل
 يوم شئ لا رسال حقيقة إلا ما ليس يخرج فشيء أولى من اللبس في شيء من ذلك
 شيخنا بالنسبة لا بأهله وأيد كره بصحة غيره مشهورة حتى لا يعرف فيا بين
 الناس ولا يعلموا عليه كما يقول

[illegible]

[illegible][illegible]

باب في بيان
درود و نماز و
الصلوة و غيرها

باب في بيان
درود و نماز و
الصلوة و غيرها

باب في بيان
درود و نماز و
الصلوة و غيرها

باب في بيان
درود و نماز و
الصلوة و غيرها

باب في بيان
درود و نماز و
الصلوة و غيرها

باب في بيان
درود و نماز و
الصلوة و غيرها

الكتاب يجب العمل في الزيادة و النقص في اسمها و ليس هذا تعارضاً بين اتحاد العمل و كونه كل واحد
في ابتداء الاسلام ثم هو لا يصح هذا تعارضاً ايضاً لعدم اتحاد الوقت و كذا لا يمكن ان يكون متضاداً
الايضا معارضه فافهم و هو ظاهر و قيل لا بد من قيد اتحاد النية ايضاً لان العمل في المصاهرة بالنسبة
الى الزوج و الكهنة بالنسبة الى غيره لا يفسخ علقه ايضاً و حكمها بين الاليتين المصير الى
السنة قولان الاليتين اذا انفارضا ناساً قطعاً فلا بد العمل من المصير الى ما يورد و هو السنة
ولا يمكن المصير الى الآية الثالثة لانه يفتى الى الترجيح بكونه الاصل و ذلك لا يجوز و مثله قوله نعم
فأقر بما اقره من القرآن مع قوله نعم و اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان الاول يجوز و
الفرقة على المتقدم و الثالث في خصوصه ففيه وقد ورد في الصلوة جميعاً قطعاً
الاجديث و هو قوله من كان اماماً فقرأ تلاوة ثم قرأه لهم بين السنتين المصير الى اقل الصلوات
او القياس قولهم هذا كفر في الاسلام و كذا فلا بد فيهم الترتيب بينهما و قيل اقول الصلوات مقدمه على
القياس و لو كان فيما بينهما بالقياس اجماعاً و قيل القياس مقدم مطلقاً و قيل في التخليق
اقول الصلوات مقدمه فيما بينهما بالقياس و القياس مقدم فيما بينهما و مثله ما روي عن
ابن جابر عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
صلواتها باربعة ركعات و اربع سجودات فتعلم ان هذا هو القياس و هو الاعتبار و لا يترك
الصلوة هم و عند الحزب يجب تقرير الاصول و في اي اذا اخرج عن المصير بان
تعارضت السنن و اقوال الصحاح و رض و القياس ايضاً و لم يوجد دليل على
فحجب تقرير الاصول اي تقرير كل شيء على اصوله و ابقاء ما كان على ما كان
كما في سورة الاحزاب و تعارضت الدلائل و يجب تقرير الاصول و قولهم روي انه لم
فهي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
انه قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ان الله يحب المتكلمين و ما كنت اجد في هذا تعارضاً
من الاشياء و هو ان الله يحب المتكلمين و ما كنت اجد في هذا تعارضاً و هو ان الله يحب المتكلمين

باب في بيان
درود و نماز و
الصلوة و غيرها

الصلوة و غيرها
باب في بيان
درود و نماز و
الصلوة و غيرها

في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود

في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود

الاية في الاصل هذا يدل على انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود

في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود

في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود
 في انما هو في الوجود لا في الوجود

يان يكون احدهما مشهورا والاخر احاد الو يكون احدهما نصا والاخر ظاهرا فيجب الا على علي
 الادنى وقد مر في غيره **و** ومن قبل الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر الحكم العقلي كما في العين
 سورة البقرة والمائدة ثم ناهية تارة في سورة البقرة لا يؤخذ كمر الله بالعقوبة اياكم ولكن يؤخذ في
 كسبت تلوذ كبر قولها بيا كسبت للعقوبة **و** المتقدمة جميعا فيعلم ان في الغفوس مؤاخاة وقال في
 المائة لا يؤخذ كمر الله في الغفوة اياكم ولكن يؤخذ كمر باعقبة ثم الايمان فان الملاءمة
 المتقدمة فقط والغفوس ههنا داخل في الغفوس ثم ان لا مؤاخاة في الغفوس فلا متاخاة
 في نحو الغفوس آية البقرة على المؤاخاة القرآنية وآية المائة على المؤاخاة الدينية فعلم
 في الغفوس مؤاخاة اخروية وهي الاثره مؤاخذة دينية وهي الكفاية وقد مر في مما سبق
 مرهنا **و** من قبل محلي بان محلي احدا على حاله الاخر على حاله كما في قوله حتى يطهرن
 والتشديد ثم ان قوله لا يؤخذ حتى يطهرن فراء بعضهم بطهرن بالتخفيف لا يؤخذ
 انما حتى يطهرن بانقطاع ههنا سواء اغتسلن او لا وقرأ بعضهم يطهرن بالتشديد لا يؤخذ
 حتى يغتسلن فعارض بين الاثرين هما من لا يتبين فوجب التطبيق بينهما بان محلي قراءة التخفيف
 اذا انقطع لغزاة ايام انه لا يتمم الجيوش المراد على هذا فيجوز انقطاع الدم على الوسطي ويحتمل
 التشديد على ما اذا انقطع الدم على ما في ايام ان يتجلى هو الدم فلا يؤخذ انقطاعه لان يتجلى
 عليها وقت صلوة كاملة يحكم بطلانها ولكن يرد عليه ان قوله فاذا انقطعن ناوهن بعد
 ليس الا للتشديد فهو كوجه الاعتساف على التشديد لان يقال يدل على استصحاب الفصل
 دون الوجوب او يحيل بطهرن ح على يطهرن كسبتين على بان اي بمعنى بان لا ومن
 قبل اختلاف الزمان صريحا ثم فانه اذا علم التام من خلافه ان يكون المتأخر
 ناسما للمقدم كقوله تعالى واؤتوا الاحوال الجاهل ان يضعن حكمهن
 فتن نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة والذين يتوفون منك وميزون
 ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا فان هذه الآية تدل على

[illegible]

بعضها بالثاني في اشارة الى اشارة في ثلاث ترغ الخوف عنهم فقال لم ولا ضافية ان التي ان كان من جنس غير دليله فهو بان كان مبنيا على دليل وعلامة ظاهرة ولا يكون مبنيا على الاستدلال الذي لا يتحقق م او كان ما يثبت به حاله لكن حتى ان الراوي اعتمادا على العرفه فهو في كل التقديرات نفسه ما يحتمل ان يكون مستفاد من الدليل وان يكون مبنيا على الاستصحاب لكن لا يصح من حال الراوي علم انه اعتماد على الدليل ولا يثبت به صحت ظاهره بل في هاتين الصورتين كان من الاشياء التي لا يمكن ان يكون لا بالدليل فاذا كان التقديرات ايضا بالدليل كان مثله فمعارض بينهما يحتاج الى معارضة الاولى منه بجاء مذهب ابو حنيفة ولا خلاف في انهم لم يثبتوا في مذهبهم ما يعرف بالدليل كدوامه ان الراوي اعتماد على الدليل بل بناء على ظاهره الى الاصلية عليه يكون من الاشياء في معارضة بالاثبات او الى انه ثابت بالدليل بجاء مذهب الكوفي فيحتاج الى اثباته في معارضة التقديرات معارضا للاشياء ومثال كون الاشياء اولى منه على ما يثبت لهم بتماما لكن

اورد ما على غير ترتيب الف بجاء او لا بمثل قوله ولا خلافه فقام في حاشية في حاشية ثبوت وهو الذي كانت مكتوبة لاثباته وم كانت في كتابه عند ذلك اذت بدل الكتابة قالها بسوالة مع ملك بضعك فاختارني ولكن اختلف في انه حين خيره ما جعل في زوجها عبدا ام صار افعالا انه كان عبدا على حاله وهو محتار لثا في م حيث لا يثبت الخيار للعقاة ولا اذا كان زوجها عبدا وقيل قد صار وهو مختار ايحييه في دم حيث يثبت الخيار للعقاة سواء كان زوجها عبدا او حر الخيرية وان كانت اصلية في و الا لا سلام والعبودية عارضة ولكن اتفقت الرواة ان زوجها كان عبدا في الحقيقة واما في الاختلاف في الحرية العارضة كان في العبودية ناخليا للحرية العارضة ومبني على الاصل وحرية الحرية مبنيا للحرية العارضة فجوهر التقديرات وهو ما روى انها اعتقت وزوجها عبدا كغيره من الاطراف لمحال فهو وهو انه كان في الاصل فاعلم انه في كل ذلك وليست للعبد علامة ودليل يعرف بها ويميز عن الحر ثم فلم يعارض بالاثبات وهو ما روى انها اعتقت وزوجها حرة لان لغيره لا يثبت له ولا يثبت له

بعضها بالثاني في اشارة الى اشارة في ثلاث ترغ الخوف عنهم فقال لم ولا ضافية ان التي ان كان من جنس غير دليله فهو بان كان مبنيا على دليل وعلامة ظاهرة ولا يكون مبنيا على الاستدلال الذي لا يتحقق م او كان ما يثبت به حاله لكن حتى ان الراوي اعتمادا على العرفه فهو في كل التقديرات نفسه ما يحتمل ان يكون مستفاد من الدليل وان يكون مبنيا على الاستصحاب لكن لا يصح من حال الراوي علم انه اعتماد على الدليل ولا يثبت به صحت ظاهره بل في هاتين الصورتين كان من الاشياء التي لا يمكن ان يكون لا بالدليل فاذا كان التقديرات ايضا بالدليل كان مثله فمعارض بينهما يحتاج الى معارضة الاولى منه بجاء مذهب ابو حنيفة ولا خلاف في انهم لم يثبتوا في مذهبهم ما يعرف بالدليل كدوامه ان الراوي اعتماد على الدليل بل بناء على ظاهره الى الاصلية عليه يكون من الاشياء في معارضة بالاثبات او الى انه ثابت بالدليل بجاء مذهب الكوفي فيحتاج الى اثباته في معارضة التقديرات معارضا للاشياء ومثال كون الاشياء اولى منه على ما يثبت لهم بتماما لكن

175
 في قوله تعالى وان كان من جنس غير دليله فهو بان كان مبنيا على دليل وعلامة ظاهرة ولا يكون مبنيا على الاستدلال الذي لا يتحقق م او كان ما يثبت به حاله لكن حتى ان الراوي اعتمادا على العرفه فهو في كل التقديرات نفسه ما يحتمل ان يكون مستفاد من الدليل وان يكون مبنيا على الاستصحاب لكن لا يصح من حال الراوي علم انه اعتماد على الدليل ولا يثبت به صحت ظاهره بل في هاتين الصورتين كان من الاشياء التي لا يمكن ان يكون لا بالدليل فاذا كان التقديرات ايضا بالدليل كان مثله فمعارض بينهما يحتاج الى معارضة الاولى منه بجاء مذهب ابو حنيفة ولا خلاف في انهم لم يثبتوا في مذهبهم ما يعرف بالدليل كدوامه ان الراوي اعتماد على الدليل بل بناء على ظاهره الى الاصلية عليه يكون من الاشياء في معارضة بالاثبات او الى انه ثابت بالدليل بجاء مذهب الكوفي فيحتاج الى اثباته في معارضة التقديرات معارضا للاشياء ومثال كون الاشياء اولى منه على ما يثبت لهم بتماما لكن

[illegible]

من السير كما

[illegible]

لَقَدْ يَفْقَهُ تَوَاقُفُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْإِلَهِ وَالْإِنْقَادُ لَهُ

نہادانان غمان علفانہ کی برکت شکر گرامت سبب از کو مشکل از ان بر تو ۱۲

174

[illegible][illegible]

149

على ان النعم من خصوص عدل في ايها بسلام نعمها وفيه خصوص في ايها النعم من ان يقدر
 نفس ثانيا كالتخصيص بيان تقييد من القطع في الاحتمال فتبيد بشرط الوصل عندا ليس في
 بالهون تقييد نفس للطبقة التي كانت قبل التخصيص من فيجع مؤكلا ومفصولا تش بالاعد
 عندا ان تخصيص العام لا يبع موارها ورد علينا تلك اسئلة الاول ان الله تعالى ولا
 بنى اسرائيل بقرع عاترين طلبوا ان يعطوا قاترا اخيم فقال ابن الله يا رب ان تدعوا
 بقرعهم لاحادوا وان يعطوا انها باي كسبة وكيفية ولون فيها الله نعم بالتفصيل على بانطق
 به التبريل فقد خص العام وهو بالقرع توفيا فاقنا الى جوابه بقولهم ويين تقوى الله
 من قبل تقييد المطلق لان قبل تخصيص العام لان قوله بقرع نكرة في موضع الانشاء
 خاصة وصفت لفرج واحد لكنها مطلقة بحسب الاوصاف فكان نسخا لذلك فتم
 نعم لان النسخ لا يكون لامراليا والثاني ان قوله نعم خطا بالنوع نعم فاسلكت فيها من كل جنين
 واهلك اي اهل في السيف من كل جنس من الحيوان زوجين اثنين ذكر انا نبي واهلك اهلك
 فيها فالاهلام عاقل لكل اولاده ثم خص منه كنان بن نوح بقوله ان اهل بن من اهلك فقال
 من احياها منها اثم فاحل بقولهم ولا هلكم بساؤل الامن شين اهل التي من كان تابعة الدين و
 الامن كان فذا نسب من علم كنان الامن الكا فاهلك لهم لانهم خص بقوله نعم انه ليس من اهلت

وفي ذلك ان الاستثناء بمنزلة الغاية للمستثنى منه يدل على ان هذا القدر ليس مراد من
 تلك الغاية ليست برادة من المعنى فاجعلنا في هذا عبارة لا لا المقصود على ان حكم
 المستثنى منه ينتهي بالبعد كما ان الغاية ينتهي بالمعنى فاجعلنا في هذا اشارة لا غير
 واما كلمة التوحيد فقد كان المقصود في غير الله واما وجوداته نعم فقد كان لا يقرب
 منهم كانوا امرين يشتركون مع الله اما ان الله لم يزل من خلق السموات والارض
 يقول الله وقد اطلب في تحقيق المذهبين ههنا صاحب التوضيح قائل في ٥ وهو
 متصل وهو الاصل ومنفصل وهو الاعم استخراجا من المصدر ^{المتصل} بل يكون على ما هو
 من سابق وهذا في منقطعنا في عرف النحاة واطلاق الاستثناء ^{منه} على ما هو في
 في الحقيقة كالمستقل وهذا المعنى قد افعال مبتدأ قال الله تعالى في الاثرين ^{التي} متعلقين
 هو لعمري ان هذا الصداق الذي
 برز لقومنا في هذا الصداق الذي

فتح الخطباء
 تشكروا على ما فعلتموه
 بما وجدتموه من حسن الاستقبال
 في هذا الموضع
 وطلبوا من الله العفو
 والرحمة
 لعلهم يوفقوا
 في كل عمل
 وقدموا على
 القوم
 وقدموا على
 القوم
 وقدموا على
 القوم

[illegible]

١٤١
 الماصح والاصح ليرى العوض
 انما تحقق في حال لاني انزلني العوض
 وكذا في العوض لاني انزلني العوض
 بطريق العوض لاني انزلني العوض
 لا يستحق في العوض لاني انزلني العوض
 يختلف لاني انزلني العوض
 يحتمل ان لا يستحق لاني انزلني العوض
 قوله في العوض لاني انزلني العوض
 لم يكتف في العوض لاني انزلني العوض
 والامر ان لا يستحق لاني انزلني العوض
 احسن في العوض لاني انزلني العوض
 ينطبق في العوض لاني انزلني العوض
 لا يقبل في العوض لاني انزلني العوض
 محتمل في العوض لاني انزلني العوض
 فان في العوض لاني انزلني العوض
 في العوض لاني انزلني العوض
 في العوض لاني انزلني العوض

بسم الله الرحمن الرحيم

المراد بالمراد والوجه في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل والمراد بالمراد والوجه في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل والمراد بالمراد والوجه في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

فانه تهلوس في كل ما لا ينضم فيكون كما ما قبله ويحتمل ان يكون القوم عبد طائفة قوم لا ينضم اليه والحق في ان كل مبدلة وعة على الارب العاملين فيكون متصلا وهكذا قبل منضم ولا استثناء حتى نقب كلمات معطوفة بعضها على بعض نفس بان يقول يزيد على الف ولعمري على الف والزيادة على الف لا تأثم بغير اليك كالمثل عند الشافعي ردم شوق كون استثناء الله من كل الف من كل الف عند الشافعي ردم كما يكون مثل هذا في الشط بان يقول هذا طلق وزينب طلق وعرة طلق ان دخلت الدار فيكون طلاق كل من الزوجية معلقا على دخول الدار وهذا لان كل من الاستثناء والشرط بيان تغييره فيكون حكمه محذوم وغدا ثمن فخر الاستثناء من الاصل بخلاف الشرط لا يملك شوق الاستثناء في الكلام من ان يكون طلاق الجميع فيبقى ان لا يصح لكن يفرض علم استقامه يعني ما قبله وهو يندم بغير الى الاخيرة بخلاف الشرط فانه لا يخرج اصل الحكم من ان يكون طلاقا وما تبدل الحكم من التغير الى التعليق فيصير ان يكون معلقا للجميع سابق لوجود شرط التعليق ولكن لا يخفى عليك انه على الشرط والاستثناء فيما قبل هذا من بيان التغير وهذا عند الشافعي من التبدل ولا مضافة فيه بعد حصول المقصود وبيان ضرورة شوق طلاق قوله تغيير الى البيان المحال بطريق الفرضة م وهو نوع بيان يقدم بال يومض لم يفتى السكوت اذ الموضوع للبيان هو الكلام في السكوت وهو ان يكون في حكم المنطوق من البيان اما ان يكون في حكم المنطوق او الكلام القدر السكوت عنه يكون في حكم المنطوق لم يفتى م وورثته ابا وخلفاؤه الثالث ثقل هذا الكلام وجب التفتي مطلقا في ورثته لا يورث من غير تعيين نصيب كل منها ثم تخصيص كلام بالثالث صوابا نانا لان الارب يستحقون فكا م قال فلا م الثالث ولا يورثه الباقي م واشتبهت بكلامه حال النكاح ثقل حال السكات النكاح لسان الحال لسان الحال م كسوة صاحب م عند الطائفة عن التغير ثقل ان الرسول عم اذا رأى امرأته تفسد م جالونه كذا نصا ربات والشركات اورى شيئا يباع في السوق ولم ينكح عليه عا انه ما م فذكرته اجمعت مقام كراهة الا بامانة وفي حكمه سكوت النصيحة بغير شرط القدره على كذا يكون القدره على كذا روى ان امة ابقت وتزوجت رجلا

فحولت اولادهم جاء مولاهما ورفع هذه القضية الى عرض
 ففرض بهما مولاهما وقضى على الابن بفقد عن الاولاد وياخذهم بالقصة
 وسك من ثمن منافها ومناقم اولادها وكان ذاك يحجز من الصغار فكان
 لجماع على ان منافهم ولد الغرر لا يخرج الا نكالا او ثبت خيرة دم الغرر من الثمن
 وهو حر لم يسكوت للمول حين سلكه ميم بشره فانه يصير اذا ناله في القتل عتقا
 لانه لو لم يكن ماذون فيض الناس وزم الغرر عنه وجعل ان لم يكن ماذون الا ان
 يحتمل ان يكون المراد به بغيره وان يكون لغرر الغبط والمقتل لا يكون حجة او ثبت خيرة
 كذا الكلام اى كثرة استعماه او لولا عتقانه يدل على ماله المرد كونه على ولد ودور فان
 العطف جعل ايا مال الملة ايدهم او مكانه قاله جماعة وذهب جماعة لطلوع الكفر والفرار
 يستعمله كما يقضى في عشرة دراهم ^{ويشترط} ان يكون له من الثمن اثبت في الذمة كذا لفظ
 كالمكسر والمزبور بخلافه على ما قد ثبت من ان الثمن اثبت في الذمة لا في السلم ولا يكون
 بياك لان الملة ايضا اقوال بل يرجع الى القائل في تفسيره وقال الشافعي رحمه الله في تفسيره الملية
 فوجبه لهم فيجب للمال الا اذا اضردهم من الملة ما يشترطون كذا في بيان اية عطف
 قوله يباشر في النسخ في اللغة والاسم من اذله الملة كناية عن قول ما نسخ عليه او نسخا لها
 وجبه مغنونا ببيان انه بيان وجهه وتبدل وجهه عما قال وهو ان مدة الحكم للطلوع الذي كان
 معلوما عند الامراء لانه اطلق فصا طاعة بالقانون في البشر في ان الله لم يابح الخمر في اول
 الاسلام وكان على ابيهم معاوية البتة ولكن لم يقل الى ابيهم الخمر بل في معنى بل
 اطلق الاباحة فكان في زمانه ان يبقى هذا الاباحة اليوم بقية ثم لما جاء التحريم بعد المسافة
 فكانت اية الغنونا لاجل الاباحة بالوجه بيانها محضا حتى لا يقع الابهة التي هي في قوله
 قوله يباشر في النسخ وكونه تبدلا في البشر وهذا بمنزلة القتل اقتل الشا فانها في قوله
 القتل في غير ما تبدل في في الناس لا ظهر طبعه انه لو لم يقتل لعاش الى مدة

[illegible]

بالاجتهاد بالانوار في الحكماء للضرورة ان يستطاع في الحكم المنصوص في حق من علمه انما
 بالنسبة كما كان شأن سائر المجتهدين فان بعضهم ان يكون من ضمن خطئه ثم ان الله تعالى وما
 عن المولى ان هو الا ترى في كل امكانه ان يكون ثابتا في الحق ووجهه ان ليس كل واحد
 هذا شأنه والجواب على المراد بهذا الوجه هو القول في كون كل واحد له ولي سلمه عالم الامور
 ليس في بل هو موجودا في المال والقرار عليه وعندنا هو مأمور باستطاعة الوجه في كل
 اذا انزلت الحادثة من يديه يجب عليه ان ينظر الوجه اول الجواب في الاذنة ايام والى ان يضاف
 المفسر في العلم بالراي بعد انقضاء مدة الاستطاعة في كل اصناف الراي لم ينزل الوجه في كل
 او ان اخطأ في الراي لم ينزل الوجه للتبعية على الخطا وما مر على الخطا فخطا في المجتهد فان كان
 يبتغي خطاهم في يوم القيمة وهذا معنى قوله في الاذنة مع معصوم عن القدر على الخطا فخطا في المجتهد
 من ايسار البراءة في مجتهد الاذنة فانهم قد يرون على الخطا في المعصوم عن القدر عليه فخطا
 كثيرة في كتب الاصول من حيث ان الله ايسر على عبده سبعون ذراعا في الكفاية والذين هم اصحابه
 حقهم فكل من علم منهم وانه قال ابو بكر بن عمر فمكوك واهلك اخذ منهم فذله فيفسد حكمه
 يوقعون بالاسلام بعد ذلك وقيل مرض مكرك فخذ من قريته وكره عليا من قتل عقله
 من قبل فلان ليقول كل واحد منا خربة فقال ان الله ليس قلوبكم كقلوبكم ولا رؤسكم كرؤسكم
 كالحجاة اذ شاك يا ابا بكر كسر ابراهيم حيث قال من اتبعني فله مني ومن عصاني
 فانك فعفو رخيتم وشاك يا عمر كسر نوح حيث قال ابلان من على الارض
 من الكافرين فبارا ثم استقر لهم على اهل البيت بكره من فاعرض فاجز الفداء وقال
 تشهدون في احد بعدد هم فقالوا قبلنا قلنا اخذوا الفداء او نزل عليه قوله
 تعالى ما كان النبي ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض فريدون عرش
 والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لو اذ كان من الله سبعون كفة فذهب من كل
 ما غنم عليه لوطيا وقوطا من الله غنم رخيص في رسول الله صلى الله عليه وآله قالوا لولا ان الله

و لا زودا فاعلم ان الشاهد
 بل يكون لطيفك المحسن
 وفي الاصل من ذلك المراءى من العيون
 سوى القدر على الارض الصواب من نفس
 ونظري اصول الارض ونظري في الاحكام
 ملازم في الصفات با ما جاء في الاصل
 عند اكثر الطوائف من غير ان يكون
 ملازم لا بد من ان يكون ملازم
 في قسم من الصفات با ما جاء في الاصل
 او لا بد من ان يكون ملازم
 او لا بد من ان يكون ملازم
 او لا بد من ان يكون ملازم
 او لا بد من ان يكون ملازم

149

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في حلقه **الشمس** اذا ورد من اسماء اول
 بانك انت ملائمة بالشمس والسموات
 من باب استنباطه حادثة من غرض
 في حلقه **الشمس** اذا ورد من اسماء اول
 بانك انت ملائمة بالشمس والسموات
 من باب استنباطه حادثة من غرض

كالاخير فالحاصل ان يثاقوه اخذ بالرأي اما في ما لا يمكن الاختراع على كثير من العقاب
يضمن الاتفاق وهو هذا الاختلاف المذكور من العلماء في وجوب التقليد وعدمه
في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم ومن غير ان يثبت ان ذلك يبلغ غير
تأله فكذلك سلم انه قد ينفرد كما قلنا بما لا يبلغ غير من الصحاح اختلف العلماء
في تقليد بعضهم تقليدونه وبعضهم ولما اختلفوا في ما لا يبلغ حجابا اختلفوا في تقليد
هذا الامر سلم انه اذا اختلفوا في ذلك كما اختلفوا في تقليد الاجماع باقتناء العلماء
وان اختلفوا كان ذلك بمنزلة خلاف المحققين في التقليد ان يعمل بايهما شاء ولا يتعد الى الشق
الثالث لانه ضار بالاطلاق بالاجماع المركب من غير اختلافين على بطلان قول الثالث هكذا
ينبغي ان يفهم هذا المقام وما التابعي فان ظهرت فتواه في زمن الصحاح كشيخنا مسلم
البعض هو الاصح في تقليد كبار روى ان عليا رضي الله عنه قال في رجل يترجم القاضي في ايام خلافة
في حقه ولا يرى عندها مع هذا اليهودي فقال شريح لليهود ما تقول قال حرقوني
يدي فطشها حين من على ثم فاق على شريح يا ابن الحنظل قبيح ولا يشهد اعد شريح فقال
شريح امساها دة مولاه فقد اخرجتم اهل الكوفة ما معقوا واما شهادة اهل الكوفة فان
أجيز هالك وكان من مذهبهم ان يجوز شهادة الابن الا في غلة شريح ذلك فلم يكره
على ثم ظلم الدين فقال لليهود امير المؤمنين مشي معي الا في غلة فقضى عليه ثم
به قتلها وبعثها الى الديار على ظلم الدين على ظلم الدين على ظلم الدين
وكما شهد حرب صيفين وهكذا مروق كان قابضا خلف ابن عباس في مسألة الدين
فدفع الولدان ابن عباس فيقول من ذنبه ذنب ج الولد يرميه ملة ابن قيسا على ذنبه
مروق بل يرميه ذبح باة استاذ الالبسة ابراهيم فليكنوا حقيقا اجماعا ومن
ان اختلفوا التابعي لهم حال فيقول الصحاح ان قبل الاختراع السماع اصابعهم يرمي به صحابي الدنيا
هو معقوف التابعي هو حاشا ثم هذا الذي ظهر في قوله ما الصحابة وانما ظهر فتواه في

۱۸۲
مکتبہ البرز دیو
قائم علی مکتبہ علی بابہ العاصمہ
لیکھناؤ و حیدرآباد

سبيل اليقين فنسبهم ان الاجماع في الامور الشرعية فيضيد اليقين والقطعية فيكفرها كما
كان في بعض المواضع بسبب الجاهل لا بعيد القطع ولا اجماع السكوني لقوله تعالى وكذا
جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ومنهم وفي المداولة فيكون اجماعهم حجة وكذا
قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس والخير امة اياكمون باعتبار كلامي في الدين فيكون اجماعهم
حجة وكذا قوله تعالى ومن يتأق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الى
قوله ما تولى فجلت مخالفة المؤمنين مثل مخالفة الرسول بثبوت اجماعهم كخبر الرسول بحجة
نقلية وانما لم يدخل بعض القولية والرواقي فقالوا ان الاجماع ليس بحجة لان كل واحد
مهم يحتمل ان يكون خطأ فلذا اجماع كل ائمة من قوة التحيل المؤلف من الشعرات وانما
ثم انهم اختلفوا في ان الاجماع هل يشترط في اتقاده ان يكون له داع مقدم عليه من دليل
فمنهم من لا يوجب له دليل اعني عليه ما لها من مزية عن الله ان يحق الله فيه علمه
وبعضهم لا يوجب له دليل لا يشترط له الداعي ولا العلم بالخبر اياه كدفع داعيها قال
ابن ماجة قد يكون من اخبار الاحاد والاعيان شئ من الاخبار الا اذا تكا اجماعهم على
عدم جواز بيع الطعام قبل الفسخ والداعي به عونه كما لا يجوز بيع الطعام قبل الفسخ واما القياس
فكما اجماعهم على حرمة الربوا في الاثر والداعي ببيع القياس على الاستيلاء المستدعي قوله قد يكون
اشارة الى ان الداعي قد يكون من الكتاب ايضا كما اجماعهم على حرمة الجذات ونبات التين لقوله
ثم حرمت عليكم اهابناكم ونباتكم وقيل لا يجوز ذلك اذ عند وجود الكتاب والنسبة لا تتوقف
الاجماع الى الاجماع ثم بين لهم انه لا بد من نقل الاجماع انهم من الاجماع فقالوا واذ انتقل
اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان كقولهم الحديث المتواتر نفس فيكون
موجبا للعلم والعمل قطعا كما اجماعهم على كون القرآن كتاب الله ثم وفرضية الصلوة
وعبرها هم واذ انتقل اليها بالاجماع كان كقولهم السنة بالاجماع نفس فانها
بوجوب العمل دون العلم مثل جبر الاحاد

[illegible]

100

فتح الله عليه السلام في هذا الحق
 على الناس والجموع فغلبت على العلم والوجوه
 والأصوات والخفية على الناس فكأنوا ساءوا
 الشاهم مطلقا من غلبت على العلم والوجوه
 شهادة قائم به الشهادة وهي الأخبار عن
 كشف المار

[illegible][illegible]

[illegible]

ما ضابطه في بيان شرط ما يلزم من حصول ذلك هو هنا فنشئ في القياس الشرطي ثلثا في علم النفس ونقد بها
الفرق التي تثبت حكم النفس في هذه الاصول في الاصل معلولة فنشئ في علم النفس ونقد بها
يكون النفس معلولة حتى يعيد الى الفرق في القياس يعني ان الاصل في كل اصل من الكليات السنة و
الاجماع ان يكون معلولا لجملة فتوجد في الفرق وان كان يحتمل ان لا يكون معلولا او يكون
معلولا بجملة فاصح ما نتجده في الفرق هو الدالة فنشئ لان ينبغي ان يكفى بهذا القول على
الذي قد ذكرنا من دلالة التبيين فنشئ دليل يدل على ان هذا هي العلة ولا يرد كما يعلم في كلامهم
المخضرة بالمخضرة من المتعاطية ومن قوله مثلا مثل كون القلب والجنس علم هو ولا يقبل
ذلك من تمام الدليل على انه لما شاهد فنشئ على ان هذا النفس في الحال معلول مع قطع النظر
عن كون الاصل في الاصل معلولة فتقول له الحال معناه في الحال وقوله شاهد كفي به عن
كونه معلولا لانه اذا كان معلولا بجملة جملته كان شاهدا على حكم الفرق والتعاضل
هنا قلنا امور الاول ان الاصل في كل نفس امكنه معلولا والثاني ان لا بد من دليل
مستقل يدل على ان هذا النفس في الحال معلول يقطع النظر عن ذلك الاصل ولان
ان لا بد من دليل غير العلم من غيرها في عين ان هذا هو العلة دون ماعده فاذا
اجتفت هذه الثلاثة فلا بد ان يكون القياس صحيحا شرعا لقياس تفسير لغة وشروط كما ذكرنا
وشروط ركز وقد قدم فنشئ فلا بد من بين هذه الاربعة اجل محافظتها بقية وجهه قياس
هو شرط ان لا يكون الاصل مخصوصا بحكمه بنظر آخر فنشئ الظاهر ان الاصل هو القيس عليه
والباقي في حكمه داخل على المقصود والمعنى ان لا يكون القيس عليه خيرية مثله مقصور عليه حكمه
بنظر آخر اولها ان حكمه مقصور عليه بالنسبة كيف يتناسب عليه غيره ولا يجوز ان يراد بالاول
النفس الذي على حكم القيس عليه ويكون الباء بمعنى مع اذ يكون المعنى حزان لا يكون اللطف على
النفس بله مخصوصا حكمه بنظر آخر واشك ان النفس التي هو انفسا في حكمه نفسا
وهو كعادته خير غيره فنشئ فانه مخصوص بقوله اعلم من شهد له خيرية فهو حسنة ولا ينبغي

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً في القلوب
والعلم نوراً في القلوب والحمد لله الذي جعل العلم نوراً في القلوب
والعلم نوراً في القلوب والحمد لله الذي جعل العلم نوراً في القلوب
والعلم نوراً في القلوب والحمد لله الذي جعل العلم نوراً في القلوب

[illegible]

[illegible]

فما ساقى الله وكنت فرق بين **الوصف** واللوحة اسم الزنا بين ان يجري عليه كذا فقط
لجل اشتراط العلة فلان الاول ينافي الشقة دون الثاني والمجوزون لهم اكثر
اصحاب الشافعي رجع فانهم يعطون اسم الفعل لكل ما يحل العقل وقد قال لهم ولحد من
الحنفية انتهى الفارقة قارون قالوا لا الله بقدر في الماء تعال وبطنتك ايضا
يقتر فيه الماء فيبقى ان يسمى قارون ثم قال لهم ايسى الجوز جربا فقالوا انه يتجرى اى تجر
على وجه الدوز فقال ان لعيتك ايضا تتجرى فيبقى ان يسمى جربا فتجرب وتك
لصحة ظهار الذي ش فرجع على الشرط الثاني اى يستقيم التعليل لصحة ظهار الذي
كما علمه الشافعي فيقول انه يصح طلوعه فيصح ظهارا كالمسلم اذا برجن الشرط الثاني
وهو تعدية الحكم بعينه **ولكونه شى** اى لكون هذا التعليل **تفسير للحكمة** الشافعية
بالكفاية في الاصل شى وهو المسلم لاحتلالها في الفرع عن الفاتحة **ظهارا كالمسلم**
يشترى بالكفاية وظهارا الذي يكون موبدا اذ ليس هو اهلا للكفاية التي هي دائمة
بين العادة والتعوية وقيل هو اهل لتغييره ولكن ليس له للفرع الذي يتغيره **تفسير**
هو ولا يفترقه الحكم من انشأه الفطر الى الكثرة والشافعي ان عن هذا دون عند شى
تغييره على الشرط الثالث وهو كون الفرع نظير الاصل **الشافعي** يقول لما عن انشأه
مع كونه **الشافعي** في نفس الفعل فلان بعد انشأه والمكوى وهما ليس بعامدين في نفس
اولى ونحن نقول ان عن هذا دون عند ما فان النسيان يقع بلا اختيار وهو مستوفى
بما انشأه ونفس الشافعي والمكوى غيرهما الحق فان انشأه في ذكره قصص ولكنه يفتى في
في المخصصة حتى دخل الماء في حقه والمكوى اكرهه الانسان والجمالية فذكر عن هذا
كمن انشأه فيفسد منه وقد مر عنها فيما سبق على كون الاصل مخالفا للفعل فيفسد منه
ان اكثر المسائل يقع على اصول مختلفة **لا يشترط** ان يؤمن في رتبة كفاية **الشافعي**
والظاهر ان الله تعالى الامانة بغير تغييره ففسد تغييره بشرط الرابع وهو ان يكون نفس

و من ثم ان الله تعالى قد جعل في كل
 من هذه الاشياء ما يفي بالغرض
 الذي خلقها له من غير ان يخل
 في احد من هذه الاشياء
 بل هو قادر على كل شيء
 و هو العزيز الحكيم

الفضل المطلق عن قيد الايمان موجود في رتبة كفارة المعين والظلمة افله ينبغي ان تقاس على
رتبة كفارة القتل وقيد بالايان مثلها كما فعله الشافعي رحمه الله يحتاج الى التيقن مع
موجود المض وهذا فيما يخص التقيا من نص الفرج واما فيما يوافقه فلا بأس بان تثبت الحكم
بالتقيا من النص جميعا كما هو مما هدية يستدل بالحكم بالعقول والمنقول بينهما على
انه لو لم يكن النص موجود البتة بالتقيا ايضا وانظر الرابع من يتبع حكم المنوع بعد
التقليل على ما كان عليه قبل طرح بقيد الرابع للتلايم ثم ان الشرط الثالث فانصهر في رطا
اربعة كما هذا شرط سابعنا فاطلق الرابع بينهما على انه شرط واحد ومعنى بقاء حكم النص ان
لا يتغير عما كان عليه سوى انه تعدل الى الفرج نعم وانما خصصنا القليل من قوله عمدا
بالطعام بالطعام الاسواء بسوءه في جواب سوال مقدم وهو اذ قلتم ان لا يتغير حكم
الاصل هو القليل وفي قوله لا يتبعو الطعام بالطعام لما علمتم منه الربوا بالقدر والتخفيف
عدتم الى غير الطعام فقد خصصتم القليل من النص الدال على حرمة الربوا في القليل والكثير
واقعه بحرمة الربوا على الكثير فقط فاجاب باذا غلبت حسنة القليل من هذا الضوم

[illegible]

باب الزكاة على ما فيها من ملامح بلاد المسلمين اذ هي من كمال الصلوة مكان الصرف الاصل
 بالفضل وهي الزكاة بخلاف الغنمة فانه فلما نفع الغنمة بين نوعين وقت تقبلا تقسم
 نحو الزكاة وكذا الكفارة اذ هي ما لم يكن له من حاشا مدة مدية وكذا الصلوة اذ هي ما لم يربح
 الاخرى الخيرية لعل كواحدة الفطر اذ هي ما لم يربحها احد وليست لها مطلقا من الصلوة
 فلم تنق الا الزكاة فكانت هي مرجع كل ما لم يربح وركبه لم يجعل علما على حكم اخر من
 هو المعنى الجامع على سماء وكان لان هذا القياس عليه لا يقوم القياس الا به سواء على
 الاصل على النزاع امارات ومعرفات الحكم وعلمته عليه والموجب الحقيقي هو انه قد وانا
 اختلنا في ان ذلك المعنى علم على الحكم في الفرع فقط اذ في الاصل ايضا والظاهر هو الاول
 على ما ذهب اليه من ان العرف لان الصلوة دليل قطعي واضافة الحكم اليه في الاصل اولى
 من اضافته الى الفرع وانا انصف في الفرع اليها كالفرض في حيث لم توجد في النص قبل
 اضيف حكم الاصل والفرع جميعا الى العلة لا بد ما لم يكن لها تاثير في الاصل كيف تؤثر
 في الفرع من ما اشتمل عليه الفرض اي حال كون ذلك العلم اما اشتمل عليه العقل ام لم يصف
 كاشتمال الفرض على الكبر والخبر او غير صيغته كاشتمال بعض المعنى عن بيع الابن
 على العبر عن التسليم من جعل الفرع نظيره في شيء الاصل من في حكمه بوجوده فيه
 شيء بوجود ذلك المعنى في الفرع ويقوم ههنا ان كان القياس رجة الاصل والفرع
 والعلة والحكم وانما اصل الركن هو العلة ثم نزع في بيان ان ذلك يكون على عدة اقسام
 فقال هو وجاز ان يكون وصفا لا ذوا وعرضا ش فالوصف الاثر لا ينفك
 عن الاصل كالغنية علة لوجوب الزكاة في الذهب والفضة لا ينفك
 عما لا يملكه اخلقا في الاصل على معنى الغنية وهي مشتركة بين مضر والذهب
 والفضة وتبرهما وحليهما فيكون في معنى النساء الزكاة لعلة الغنية وانما في
 يعمل حصة الربوا بها وهي غير مقدرة على الشيء والاعراض كالاغنياء في ماله مخرج

وہی کہ فی الواقع ان
قول علیہ السلام
انما ہی من
دیگر اشیاء
و دیگر ذات
علیکم اشارت
راکی وصف شوکر
لایان ترکیب
که کائنات من
دیگر اشیاء
لا یکن الا سرائر
من سورۃ الاحقاف
ج ۱ - ص ۲۰

محبہ
تعالیٰ حاصل ہے
الہیٰ حب و محبت
اعتقاد ہے
وہ اللہ و اللہ
وہا وصف ہے
خاموش ہے
عالم الہی ہے
حکایت الہی ہے
وہ اللہ و اللہ
تو ہے اللہ و اللہ

علية لوجوب الوضوء في الاستحاضة وفي عارضة اللام اذ لا يلزم اياكون كل دم العرق منقحاً
فانما وجد انقار اللام سواء كان للاستحاضة او لغيرها من غير السيليين بحسب الوضوء
واسما **ثمة** عطف على قوله وصفاً ومقابل له اي يجوز ان يكون ذلك المعنى اسماً كالدم في
عين هذا المثال وهو قوله عليه السلام فانما دم عرق انقز فانما ان اعتبر فيه لفظ اللام
كان مثلاً للاسم وان اعتبر فيه معنى **الاحتياط** كان مثلاً للوصف الطارئ كما مر **وقيل**
وخفياً **ثمة** الظاهر انه تقسيم الوصف كاللوزم والعارض فالوصف الجلي هو ما ينفه كل
احد كالطوان لسور العرق في قوله علم **ثمة** من الطوائف والظوائف عليك والوصف الخفي هو ما
يهرم بعض دون بعض كافي حلة الربوا عندنا القلندر والجيش عند الشافعي والظن في الظن
والنية في الاثافي وعند مالك رح الاقليات في الاذخار **وقحا** **ثمة** هذا معطوف على
قوله وصفاً ومقابل له اي يجوز ان يكون ذلك المعنى حكماً شرعياً جامعاً بين العمل والضرر كما

وروي ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني قد اركه الحج وهو شيخ كبير لا يقدر على الرحلة فتعيزني ان اجمع عنه فقال نعم ارايت لو كان على اريك دين تقضية اما كان يقبل منك قالت نعم قال فدين الله الحق بالقبول ففعل النبي صلى الله عليه وسلم على دين العباد والحق الجامع بينهما هو الذي هو عبادة عن حق ثابت في الامة واجب الاداء والوجوب حكم شرعي **موجود** وعندها **قُسم الظاهر** انه انقسم تقسيم الوصف فالوصف الفرع كالعلة بالعدل ورجله او نجس منه لحرمة النساء والوصف العان كالعدل مع النجس فله الحرمة المتفاضل والمحصل ان قوله **سواء** حكما لا يشتهر في انه مقابل للوصف بل قوله **لا زاء** وعارضا لا اشك في انه قسم للوصف **واما الجلي والخفي** وكل الفرع والعدل فقول الله على سبيل المقابلة والتداخل والظاهر انه قسم للوصف اذ لم تجز له متالا الا في قسم الوصف وقد يسمى المعنى الجامع لوصف مطلقا في عرفهم سواء كان وصفا او اسما او حكما على ما سياتي وهذا كله من تعقبات فخر الاسلام والناس اتباعهم ويجوز في النص خفي

خیشنه نم سقا
اقبالا افسانه
حقی صفت
نموده
اکو ایا طایفه این
شده اعره
بصورت لایفا
قیام اس
در حالی
خیشنه و اینگون
تمام نم ادا
از کجا به

السرور
وغيره
انما
م
اعطاء
وكان
البحر
المنطق
والطائر
والاسماك

[illegible]

كان من الحسنة ان تلك الحاشية من هاتين اركان من صياغة الجواب على ما مضى من الجواب
 على الثاني والاثبات جميعا هذا ما عرفت في حل هذا العلم والحق من قبل العلية العجيبة
 الفاسدة شرع في بيان يوفق العقل لاجل صحتها وانما قال في حاشية من صياغة الجواب
 ان الصيغة هنا هو الراجح على ما ساقى وقال بعض الفاضلين انه بيان حكم الصياغة في
 من شرطه وهو خطا فليشروا بل يبين حكمه الذي ينبغي فيما بعد قوله وحكمه الصليحة ببيانها
 وهذا بيان ما ثبت بالتعليل الاول اثبات الوجوب او صفة شئ اى اثبات الوجوب
 للعلم او صفة هذا وهو شئ الثاني اثبات شرط او صفة شئ اى اثبات شرط العلم او صفة
 هو شئ الثالث اثبات العلم او صفة شئ اى اثبات ان هذا العلم شرط او صفة فلا بد
 من امثلة مستند فيها بالترتيب فكل واحد من الحاشية بحجة الشك في اثبات الوجوب فثبت ان
 الحاشية وحدها بحجة بحجة النساء مما لا ينبغي ان يشك بالرواية والتعليل وانما
 باشارة العقل في رد الفضل لما هم مجموع القدر والجنس فثبت ان الفضل وهو البنية
 ينبغي ان يترجم ببنية العلم اعني الجنس وحده او القدر وحدهم وصفة انهم كقولهم
 شئ مثل اثبات وصف المحبة فلان الافعال موجب للذكاة وصفها وهو الموت مما
 لا ينبغي ان يتكلم فيه ويثبت بالتعليل وانما اثبتناه بقوله عني من اجل السامعة
 شارة وعند المال كالا يشترط الاشكال لادلة قوله فخذ من اموالهم صدقة نظير
 وتركهم جوارهم والشهود في افكاح شئ مثل الرط فلان الشهود شرط في افكاح لا ينبغي ان
 يتكلم فيه بالرواية والعلة وانما اثبتناه بقوله لا افكاح الا بشهود وقال مالك لا يشترط
 الاشهاد بل الاعلان لقولهم اعلوا النكاح ولو بالدفء وشرط المدة فيها شئ
 في شئ كمال اثباتا وصفه بالاشهاد والاشهاد شرط في النكاح لا ينبغي ان يتكلم فيه بالرواية
 انما هو ان كل الاشهاد من ايمان من اشهد بالعدل والاشهاد والاشهاد يشترط قوامه في افكاح الا ان
 وشاهد من لكونه ليس بالاشهاد فلهذا ما قلناه من تصغيره في اثبات الاشهاد

من الحاشية من هاتين اركان من صياغة الجواب على ما مضى من الجواب
 على الثاني والاثبات جميعا هذا ما عرفت في حل هذا العلم والحق من قبل العلية العجيبة
 الفاسدة شرع في بيان يوفق العقل لاجل صحتها وانما قال في حاشية من صياغة الجواب
 ان الصيغة هنا هو الراجح على ما ساقى وقال بعض الفاضلين انه بيان حكم الصياغة في
 من شرطه وهو خطا فليشروا بل يبين حكمه الذي ينبغي فيما بعد قوله وحكمه الصليحة ببيانها
 وهذا بيان ما ثبت بالتعليل الاول اثبات الوجوب او صفة شئ اى اثبات الوجوب
 للعلم او صفة هذا وهو شئ الثاني اثبات شرط او صفة شئ اى اثبات شرط العلم او صفة
 هو شئ الثالث اثبات العلم او صفة شئ اى اثبات ان هذا العلم شرط او صفة فلا بد
 من امثلة مستند فيها بالترتيب فكل واحد من الحاشية بحجة الشك في اثبات الوجوب فثبت ان
 الحاشية وحدها بحجة بحجة النساء مما لا ينبغي ان يشك بالرواية والتعليل وانما
 باشارة العقل في رد الفضل لما هم مجموع القدر والجنس فثبت ان الفضل وهو البنية
 ينبغي ان يترجم ببنية العلم اعني الجنس وحده او القدر وحدهم وصفة انهم كقولهم
 شئ مثل اثبات وصف المحبة فلان الافعال موجب للذكاة وصفها وهو الموت مما
 لا ينبغي ان يتكلم فيه ويثبت بالتعليل وانما اثبتناه بقوله عني من اجل السامعة
 شارة وعند المال كالا يشترط الاشكال لادلة قوله فخذ من اموالهم صدقة نظير
 وتركهم جوارهم والشهود في افكاح شئ مثل الرط فلان الشهود شرط في افكاح لا ينبغي ان
 يتكلم فيه بالرواية والعلة وانما اثبتناه بقوله لا افكاح الا بشهود وقال مالك لا يشترط
 الاشهاد بل الاعلان لقولهم اعلوا النكاح ولو بالدفء وشرط المدة فيها شئ

من الحاشية من هاتين اركان من صياغة الجواب على ما مضى من الجواب
 على الثاني والاثبات جميعا هذا ما عرفت في حل هذا العلم والحق من قبل العلية العجيبة
 الفاسدة شرع في بيان يوفق العقل لاجل صحتها وانما قال في حاشية من صياغة الجواب
 ان الصيغة هنا هو الراجح على ما ساقى وقال بعض الفاضلين انه بيان حكم الصياغة في
 من شرطه وهو خطا فليشروا بل يبين حكمه الذي ينبغي فيما بعد قوله وحكمه الصليحة ببيانها
 وهذا بيان ما ثبت بالتعليل الاول اثبات الوجوب او صفة شئ اى اثبات الوجوب
 للعلم او صفة هذا وهو شئ الثاني اثبات شرط او صفة شئ اى اثبات شرط العلم او صفة
 هو شئ الثالث اثبات العلم او صفة شئ اى اثبات ان هذا العلم شرط او صفة فلا بد
 من امثلة مستند فيها بالترتيب فكل واحد من الحاشية بحجة الشك في اثبات الوجوب فثبت ان
 الحاشية وحدها بحجة بحجة النساء مما لا ينبغي ان يشك بالرواية والتعليل وانما
 باشارة العقل في رد الفضل لما هم مجموع القدر والجنس فثبت ان الفضل وهو البنية
 ينبغي ان يترجم ببنية العلم اعني الجنس وحده او القدر وحدهم وصفة انهم كقولهم
 شئ مثل اثبات وصف المحبة فلان الافعال موجب للذكاة وصفها وهو الموت مما
 لا ينبغي ان يتكلم فيه ويثبت بالتعليل وانما اثبتناه بقوله عني من اجل السامعة
 شارة وعند المال كالا يشترط الاشكال لادلة قوله فخذ من اموالهم صدقة نظير
 وتركهم جوارهم والشهود في افكاح شئ مثل الرط فلان الشهود شرط في افكاح لا ينبغي ان
 يتكلم فيه بالرواية والعلة وانما اثبتناه بقوله لا افكاح الا بشهود وقال مالك لا يشترط
 الاشهاد بل الاعلان لقولهم اعلوا النكاح ولو بالدفء وشرط المدة فيها شئ

الصانع في حاشية

[illegible][illegible]

انها حقيرة متعلقة بالجماع فلا تكون واجبة في الاكل والشرب فتقول لانسان ان اكله في حال
 من الجماع فلا يطار عدا وهو اصل الاكل والشرب ايض بل ابل انه لو جامع ناسيا لا يصد صوته
 الا فظا حة حشره لتكلمهم وجوده تعالى لانسان ان هذا الوصل تكلمهم من كونه موجودا
 انما في حق في اوقات الوكالة على الذكر انما بركة جاهدة بل ان تكلم لعلهم الحارسة بالرجال فيكون عليه
 فتقول لانسان ان صفه التكلم هذا التكلم لانسان يظهر انما في موضع اخر بل التكلم له هو الضمير
 وفي نفس التكلم ولا لانسان هذا التكلم حكم بل الحكم شيء اخر فتقول انما في صميم الامر ان يكون
 فبسن تثبت كقول الوجه فتقول لانسان المستوفى في الخصوة تثبت بل لا كمال اتمام الفرض في
 الوجه المستوفى من صير الالف في التثنية في الراء لا يستوفى من الالف في الالف فيكون المستوفى
 تثبت في نسبة الى الوصف شيء لانسان هذا التكلم نسب الى هذا الوصف بل الى وصفه بل ان
 في المسئلة لا يورد لانسان التثنية في الضمير على الالف في الالف لانسان في الالف في الالف في الالف
 وكان في المسئلة لا يورد لانسان التثنية في الضمير على الالف في الالف لانسان في الالف في الالف في الالف
 وفاد الوض من مع كون الوصف في نفسه بحيث يكون اياها عن الحكم وقصفا الضمير لم يرد
 المناظره ويمكن ذلك بما قالوا انما يتم التقرب من تعليمهم ثلثا تطلات اخيرة من كمالها
 بالاسلام احد الاربعة فلو انهم قالوا اذا سلم احد الزوجين الكافرين ثم افرق بينهما بحج كالم
 انك انت غير مطلق بها وبعد معنى ثلث خيول كاشعة ولا يحتاج الى ان يفرق الاسلام على
 ونحن نقول هذا في خمسة فاسد لانسان في حال المعصية لا رافعها فيبقى ان يعرض
 الاسلام على الاخر فان سلم الى التكلم منها ولا تنصا لفرق الى ابراء الاخر وهو معنى مقبول
 وهذا في فاد الوض من قوله لا يعتد به اذا لا يستقيم العمل فيها من المحرم بخلاف الناقصة
 يلجأ فيها الى القول بانها في الفرق هذا اقدم عليها وهو غير فاد لانسان في حال المعصية
 اذ انما انما يتوهم مخالفة للذي لا يحتاج بعد ذلك الى ان يتخصص عن عدالة هذا صلاحه
 في الناقصة نفس في تحلف الحكم على العمل لان ادعى كونه عليه ويعرض في علم الناس بالنقص اما

في الناقصة نفس في تحلف الحكم على العمل لان ادعى كونه عليه ويعرض في علم الناس بالنقص اما
 في الناقصة نفس في تحلف الحكم على العمل لان ادعى كونه عليه ويعرض في علم الناس بالنقص اما
 في الناقصة نفس في تحلف الحكم على العمل لان ادعى كونه عليه ويعرض في علم الناس بالنقص اما
 في الناقصة نفس في تحلف الحكم على العمل لان ادعى كونه عليه ويعرض في علم الناس بالنقص اما

على كذا في السلك في حال المعصية
 في الناقصة نفس في تحلف الحكم على العمل لان ادعى كونه عليه ويعرض في علم الناس بالنقص اما
 في الناقصة نفس في تحلف الحكم على العمل لان ادعى كونه عليه ويعرض في علم الناس بالنقص اما
 في الناقصة نفس في تحلف الحكم على العمل لان ادعى كونه عليه ويعرض في علم الناس بالنقص اما

تحقيق من حاشي

فصل في بيان ما هو المقبول في العلم
 من حيث هو لا من حيث هو في العلم
 فصل في بيان ما هو المقبول في العلم
 من حيث هو لا من حيث هو في العلم

فصل في بيان ما هو المقبول في العلم
 من حيث هو لا من حيث هو في العلم
 فصل في بيان ما هو المقبول في العلم
 من حيث هو لا من حيث هو في العلم

فصل في بيان ما هو المقبول في العلم
 من حيث هو لا من حيث هو في العلم
 فصل في بيان ما هو المقبول في العلم
 من حيث هو لا من حيث هو في العلم

فصل في بيان ما هو المقبول في العلم
 من حيث هو لا من حيث هو في العلم
 فصل في بيان ما هو المقبول في العلم
 من حيث هو لا من حيث هو في العلم

فقد في قوله تعالى...
 والحق ان قوله تعالى...
 والحق ان قوله تعالى...
 والحق ان قوله تعالى...
 والحق ان قوله تعالى...

الا يتبين ان حكم القضاء في حق الفدية دليل على علم النبيين صا وصا بالقضاء بهذا العلم
 دليل على علم النبيين وقولنا ان كان حكموا صا وصا استغنى عن تعيين نكاح حكم القضاء قبلنا
 يحتاج الى تعيين واحد لا زائد فيه هذا كذا لكن اما تعيين بالشريعة هذا عين قبله فنحن
 جانب الشارع حيث لا انما استعملنا صا وصا كاعين مضان فصار صا وصا وصا صا وصا
 الى تعيين بعد تعيين لكن ان كان صا وصا قبل الشريعة في صا وصا صا وصا صا وصا
 قبل الشريعة صاحب الحق بعد مرة وقد قبل العلم من جهة اخرى من جهة الدركين في ضعف
 وقولهم قلن ان الثانية في حق النكاح ليست بالبرهان بالشريعة ولا يقضي بالفاسد علم من علم
 لا يصح فاسدا قلن ان ذلك من نفسه من انما نكحوا من الصلح لا يجابها وهذا من جملة ما
 اذ يجب المصير الى القضاء بعد فلا يلزم بالشريعة كالمصير في فاسد لم يلزم بالشريعة
 فيقال لهم لا كذا لاجل ان يستوفى قولنا في العلم كذا في الشريعة في قولنا بالبرهان استوفى
 علمها الموضوع في الزوايا والوصف كجعله شارح دليله على علم اللزوم بالشريعة ونقل عنهم في
 في كذا جعلنا على كذا لئلا يؤولوا الى الشريعة ويلزم منه اللزوم بالشريعة فكان طبعها في الجسدية انما
 ضا لعلنا لا مافي بصريح نقض الحكم اعني اللزوم بالشريعة بالقي باستوفى اللزوم لئلا لا استوفى
 مختلفا فيكون لا في الموضوع حيث كونه غير لازم بالشريعة وانما في نقل من حيث كونه لا يابا
 هذا على قولنا في العاكس على حقيقة ان العلم محقق هو الذي علمه لا ولا كما يقع قولنا
 ما يلزم الذي يزيل بالشريعة كما لم يزل يلزم بالشريعة كالمصير في فاسد لم يلزم بالشريعة
 ينقل من ما يلزم ولا ينقل هذا لا كذا في نفسه على حصة كذا وكل دليل في نفسه با لعلنا
 جعله عاكسا اتباعا للفرع الاسلام في الثاني لعلنا في الامة فتعني من هذا ويسمى هذا في الشريعة
 معارضة بالبرهان في العلم احد العلم صا وصا حكم الفرع بان يقول القرض لما دليله على العلم
 في النفس لعلنا في العلم صا وصا حكم الفرع بان يقول القرض لما دليله على العلم
 بزيادة في العلم صا وصا حكم الفرع بان يقول القرض لما دليله على العلم

فقد في قوله تعالى...
 والحق ان قوله تعالى...
 والحق ان قوله تعالى...
 والحق ان قوله تعالى...
 والحق ان قوله تعالى...

في القدر الذي يكون لعلنا
 انما المستعمل في قوله تعالى
 او عطف فيه كذا في قوله تعالى
 وما لا يلزم بالبرهان لا يلزم بالبرهان

له الفضل فيه اذ هو في القدر الذي هو في
صحة الان الزيادة في تفسير الحكم الثاني
لان لفظة فان قلت لم تكن اكمال القوم
محل القوم فان قلت لم تكن اكمال القوم
انما القوم وانه حادثة فيها حادثة كما
قلت هي حادثة كما

[illegible]

فصل في معرفة ما ينظر الى اثاره من
تفصيل ما ورد في تاريخ الفاضل
الى ما فيها من تعلق الاثر
لعله على ما هو في المربع وما صلوا
حيث قال ابن قتيبة في العبد من
القسم الثاني من قس
سألتهم وقد طلب العبد من
آخره فنفصا فجد من
المراد

[illegible][illegible]

سبيل الممانعة في ترجيح عن جوازها المقتضى للصحة وكونه مقبولا باصلا ووضوحها وافتقارها
هذه القاعدة فضلا عن المعاصرة على الأصل هي السماطة بطلانها وعدمه لا في السائل بل في
بها الفرق بين الأصل والفرع وهو ليس هذا الأمر فإذا اتى السائل بكل ما لطيف بمقول في خبره
القاعدة الفاسدة فلا بد من ذلك الكون ليس في الممانعة ليكون ذلك الكون على ما دونه وحيث
معاشا لما قال الشافعي في إعتاق الرقيق المملوك أنه لا ينعى معاقته لأنواعه
من الرمن بل في قولهم لا يبطل كذا ما يطلقه كالباع في خبره من الفاسدة في قولهم
الوفاق ليس كالباع بل هو بمنزلة الفسخ والفق لا يجزم فلا يصح إبطال هذا القول في المعاني في الأصل
لا في ما يقولون في أنهم يترجى البيع فيكون مفعولا للفسخ بعد وقوعه فهذا للسؤال وإنما يتوكل في
ذلك ملجأ إليه السائل على سبيل المعارضة لا يفيق منه حكما حتى لا يفرغ من مخرجه على سبيل الممانعة فتقول
الاستسلام إلى إعتاق كالباع فإن كان البيع التوقف على إجازة المهرين فيما يجوز فحسب الاستسلام
في إعطاقه بطلان أصله لا يجوز فيه بعد وقوعه في إجازة المهرين في إعتاقه بعد
ولأنه يخرج من الممانعة شيء في بناء فيها فقال **○** وإذا أضاف القائل التمسيل الترجيح في
ترجيح أحد المعاصرين على الآخر بحيث يندفع الممانعة إتيان الجيب الترجيح كما منقطعاً وإتيان
فلسا من إجازة ترجيح كثر وهذا هو حكم المعارضة في إعتاقها ولما أضافه في نقلها فقد
بأنها **○** وهو ما يخرج من أصل التمسيل على الآخر وصاف في بيان فضل أحد الطرفين لا يكون تعريفها
للاجحان للترجيح ومقتوله وصفان لا يكون ذلك الشيء الذي يقر به الترجيح ليل
تفصيل يكون وهذا لا يترجم نفسه وهذا يترجم شهادة العادل على شهادة الفاسق في ترجيح
شهادة الفاسق على شهادة شاهدين من قول لا ترجح القيل عن قول قياس ما يراه من قائلين
من ثالث يبره أنه يصح في بناء أساسا في بناء قائلين **○** ولا يجد من ترجيح أحد المعاصرين
تلك بعد ذلك الفاسق من ترجيح إيمانه بما به تقرر من الممانعة في قولهم لا يترجم القيل عن قول قياس ما يراه من قائلين
سبيل الترجيح على ما في الأصل الذي يترجم منه ما على هذا ولكن الذي لم يترجم منه ما على هذا
الآن

[illegible][illegible]

وكانت هذه الامور قد اصبحت في حيزها
والاصل المستطاع على الوجه المذكور
انما هو ان يكون له في الاصول ما يوجب
فيكون ذلك من غير ان يكون له في الاصول ما يوجب
لايجوز ان يكون له في الاصول ما يوجب
ليست يجوز ان يكون له في الاصول ما يوجب
قوة وزائدة اتصال في نفس كونه كونه
في نفس كونه اتصال في نفس كونه كونه
في الحقيقة كونه اتصال في نفس كونه كونه
الاتجاه الاصول على الوجه المذكور

انگریزوں کی طرف سے

ہوا والی اٹالیا کا ۱۹۶۷ء میں جغرافیہ کا نیا عالم تھا۔

٥٥٠

[illegible][illegible]

وہاں سے اٹھ کر

والتا في غلة فلتقف
عقيد ربيبه وعود التانيه
انتي وماعدلان الزوا في الربيه
التي عدي القايه في السبيله
عد اني مكن انني سبا
مطلقا ولما خضوا الثالث
عدي الثاني مكن انني سبا
عقيد انني مكن انني سبا
بالعلم والاعمال في النور

بأن ينفق المكان
فذلك
عدم
بأن ينفق المكان
فذلك
عدم
بأن ينفق المكان
فذلك
عدم

العلق عند لا عند وهو ما إذا قال لا ثم إن خلت الدار فانت طلق ثلثاً ثم طلعها ثلثاً ثم خرج
بخرج آخر ودعا بها وطلعها ثم دعا إلى الأول والناجح وجد في الدار لم تطلق عند نطق عند ثم لم
عنده لم يوجبا، فلو كانت طلق وقت العلق لا يجبا عند الطلق شبه الحقيقة وقطاعاً يطبق في وجود
يقع بقائه لا يرين قطعه أنه الحاشي في قوله فإذا وجد طبعاً لكلام ثلثاً كما جئت قلت أنت طلق بقية
الطوق وعند لا كما لو كانت طلق وقت العلق في مجازاً شبه الحقيقة فلا بد من محل في الحقيقة وقد
الحال للتغير بطبيعة فلو كانت طلق وهذا معنى **فمن** قلنا ما وجد شبهة لا ينعى إلا عند الحقيقة
عن المحل فإذا كانت الحال باطل **فمن** والمحال ان الشبهة تجري بحقيقة عند في طلب المحل الكمال
أحياناً كالمقصود فإن الأصل فيه الروم الضمان إلى الحقيقة وللشبهة الهلاك لكن في الحقيقة ينعى
شبهة أياً كانت الحقيقة حتى يتم الإبراء عن الحقيقة والوهن الكفاها حال إتمام العين ولو لم يكن ثبوت جرمها
هذا الحكم ما إذا أختار في حال العلية شبهة النتيجة أقصا إلى فقد فوق الحال باطل فزود ثم
لهذا الذي هو قاسم لثبوت الدودة على ما إذا علق في الظاهر الثلث أو لا جسيمة باللائح بان قال
الحكمة فانت طلق فإن الحال ليس هو ابتداء مع اتفق الطوق عند جرح الطوق لا يبقى انتهاء لثبات
فيه الأول في الطوق فلتجابه لهم بغيره **فمن** طلق الطوق باللائح للظهور لئلا إذا انت
شكك الحال **فمن** ان الشبهة تكون في حكم العلة لا في حكم العلة بغيره فلو وقع الطوق في
هذه العلة فمما العلق بشبهة هو في الحال هو ما هذا الشبهة التامة **فمن** شبهة وقوع
وثبت أسبسية للعلق قبل تحقق الشرط والحاصل ان شبهة وقوع الجرم في الشرط يقتضي وجود العلية وشبهة
الوقوف بالمرحوم العلة تقتضي عدم العلية لا الحكم في قول العلة (العلل) فمما تارة تارة فمما فلهذا لا
هنا في الحال ولا في الجسما الحال **فمن** مقدار الإبراء في العلق بغيره لا يبرأ الطوق الشرط وهو
دخل الدار فانت طلق فيكون شياً في حال جرح الشرط ولا يجبا لثبات الوان يقول انت طلق عند مسبب
لكن تأخر كمال العلة وهو أن البطل **فمن** في الحقيقة أنما يجبا باعتبار أن ما يمكن أن يكون فلهذا
القسم الرابع للسبب يكون الإبراء وهو سبب شبهة الحال كما ذكرنا في العين بالظهور والظاهر

الحكمة فانت طلق
العلق عند لا عند
بأن ينفق المكان
فذلك
عدم
بأن ينفق المكان
فذلك
عدم
بأن ينفق المكان
فذلك
عدم

تخرج طلق ما إذا قال ان
الشبهة قبله على أن لا يبرأ
السبب ولا قال به على
كأنه عند طلق العلق قبله
بعد السبب لأن لا ما في
دخل على الحكم لا السبب
فيه تعين الإبراء في السبب
عند ما وصف لا يطبق
المرأة فاما في العلة
في العلة فانت دان
عليه كحكمة فمما
يقع فمما في ثبوت
فمما في الشرط لا الدارة

الفاصلة
في الشرط

المسبب فانه ايضا علمه اسما ومعنى لوقوع الطلاق لاحكامها تنجزه الى ان ينقض اليك وضعا فكونه
قبل افضى الحال فثبث مثل ارجاعه فانه ايضا علمه اسما لانه وضع لوجوب الزكوة فبعضها اليه الوجوب لا بواسطة ومحو
لانه مؤثر في الزكوة اذ القاءه واجب حاشا وهو يحصل ايضا لاحكامها فوجب الاداء الى احوال الحال
ص وعقد الاجارة ثبث مثل خامس ثبث فانه ايضا علمه اللات القطة اسما لانه وضع له الحكم ايضا ومعنى
لانه مؤثر فيه ولهذا تم تعيل الاجارة قبل العمل لاحكامه لان حكمه طلت للثاني فوجب شيئا انشأ الى القضاء لا
وهو معلوم لان ولد ولم لا يصلح ان يكون محلا للثالث فلو لم يكن علمه حكما وموضع علمه في حيزه لا
ثبث يعني لهام شبيه بالانكشاف فهو قضية لا قبله ذكر الحكم لانه ثلثة ثلثة فكله كشره وقريب ثبث
ان ثلثا ثالث والثالث القريب للفق فكون الحق مضاعفا الى الاول بواسطة فمن حيث انه علمه العلة
كان علمه ومن حيث انه توسط بينهما بواسطة كان شبيه بالانكشاف موحى الموت ثبث فانه علمه علم
حق الوتيرة بالمال وهو حجر الرض عن التبرع بما زاد على الثلث فيكون كشره القريب رب ما قال الله تعالى في
العلة اسما ومعنى لاحكامه فانه علمه اسما لانه الرض عن التبرع لاضافة الحكم اليه ومعنى كونه مؤثرا في الحكم ان
الحجر لا يثبت الا اذا انقض بالوقت مستداما والتركيب عن الحقيقة ردم ثبث فانه علمه لشهادته ومعنى علمه
فكون علمه العلة كشره القريب فلو لم يكن هذا الرض بضمه ثلثة عنده وعنده لا يضمنون لهم ثلثي
الشهود خيرا او لا تعلقم له بالحب فصاروا كالأشوا على الشهود عليه خيرا بان قالوا هو محض
ثم رجعوا قلنا هذا قد رجعوا انه علمه اسما لاحكامه فكون ما لا قسم تركه لهم ثم قاله وكذلك
ما هو علمه العلة ثبث في كونها ماثلة للاسما فهي ذهبتين فلذلك روى في البيهقي جماعة والاس
وصف له شبهة الطل كاحد حتى العلة ثبث التي ركب من مصنفين كالفق والحسن لا يروا فانما الجوع منها
علمه اسما ومعنى وحكما ولا يملكه من جهة له شبهة الطل وليس بسبب محض غير مؤثر في العلل الا
لكان المخرج الاخر هو العلة لا مجموعها وربما يقال انه علمه معنى لاحكامه فيكون مثالا ثانيا بقسم تركه
المردم ولكن بقي قسم آخر تركه لهم بلا ذكر في العين فهو علمه حكما لا اسما ولا معنى وربما يقال انه دخل
في قسم الشط الذي في حكم الطل كغيره ليس شوا ولا وجه وقد اسد علمه حكما لا اسما كغيره وضعي

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

قال في التمهيد والركوة وان كانت ابوابها مفتوحة
 لا يجرى فيها الماء ولا يبارك فيها ولا يقرأ
 فيها ولا يركب فيها ولا يركب فيها ولا يركب فيها
 قال في التمهيد والركوة وان كانت ابوابها مفتوحة
 لا يجرى فيها الماء ولا يبارك فيها ولا يقرأ
 فيها ولا يركب فيها ولا يركب فيها ولا يركب فيها

200

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

فان اجازة ١٠٠ جازة السنة
ولست الا في غير على ما
وان اجازة ١٠٠ جازة السنة

له ذلك لان العقد من القصاص من قبل
 ان غرضه لانه احياء كما لا يخفى والاعراض في ذلك
 في بعض الروايات ورواية الطلاق في القصاص حيث
 اذا طلق بعض طليقة تقع بطلان العقد في القصاص كما
 الدين من حيث ان الزام في كل ان العزم والتمسك
 الكفاية فذلك ان الزام في كل ان العزم والتمسك
 بعض العقد لان العزم والتمسك في كل ان العزم والتمسك
 دون حكمه كما ينبغي ان يكون في كل ان العزم والتمسك
 الصريح لا يصح الا بغيره في كل ان العزم والتمسك
 عن التمسك به في كل ان العزم والتمسك في كل ان العزم والتمسك
 التمسك به في كل ان العزم والتمسك في كل ان العزم والتمسك

روي في نسخة
 في نسخة

بالبرهان والاعتقاد في كل ان العزم والتمسك في كل ان العزم والتمسك
 العقد من قبل ان غرضه لانه احياء كما لا يخفى والاعراض في ذلك
 في بعض الروايات ورواية الطلاق في القصاص حيث
 اذا طلق بعض طليقة تقع بطلان العقد في القصاص كما
 الدين من حيث ان الزام في كل ان العزم والتمسك
 الكفاية فذلك ان الزام في كل ان العزم والتمسك
 بعض العقد لان العزم والتمسك في كل ان العزم والتمسك
 دون حكمه كما ينبغي ان يكون في كل ان العزم والتمسك
 الصريح لا يصح الا بغيره في كل ان العزم والتمسك
 عن التمسك به في كل ان العزم والتمسك في كل ان العزم والتمسك
 التمسك به في كل ان العزم والتمسك في كل ان العزم والتمسك

ذلك في نسخة
 في نسخة

في قديم الزمان كان الناس
 يتبعون في بيع البضائع طرقا قديمة
 انهم كانوا يخرجون البضائع الى السوق
 في وقت مبكر من الصباح والكل كان يبيع
 البضائع في وقت مبكر من الصباح
 والكل كان يبيع البضائع في وقت مبكر
 من الصباح والكل كان يبيع البضائع
 في وقت مبكر من الصباح والكل كان يبيع
 البضائع في وقت مبكر من الصباح

[illegible]

في كل من هذه الامور...
 في كل من هذه الامور...
 في كل من هذه الامور...

ولكل علة ذلك ما عدا ما يتبعه...
 لا يكون...
 في كل من هذه الامور...
 في كل من هذه الامور...
 في كل من هذه الامور...

اصول الشئ ثلاثة	الاصول الاربعة	افضل كتاب	موت	الاصول	بخت الخاص
توحيات على الخاص ١٠	بخت الامر ١٦	بيان الحكم	٣٦	والاصول	بخت الخاص
ولا بد من الامور	والدور	٣٦	بخت الامر	بخت الامر	بخت الخاص
للفاظ العام ٥٨	بخت المتشبه ٢٩	بخت الامر	٢٩	بخت الامر	بخت الخاص
بخت الحكم ٢٩	بخت الحق ٤١	بخت الامر	٢٩	بخت الامر	بخت الخاص
بخت المبدأ ٤٥	بخت الاستعارة ٨٢	بخت الامر	٢٩	بخت الامر	بخت الخاص
بخت جمع الفكر والمعنوي ١١٣	بخت الغرض ١١٣	بخت الامر	٢٩	بخت الامر	بخت الخاص
الانبات باقتضائهم ١١٣	بخت التعليل ١١٣	بخت الامر	٢٩	بخت الامر	بخت الخاص
بخت جمع الفكر والمعنوي ١١٣	بخت الغرض ١١٣	بخت الامر	٢٩	بخت الامر	بخت الخاص
الانبات باقتضائهم ١١٣	بخت التعليل ١١٣	بخت الامر	٢٩	بخت الامر	بخت الخاص
بخت جمع الفكر والمعنوي ١١٣	بخت الغرض ١١٣	بخت الامر	٢٩	بخت الامر	بخت الخاص
الانبات باقتضائهم ١١٣	بخت التعليل ١١٣	بخت الامر	٢٩	بخت الامر	بخت الخاص

بيان الامور...

في كل من هذه الامور...
 في كل من هذه الامور...
 في كل من هذه الامور...

في كل من هذه الامور...
 في كل من هذه الامور...
 في كل من هذه الامور...

في كل من هذه الامور...

مترین اغلاط قوم الانوار

[illegible]

[illegible]

